

جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي

كلية الحقوق و العلوم السياسية



قسم العلوم السياسية

تأثير مواقع التّواصل الاجتماعي في التّحوّل الدّيمقراطي في تونس 2011-2018

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

العلوم السياسية – تخصص : سياسة عامة

إعداد الطالب :

بيزيد يوسف.

إشراف الأستاذ الدكتور:

درّاجي المكّي.

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الجامعة	الصفة
أ. ضو نبيـــل	جامعة الشهيد حمه لخضر/ الوادي	رئيسا
د. درّاجي المكّي	جامعة الشهيد حمه لخضر/ الوادي	مشرفا ومقرّرا
د. عمراني نزيهة	جامعة الشهيد حمه لخضر/ الوادي	مناقشا

الموسم الجامعي : 2018-2019 م





جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تأثير مواقع التّواصل الاجتماعي في التّحوّل الدّيمقراطي في تونس 2011-2018

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

العلوم السياسية – تخصص : سياسة عامة

إعداد الطالب :

بيزيد يوسف.

إشراف الأستاذ الدكتور:

درّاجي المكّي.

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الجامعة	الصفة
أ. ضو نبيـــــل	جامعة الشهيد حمه لخضر/ الوادي	رئيسا
د. درّاجي المكّي	جامعة الشهيد حمه لخضر/ الوادي	مشرفا ومقرّرا
د. عمراني نزيهة	جامعة الشهيد حمه لخضر/ الوادي	مناقشا

الموسم الجامعي : 2018-2019 م

بسم الله الرحمن الرحیم

قل رب زدني علما

سُبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم

شكر وتقدير..

أشكر الله تعالى وأحمده أن منّ علينا من فضله لإتمام هذه الرّسالة على هذا الوجه.

كما أشكر الأستاذ الدكتور دراجي المكي الذي أشرف علينا، على توجيهاته، ارشاداته ومتابعته هذا العمل أوّلا بأوّل، وعلى صبره وسعة أفقه ونصائحه القيّمة.

الشّكر موصول للدكتور دوش الهادي، وللّجنة المشرفة على رأسها الأستاذ ضو نبيل والمناقشة على رأسها الدكتورة عمراني نزيهة على التّوجيهات، ولكلّ من مدّ يد العون لنا. والله الموفّق.

" وقل ربّي زدني علما " صدق الله العظيم.

مقدمة

شهدت المنطقة العربيّة حراكا سياسيّا واجتماعيّا أدّى إلى تغييرات كبيرة في المشهد السّياسي، بدأ من خلال مطالب واحتجاجات في تونس، ثم ما لبث أن امتدّ إلى بعض البلدان العربيّة الأخرى، ومنها مصر، ليبيا، سوريا، اليمن، العراق وغيرها من الدّول أثّر في عمليات الإصلاح الدّيمقراطي، انتهى بتحوّلات سياسية كبيرة سواء عن طريق العنف أو الاحتجاج السّلمي أو الإصلاحات، هذا الحراك لم تشهده البلدان العربيّة منذ الثّورات التّحريريّة الكبرى بها. حيث عرفت أغلب البلدان العربيّة استقرارا سياسيّا.

بدأت العمليات الأولى للمطالبة بالتغيير في تونس عبر الفضاء الإلكتروني الافتراضي برفض وانتقاد الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية عبر التدوين الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي، إلاّ أنّها سرعانما تحوّلت إلى واقع عملي بعد إحراق **محمّد البوعزيزي** جسده بالنّار، لتكون أولى المؤشّرات نحو تغيير سياسي انتشر بفضل وسائل التّواصل الاجتماعي بسرعة البرق عبر كامل البلاد التّونسية، وإلى بقيّة البلدان العربية واصطلح عليه بالرّبيع العربي. من هنا بدأت تتبلور مراحل جديدة من العمل السّياسي في تونس، انطلقت من خلال عمليات التّعبئة والحشد عبر مواقع التّواصل الاجتماعي، ثم تجسّدت واقعا ملموسا من خلال عمليات الانتقال الدّيمقراطي عن طريق تغيير المنظومة القانونية، بدءًا بالمجلس التّأسيسي سنة 2011، والانتخابات اللاّحقة في إطار إرساء وتعزيز دولة القانون ولاحقا دستور 2014، إضافة إلى محاربة الفساد وإحلال مبدأ الشّفافية والمساءلة إلى المساهمة في تكريس المواطنة، والديمقراطية التّشاركية، حيث ظهر دور وتأثير الفضاء الإلكتروني جليّا في عمليات التّحولات الدّيمقراطي في تونس من خلال الاستخدام المكثّف لها، ولا تزال هذه المواقع تؤثر بشكّل فعّال في النّشاطات السّياسية وصنع السّياسية العامة، ومن ثمّ كان من الضروري طرح إشكالات حولها والبحث عن أدوارها وتأثيراتها في التحوّل الديمقراطي.

<u>أ-مشكلة الدّراسة:</u> انطلاقا من التّحوّلات التي عرفها الإعلام، من التّقليدي إلى الجديد، ومن التّحوّلات التي شهدها الاتّصال السّياسي بدوره من الاعتماد على وسائل تقليدية إلى وسائل تكنولوجية جديدة متطوّرة وسريعة وتفاعليّة ضمن بيئات افتراضية، أصبح من الممكن استخدامها في العمليّات السّياسية والمطالبة بالتّغيير والتّحوّل الدّيمقراطي وتنشيط العمل السّياسي والتّأثير على السّياسات العامة وبنى وهياكل التّنظيمات السّياسية والأفراد من جهة، وعلى صنّاع القرار من جهة أخرى، ومن ثم نطرح الاشكالية التّالية:

<u>ب-الاشكالية:</u>

- ***ما تأثير مواقع التّواصل الاجتماعي في التّحوّل الدّيمقراطي في تونس؟***

ت-التساؤلات الفرعية؟

1-ما دور تكنولوجيات الاتّصال والمعلومات والإعلام في عمليات الاتّصال ورسم السياسة العامة؟

2-فيما تتمثل مساهمة الوسائل التكنولوجية ومواقع التواصل الاجتماعي لتفعيل الحراك السّياسي والتحوّل الديمقراطي؟

3-كيف أثّرت مواقع التّواصل الاجتماعي في انجاح عمليات التّحوّل الدّيمقراطي والممارسة الدّيمقراطية؟

ث-الفرضيات:

1-كلما تزايد ضغط الشّعوب العربية وتفاعلها إلكترونيا كلّما زاد الضّغط على الأنظمة السّياسية في الاتّجاه نحو التّحوّل الدّيمقراطي؟

2-بتزايد النّشاط السّياسي عن طريق الفضاء الإلكتروني ومواقع التّواصل الاجتماعي يتزايد الاهتمام بالشّأن السّياسي وممارسة الفعل السّياسي على أرض الواقع.

3-تؤثّر مخرجات البيئة الافتراضية في تزايد الضّغط على الأنظمة السّياسية لتنفيذ الاصلاحات السّياسية والانتقال الدّيمقراطي ودمقرطة السّياسات العامّة.

ج-الأسئلة الفرعية:

- ✓ . ما هي مواقع التّواصل الاجتماعي وما وظائفها السّياسية في ظلّ التّحول الديمقراطي؟
- ✓ . ما هي مساهمتها في تفعيل الحراك السّياسي والتحولات الديمقراطية؟
- ✓ . كيف تؤثر مواقع التواصل الاجتماعي في تحقيق تحوّل وانتقال ديمقراطي ناجح؟

ح-أسباب اختيار الموضوع:

1. الذّاتية:

- الميول الشّخصية لهذا النّوع من المواضيع.

-التأثّر بالأحداث التي شهدتها البلدان العربيّة.

-الدّور المحوري الذي تلعبه مواقع التّواصل الاجتماعي في حياتنا عامة وفي الحياة السّياسية بصفة خاصة.

2. الموضوعية:

-متابعة دور وسائل الإعلام الجديد ومنها التّواصل الاجتماعي في السّياسة العامة والتّحوّلات الدّيمقراطية.

-الميول العلمية للبحث في المجالات السّوسيو- ثقافية والسّياسية والإعلامية.

- التمييز بين المفاهيم والأشكال المتعلّقة بالدّيمقراطيات الجديدة، وديمقراطية الفضاء الإلكتروني والانترنت، ومفاهيم المجتمعات الجديدة كالمجتمع الحقيقي والمجتمع الافتراضي، واكتشاف مدى العلاقة بين العمليّات السّياسية والوسائل التكنولوجية الاتّصالية والاعلامية.

خ -أهمية الدّراسة:

1. العلمية:

- قلّة الدّراسات السّابقة في هذا الموضوع.
- أهميّة الموضوع في حدّ ذاته كمجال للبحث.
- الإسهام في حقل العلوم السّياسية.

2 . العمليّة:

- الدور الفاعل لوسائل الإعلام الجديد في التّنشئة السّياسية ورسم السّياسة العامّة.
- تشخيص واقع العلاقة ودور الإعلام الجديد في رسم السّياسة العامّة.
- التّفاعلات بين الإعلام كفاعل غير رسمي وعمليات صنع السّياسة العامّة.

-أضحت جلّ المناسبات السّياسية والحملات تستخدم وسائل الاتّصال الاجتماعي بشكل مفرط من المراحل الأولى إلى نهاية هذه العمليّات، وأصبحت أغلب الدّراسات العلمية والسّياسية تعتمد على هذه الوسائل وترتبط بها الدّراسات الأكاديمية بشكل مباشر وتساهم في العمل السّياسي، وبالتالي تكتسي أهمية أكاديمية وعلمية.

-البحث عن عوامل نجاح الحراك السّياسي التّونسي في استغلال وتفعيل هذه الوسائط ونقل مفهوم الثّورة من العنف المسلّح إلى ثورة تستخدم التّكنولوجيات الحديثة للتّغيير والتّحوّل الدّيمقراطي.

د-أهداف الدّراسة: تهدف الدّراسة إلى:

-الإحاطة المفاهيمية بالمصطلحات المستخدمة في حقل العلوم السّياسية والسّياسة العامّة وتكنولوجيات الإعلام والاتّصال.

-التّعرّف على دور تكنولوجيا الإعلام والاتّصال في التحوّل الديمقراطي ودمقرطة الأنظمة السّياسية.

-تبيان العلاقة بين تكنولوجيا الإعلام والاتّصال التي ظهرت مؤخّرا.

-استشراف المستقبل حول الدّور الممكن لهذه الوسائل في عمليات التّحوّل الدّيمقراطي والاصلاح والتّغيير السّياسيين في تونس والبلاد العربية.

-تبيان مدى ارتباط التحول الدّيمقراطي وديناميكيات التّفاعل بالتّكنولوجيا الرّقمية نظرا لسهولة الاتّصال وسرعته، وكم الجمهور والزّخم المعلوماتي والانفجار المعرفي في آن واحد.

-معرفة كيف تتمّ العمليات السّياسية كالانتخابات والتّرشيحات والعمل الحزبي والنّقاش وحتّى السّياسة العامّة للحكومة بوسائل اتّصال وتواصل عبر مواقع التّواصل الاجتماعي من خلال وسائل الإعلام الجديد.

-إضافة دراسة تهتمّ بدور مواقع التّواصل الاجتماعي في التّحوّل الدّيمقراطي.

ذ-حدود الدراسة:

1. الحدود الزمانية: من سنة 2011 سنة بداية ما أطلق عليه الربيع العربي إلى سنة 2018 التي شهدت الانتخابات البلدية، وتوقعات سنة 2019 التي ستشهد الانتخابات التشريعية في أكتوبر 2019 والانتخابات الرئاسية في نوفمبر 2019.

2 . الحدود المكانية: يشمل الحيز المكاني دولة تونس على أساس أنّها أول دولة عربيّة تشهد حراكا سياسيا وتحوّلا ديمقراطيا أدى إلى تحوّلات سياسيّة جوهريّة.

ر-المناهج المستخدمة:

1. المنهج التّاريخي:

- متابعة التّسلسل الزّمني والتّاريخي للأحداث محلّ الدّراسة.

-دراسة أهم الوثائق والمستندات التاريخية المتعلقة بالموضوع محلّ الدّراسة.

-نقد وتمحيص مدى صحّة الأرقام والتّواريخ والأحداث والمعلومات.

2. المنهج الوصفي التحليلي:

-وصف وتحليل الظّاهرة من خلال التّحليل البياني والعوامل المؤثرة فيها واستخرج الاستنتاجات ذات الدلالة.

3. **اقترابات الدراسة:** إضافة إلى ذلك فإنّ الدراسة تتواءم مع المقاربات الوظيفية ومقاربات الاستخدامات والاشباعات والرأي العام واقترابات التحوّل الديمقراطي.

ز – (الدّراسات السّابقة):

كان من الصّعب الحصول على مراجع علمية متخصّصة في الدّراسة محلّ البحث، **تأثير مواقع التّواصل الاجتماعي في التّحول الديمقراطي في تونس،** حيث تطرّقت دراسات أخرى إلى مواضيع قريبة من البحث، مثل دراسة دور أو أثر وسائل التواصل الاجتماعي في التّحوّل الدّيمقراطي في الدّول العربيّة، أو غيرها من الدّراسات ذات الصّلة، وبالتّالي حاولنا البحث في أدبيّات ذات الارتباط بدراستنا.

أولا: الدّراسات باللّغة العربيّة:

-**الدّراسة الأولى: "دور شبكات التّواصل الاجتماعي في عمليّة التّحوّل السّياسي بتونس"**، دراسة منشورة في المجلّة الجزائرية للأمن والتّنمية، العدد الثّالث عشر (13) جويلية 2018، لكل من جبران سفيان ومجدوب عبد المؤمن، تهدف إلى البحث عن ظروف التّحول السياسي من خلال التّواصل الاجتماعي في تونس وأهم أدوار الشّبكات في التعبئة والحشد والتّنسيق، ومعرفة مدى مقدرة المستخدمين على توسيع رقعة الاحتجاجات وفهم الأثر التّكنولوجي الذي تحدثه هذه الشّبكات والتّحديات التي تواجهها.

انطلاقا من إشكالية محوريّة وهي: ما مدى تأثير شبكات التّواصل الاجتماعي في عمليّة التّحوّل السّياسي في تونس؟ وما مستقبلها على المنطقة العربيّة في ظلّ التّطور العلمي والتكنولوجي الحاصل؟ وقد خلصت الدّراسة إلى مجموعة من النّتائج، ومنها: -تمكّنت شبكات التّواصل الاجتماعي من لعب دور مهمّ في نجاح التّحوّل السّياسي في تونس من خلال الحشد والتّنظيم والتّنسيق. -كان لها دور في الكشف عن الانتهاكات التي كان يمارسها النّظام السّياسي التّونسي في عهد زين العابدين بن علي. - كما أصبحت هذه الشّبكات فضاء لممارسة المواطنة الافتراضية وجعلت من العالم دولة صغيرة. - لا يمكن الاعتماد عليها كليّا في الأخبار والمعلومات نظرا لافتقارها للمصداقية. - سيكون لها شأن كبير في ظلّ التّطورات التّكنولوجية نظرا للإقبال الكبير للأفراد عليها، كما يمكن لشبكات التّواصل الاجتماعي أن تحتل مكان الأحزاب السّياسية في النّضال السّياسي.

إلاّ أنّ هذه الدراسة كانت تركّز على الوظائف دون التطرّق للدور والتأثير الذي تضطلع به مواقع التواصل الاجتماعي في التحولات الديمقراطية، كما لم يركّز الكاتب على المعايير والمؤشرات التي من خلالها يمكن قياس الدور والأثر لتلك الوظائف، وبالتالي جاءت دراستنا لتكمّل ذلك.

-**الدّراسة الثانية: "أثر وسائل التّواصل الاجتماعي في عملية التّحوّل الدّيمقراطي في الدّول العربيّة:** دراسة مقارنة "، وهي عبارة عن أطروحة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السّياسية، تخصّص تنظيمات سياسيّة

وإدارية، من إعداد "**جيدور الحاج بشير**" من جامعة محمد خيضر -بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السّياسية، للسّنة الجامعية 2016-2017، تناول فيها الباحث النّقاط التالية:

-الإعلام الجديد ومفهوم الديمقراطية وقضايا التّحول الديمقراطي، وكذا التّحول الديمقراطي من خلال الحراك الثّوري العربي في المجال الإلكتروني، وأثر الحراك الافتراضي النّاعم في فرض التّوجه الإصلاحي في الدّول العربية، ودور الفضاء السيبراني العام في مرافقة المراحل الانتقالية وصناعة الدّيمقراطية في دول الحراك الثّوري العربي، ثم ديمقراطية الانترنت من خلال بيئة رقمية لرعاية التّحوّل الدّيمقراطي في الدّول العربيّة.

-قام الباحث بتصنيف الدّول العربيّة إلى ثلاثة أنواع، الأولى، دول عربيّة ذات حراك سلمي ومنها مصر وتونس. الثّانية، دول عرفت حراكا عنيفا مثل ليبيا واليمن وسوريا. الثّالثة، دول عملت على إحداث إصلاحات سياسيّة وقانونيّة مثل المغرب والأردن واستباقية مثل الجزائر ودول الخليج.

إلاّ أنّ الباحث لم يركّز في الشقّ النظري على التواصل من حيث المفاهيم والنظريات والنماذج لارتباطها مباشرة بمدخل الدّراسة حول مواقع التواصل الاجتماعي، كما أن عنوان الأثر عادة ما يكون بعدي أي التداعيات بعكس التأثير الذي يكون في خضم العمليات التواصلية، والدراسة لم تركّز على الحالة التونسية بل كانت مقارنة بين عينات من الدول العربية عامة، ومن ثم حاولنا التركيز على الحالة التونسية بمفردها.

-**الدراسة الثالثة: " أشكال التّوظيف السّياسي للشّبكات الاجتماعية: الأبعاد والمخاطر**" دراسة منشورة بتاريخ 07 جوان 2015، في المجلة الجزائرية للسّياسات العامة، العدد 07، قام بها عمر يوسفي، حيث طرح الإشكالية التّالية: ما هي أشكال التّوظيف السّياسي للشّبكات الاجتماعية؟ وما هي الأبعاد والانعكاسات والمخاطر لهذا التوظيف؟ وخلصت إلى ما يلي: -لمواقع التّواصل الاجتماعي أبعاد سياسية يمكن توظيفها لربط جسور التّواصل بين الحكومة والمواطن. -إمكانية خوض الحملات الانتخابية والمنافسة بين المرشّحين على مستوى النت لاستقطاب المنتخبين أثناء الحملة الانتخابية. -لمواقع التّواصل الاجتماعي أبعاد سياسية، كما قد تحتوي على مخاطر ومغالطات وأجندات سياسيّة. -ضرورة اهتمام العالم العربي بها والانتباه لمخاطرها على الأمن القومي للدّول.

إلا أنّ هذه الدّراسة ركّزت على الشق الوظيفي، أكثر منه على الدور والتأثير ولم تستند إلى معايير ومؤشرات ذات دلالات احصائية أو وصفية كمنطلقات للقياس الكيفي أو الكمي للخروج بنتائج واضحة

ثانيا. باللّغة الأجنبية:

-**الدّراسة الأولى: " التحول الديمقراطي في تونس ما بعد الثّورة: شروط التوافق وآفاق المستقبل** The Democratic ‘Transition’ in Post-revolution Tunisia: Conditions for succeful Consolidation and Future Prospects

من مجلة : Revolution/ Global Trends and Regional Issues Vol: 04. No 01/2016. PP 156-181، قام بها كل من(فهري منصوري Fehri Mansouri و ريكاردو أرميلاي Riccardo Armillei) حيث خلصا الباحثان إلى جملة من الاستنتاجات من أهمها:

-كانت تونس أول دول "الرّبيع العربي" التي تشرع في عملية التّحوّل الدّيمقراطي بعيدا عن الهياكل الاستبدادية وباتجاه ديمقراطية ومؤسسات الحكم والمساءلة.

- إنّ تقلّبات تونس السّياسية تفرض أن تولى لها أهمية استراتيجية، ليس فقط بالنّسبة للعالم العربي بل بشكل عام، وأيضًا لمنظري "الانتقال الديمقراطي". ومن ثمّ استكشاف آفاق المدى الطّويل، والتّحديات المزدوجة لعدم الاستقرار الاقتصادي / البطالة .

- يمكن اختبار قدرة الحكومات الجديدة المنتخبة ديمقراطيا لإحراز تقدّم ملموس في الدّوائر الداخلية ومع أصحاب المصلحة الخارجيين على حد سواء، مواجهة تهديد الجماعات الجهادية المتطرفة.

- يعتبر دعم تونس على المستوى الإقليمي ودوليا في التّغلب على هذه التّحديات وكذلك في الإدارة شرطا رئيسيا لنجاح التّحوّل الديمقراطي. كما أنّ الاستقطاب الإيديولوجي الداخلي مع الاستمرار في العمل في إطار مؤسّسي ديمقراطي يعتبر تعزيزا للدّيمقراطية في تونس، وخاصّة بعد الثّورة وهو نجاح لضمان الأمن الداخلي والاستقرار الاقتصادي والسّياسي.

- يعكس نجاح تونس "النّهج التّونسي الأصيل" الذي كان "الاستثناء التّونسي" ، الذي اعتبر "سياسة اجماعية" براغماتية في السّعي لإصلاح سياسي حقيقي. الذي "يقيد استقلالية النّخب الحاكمة ، ويشجعهم للتّوافق مع أجندة سياسة "الممكن هو فنّ السّياسة".

إلاّ أنّ هذه الدّراسة ركّزت بدورها فقط على الدّور الدّولي للتّحوّل الديمقراطي في تونس ودور المتغيرات والفواعل الدولية أكثر من الدور والفواعل الداخلية، وتطرح وجهة نظر غربية لتعزيز الانتقال الديمقراطي بما يضمن الدول الكبرى ومحاربة الارهاب دون مراعاة العوامل الداخلية وتفاعلات مواقع التواصل الاجتماعي في مختلف المراحل.

-**الدّراسة الثّانية:** "**من الأحادية إلى الدّيمقراطية: تأثير الإعلام على عملية التّحول في شمال إفريقيا والشّرق الأوسط**" From Autocracy to Democracy, The Impact of Social Media in North Africa and Middle East وهي دراسة لكل من (**ايباك دانجو** Ipek Danju) و (**ياسر ماساغلو** Yasar Maasaglu) و(**ناهد ماساغلو** Nahide Maasaglu)، صادر عن : Procedia - Social and Behavioral Sciences، من المؤتمر العالمي للإدارة والعلوم السّياسية سنة 2012، حيث تناولت الدّراسة:

-دور وسائل التّواصل الاجتماعي، كما تشرح بإيجاز المنهجيّة المستخدمة لتفسير دور الوسائط الاجتماعية في الانتقال الدّيمقراطي.

-خلال فترة قصيرة تمّ إسقاط عدد من الأنظمة الاستبدادية في شمال إفريقيا والشّرق الأوسط بسلسلة من الانتفاضات التي بدأت في تونس في جانفي 2011. ونتيجة لهذه الثّورات غير المتوقّعة أو الانتفاضات ، أو ما يسمّى بالرّبيع العربي ، انتقل عدد متزايد من هذه البلدان من الاستبداد نحو بدء عملية التّغيير الديمقراطي.

-الهدف الرئيسي من هذه الدّراسة هو استكشاف دور مواقع التّواصل الاجتماعية في الفترة التي سبقت ثورات عام 2011. على أساس تحليل المصادر المنشورة والإلكترونية ، وتهدف الدّراسة إلى إظهار أنّ وسائل التّواصل الاجتماعي ومواقع الشّبكات الاجتماعية لعبت دوراً محفّزا في ثورات 2011 في شّمال إفريقيا والشّرق الأوسط. رغم أنّ هناك عوامل أخرى أدّت إلى الانتفاضات العربية.

-تركّز هذه الدّراسة على كيفية استخدم الشّباب في هذه البلدان لوسائل التّواصل الاجتماعي لإعلام مواطنيهم وتحريكهم لإظهار الظّلم وعدم وجود ديمقراطية في بلدانهم مما أدّى في النّهاية إلى الإطاحة بالأنظمة الاستبدادية.

إلاّ أنّ هذه الدراسة كانت نقدية أكثر منها تحليلية واستشرافية لم تتعرض للدور والتأثير وكذا عمليات الاتصال السياسي، وبالتالي حاولنا إضافة بعض النقاط التي تنقص هذه الدراسات في بحثنا .

<u>س-طرق جمع المعلومات</u>: اتّبع الباحث الطّرق التّالية:

- البحث البيبلوغرافي: وهي الطريقة الأسهل والأسرع من خلال البحث في الكتب والمراجع.
- المواقع الإلكترونية الرّسمية: مثل الصفحات في مواقع التّواصل الاجتماعية، ومواقع الأحزاب والبوّابات الإلكترونية، والمؤسّسات الجامعية ومراكز البحث والدّراسات.
- أرشيف الصّحف وخاصّة التّونسية التي واكبت أهمّ الأحداث والتّطوّرات ما بين 2011 إلى 2018.
- المجلاّت والدّوريات العلمية المحكّمة: وخاصة ما تعلّق بالدّراسات ذات الصّلة بموضوع البحث محلّ الدّراسة.

<u>ش-صعوبات البحث</u>:

1. تتعلّق بمدى مصداقية بعض المواقع على الشّبكات الاجتماعية وخاصة الفايسبوك واليوتيوب، مما يتطلب التّدقيق والتّمحيص، وأحيانا قد تفتقر بعض المنشورات إلى المعلومات العلمية الكاملة.

2. تتعلق باللّغة المدرجة في بعض المواقع الإلكترونية التي تتراوح بين الدّارجة والفرنسية، إضافة إلى حجب بعض المعلومات والأحداث من قبل بعض الجهات الرّسمية.

3. تتعلق بقلّة المراجع المتخصّصة حول مجال البحث، من أطروحات ورسائل مع وجود دراسات متفرّقة تتناول بعض متغيّرات البحث وتهمل متغيّرات أخرى.

4. تتمثل في تباين بعض المؤشّرات والأرقام من موقع إلى آخر ولو بنسب ضئيلة.

ص-خطّة الدّراسة التّفصيلية:

لبحث واستقصاء الموضوع محلّ الدّراسة، اعتمدت الدّراسة خطّة تتكوّن من فصلين، يتناول فصل أول الاطار المفاهيمي والنّظري لمواقع التّواصل الاجتماعي والتّحوّل الدّيمقراطي، والفصل الثّاني يتناول واقع الدّور والتّأثير في الميدان التّطبيقي من حيث دور وتأثير مواقع التّواصل الاجتماعي في التّحوّل والانتقال الدّيمقراطي.

-**الفصل الأول:** لدراسة الاطار المفاهيمي والنّظري، وذلك من خلال ثلاثة مباحث تتفرّع إلى مطالب، المبحث الأول يتعلّق بمواقع التّواصل الاجتماعي، المفهوم والنّظريات، من خلال إطار نظري للاتّصال ونظريّاته، والمبحث الثاني يتمّ التّعرّض فيه لمواقع التّواصل الاجتماعي وتطوّرها وأهمّها وعلاقتها بالمجتمعات الافتراضية، والمبحث الثالث لدراسة الجانب المفاهيمي والنّظري للتّحوّل الدّيمقراطي وتبلور الوظائف السّياسية الجديدة لهذه المواقع.

-**أمّا الفصل الثّاني:** فيتطرق لمواقع التّواصل الاجتماعي والتّحوّل الدّيمقراطي، وذلك من خلال ثلاثة مباحث، تتفرّع إلى مطالب، المبحث الأول حول التطوّرات السياسية لتونس منذ الاستقلال، ما قبل وما بعد الثّورة، والمبحث الثاني حول دور مواقع التّواصل الاجتماعي في التّحوّل الدّيمقراطي، انطلاقا من تبلور المفاهيم الجديدة مثل الثّورة والحراك والإصلاح والتّغيير والرّبيع العربي، ودور مواقع التّواصل الاجتماعي في التّحوّل الدّيمقراطي انطلاقا من عمليات التّعبئة والحشد والتّنظيم وصولا إلى التّغيير السّياسي، والمساهمة في تأطير الحراك السّياسي، ثمّ المبحث الثالث حول التأثير الذي تحدثه مواقع التّواصل الاجتماعي في الانتقال الدّيمقراطي ، من خلال عمليات التّوافق وإرساء المؤسّسات والتّشريعات والعدالة الانتقالية ، وكذا تعزيز دولة القانون ومحاربة الفساد، والرّقابة الإلكترونية ومدى تأثيرها في الشّفافية والمساءلة ، وتفعيل المواطنة، وما ينجّر عن ذلك من انطلاق نحو التّشاركية الدّيمقراطية سعيا لتحقيق ديمقراطية إلكترونية.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنّظري لمواقع التّواصل الاجتماعي والتّحوّل الديمقراطي.

بلغ زخم التّطوّر الهائل من التّقدّم التّكنولوجي درجة بالغة التّعقيد، مما أدّى إلى إنتاج أنماط جديدة من الاستخدامات ومن ثمّ العلاقات الاجتماعية، وبذلك تطوّرت عمليّات الاتّصالات، ومن أبرزها العلاقات الافتراضية عبر مواقع التّواصل الاجتماعي التي أتاحت خدمات متعدّدة ومتنوّعة، حتّى أصبحت أكثر المواقع استخداما كبديل على العلاقات الاجتماعية الكلاسيكية من خلال التّفاعل عبر الوسائط الجديدة وما يترتّب عنها من تأثيرات مختلفة. كما صارت وسيلة جديدة للاتّصال السّياسي، تعبّر عن المطالب وتعمل على التّأثير في صنع السّياسة العامة، بل وذات تأثير في مختلف مراحل الحياة السّياسية، نظرا لما تشكّله مواقع التّواصل الاجتماعي من خصائص تتسم بالتّسارعية والتّفاعلية والجماهيرية، إنّ أدوارها ما فتئت تتزايد من يوم لآخر، ومما لا ريب فيه أنّها كانت ولا زالت الوسيلة المفضّلة لدى شرائح التّغيير في مراحل التّحوّل الديمقراطي، من خلال مجتمعات افتراضية تتمّ من خلالها عمليات التّسويق والتّفاعل والاتّصال السّياسي، من ثمّ أضحى من الضّروري أن نتعرّف عليها أكثر وعلى أدوارها في التّحوّل الديمقراطي ووظائفها الجديدة في العمليات السّياسية.

بالتالي تتطلّب الدّراسة تقسيم الفصل كما يلي:

- **المبحث الأول: الإطار النّظري للتواصل.**
  - المطلب الأول: مفهوم التّواصل.
  - المطلب الثاني: نظريات ونماذج التّواصل.
- **المبحث الثاني: مواقع التّواصل الاجتماعي والمجتمعات الافتراضية.**
  - المطلب الأول: ماهية مواقع التّواصل الاجتماعي.
  - المطلب الثاني: أهم مواقع التّواصل الاجتماعي.
  - المطلب الثالث: دور مواقع التّواصل الاجتماعي في تشكيل المجتمعات الافتراضية.
- **المبحث الثالث: التّحوّل الدّيمقراطي، المفهوم، الخصائص والأبعاد.**
  - المطلب الأول: ماهيّة التّحوّل الدّيمقراطي.
  - المطلب الثاني: أنماط ومراحل التّحوّل الدّيمقراطي.
  - المطلب الثالث: وظائف مواقع التّواصل الاجتماعيّ في ظلّ التّحوّل الدّيمقراطي.

المبحث الأول: الإطار النّظري للتّواصل.

يلاحظ الباحثون والدّارسون أنّ هناك تطوّرا سريعا وكبيرا لمواقع التّواصل الاجتماعي وللمجتمعات الافتراضيّة وفضاءات الانترنت، بحيث لم يعد بمقدور الدّراسات والبحوث مواكبتها. ولذا يستوجب هذا البحث التعرّف على الجانب المفاهيمي والنّظري للتّواصل الاجتماعي، انطلاقا من التّواصل، ومواقع التّواصل الاجتماعي، ثمّ مدى ارتباط هذه المواقع بالعمليّات السّياسية والتفاعلات، وخاصّة عملية التّحوّل الديمقراطي التي خلقت طفرة ونقلة نوعيّة في العالم العربي.

المطلب الأول: مفهوم التّواصل.

للبحث في مفهوم مواقع التّواصل الاجتماعي لابد في البداية التنقيب عن مفهوم التّواصل في حدّ ذاته.

1. تعريف التّواصل:

1.1. **التّواصل لغويا:** جاء في لسان العرب "وصلت الشّيء وصلا، وصلة، والوصل ضدّ الهجران"[1] وتعود لفظة الاتّصال إلى الجذر وصل ويأتي بمعنى "وصل الشّيء بالشّيء يعني ربطه عليه، فهناك ربط وضمّ وجمع"[2]. "وفي اللّغة التّواصل والاتّصال كلاهما من مادة وصل يصل وصلا وصلة الشّيء بالشّيء: لَأَمَهُ وجمعه. واتّصل بالشّيء التأم به. واتّصل بي خبر فلان أي علمته؛ واتّصل فلان بالوزير: صار في خدمته؛ وتواصل الرّجلان: ضدّ تهاجرا"[3]. التّواصل لغةً هو الاقتران والاتّصال والصّلة والتّرابط والالتئام والجمع والإبلاغ والانتهاء والإعلام، وكذلك " تعني إنشاء علاقة ترابط وإرسال وتبادل، وتَواصلَ الصَّديقَانِ، أي واصلَ أَحدُهما الآخرَ فِي اتِّفَاق ووئام: اجْتمَعا، اتَّفَقا، وتواصَلَ الحديثُ حَوْلَ الْمَائِدَةِ: أي تَوَالَى، وتواصلتِ الأشياء أي تتابعت ولم تنفصل". [4]

2.1. **التّواصل اصطلاحا:** وهو عمليّة نقل للأفكار والتّجارب وتبادل المعارف بين الأفراد والجماعات، وقد يكون التّواصل ذاتياً بين الإنّسان ونفسه أي حديث النّفس، أو جماعياً بين الآخرين، وهو مبنيٌّ على الموافقة، أو المعارضة والاختلاف، كما يُعدُّ جوهر العلاقات الإنسانيّة وهدف تطويرها؛ لذلك يوجد وظيفتان رئيسيتان للتّواصل: وظيفة معرفيّة متمثّلة في نقل الرّموز الذّهنيّة وتوصيلها بوسائل لغويّة، وغير لغويّة، ووظيفة وجدانيّة تقوم من خلال تقويّة العلاقات الإنسانيّة، كما " تشير لفظة الاتّصال في معناها الاصطلاحي إلى انتقال وتبادل

---

[1] لسان العرب، ابن منظور المصري، بيروت– لبنان: دار صابر، ط1، المجلد 11، 1992 ، " مادة: وصل"، ص 726 .

[2] رضوان بلخيري، سارة جابري، "**مدخل للاتصال والعلاقات العامة**" . الجزائر: الجسور للنشر والتوزيع، ط1، 2013 ، ص 11.

[3] ابراهيم بايزو، "التواصل نظريات ومقاربات" من موقع : http://www.anfasse.org 27 مارس 2013 مسترجع بتاريخ 03 مارس 2019 .

[4] سمر حسن سليمان، "مفهوم التواصل لغة واصطلاحا"، من موقع: https://mawdoo3.com 11 أفريل 2016.

المعلومات التي تتمّ بين الأفراد من خلال تعاملاتهم وتفاعلاتهم المشتركة ممّا يؤثّر على مدركاتهم واستجاباتهم السّلوكية "[1].

2-عناصر وأنماط التّواصل:

"يستند التّواصل حسب رومان **جاكبسون** (R.Jackbson) إلى ستّة عناصر أساسيّة، وهي المرسل، والمرسل إليه، والرّسالة، والقناة، والمرجع واللّغة، وتهدف سيمولوجيا التّواصل عبر علاماتها وأماراتها وإشاراتها إلى الإبلاغ والتّأثير على الغير عن وعي أو غير وعيّ.[2] كما يرى بعض الباحثين أنّ عناصر التّواصل تختلف عن عناصر الاتّصال المذكورة آنفا من قبل **جاكبسون**، وهي: -زمنيّة التّواصل. -مكانيّة التّواصل. -لغة التّواصل الجسديّة أو اللّغة المنطوقة. -السّياق. -رهانات التّواصل. -إرادة التّواصل. -التغذية الرّاجعة. -شبكة التّواصل.

أمّا " أنماط التّواصل فيمكن إجمالها فيما يلي: التّواصل مع الذّات والتّواصل التّكنولوجي والتّواصل الآلي (السيبرينطيقا)، والتّواصل مع الآخرين، والتّواصل البيولوجي والتّواصل الفلسفي، والتّواصل البيداغوجي." [3]

المطلب الثاني: نظريّات ونماذج التّواصل.

إنّ أهمية مواقع التّواصل الاجتماعي تكمن دون ريب في التّأثيرات، لذا اهتمّ البّاحثون والدّارسون في هذا المجال، باستحداث نظريات ونماذج تهتم بهذا الموضوع لوصف وتصنيف وتحليل والتنبؤ بسيرورة العلاقات القائمة بين وسائل التّواصل والجمهور، وهي كما يلي:

أولا: نظريّات التّواصل.

1. **نظرية الاستخدامات والاشباعات:** تهتم نظرية الاستخدامات والاشباعات بدراسة الاتّصال الجماهيري دراسة وظيفية منظّمة، وترى بأنّ الجماهير فعّالة وانتقائية في استخدام مضامين وسائل الإعلام خلافا لبقيّة النّظريات التّقليدية، بفضل الإعلام الجديد والانترنت ومواقع التّواصل الاجتماعي المتنوّعة أصبح الجمهور ليس فقط مستقبلا للرّسالة بل مرسلا لها، ويرى" **كاتز**" والبعض من زملائه، أنّ منظور الاستخدامات والاشباعات يعتمد على خمسة فروض رئيسية، تتضمن ما يلي:

---

[1] المرجع نفسه. نفس الصفحة.

[2] مجموعة من المؤلفين، " **التواصل نظريات وتطبيقات -الكتاب الثالث** " ، ط1 (إشراف محمد عابد الجابري)، سلسلة فكر ونقد- . بيروت- لبنان: الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، 2010 ، ص 51

[3] سمر حسن سليمان، مرجع سابق: https://mawdoo3.com مسترجع بتاريخ 03 مارس 2019.

أ–أنّ أعضاء الجمهور مشاركون فاعلون في عملية الاتّصال الجماهيري ويستخدمون وسائل الاتّصال لتحقيق أهداف مقصودة لتلبيّة احتياجاتهم.

ب–يعبّر استخدام وسائل الاتّصال عن الحاجات التي يدركها أعضاء الجمهور وتتحكّم في ذلك عوامل الفروق الفردية وعوامل التّفاعل الاجتماعي وتنوّع الحاجات باختلاف الأفراد.

ج–التّأكيد على أنّ الجمهور هو الذي يختار الرّسائل والمضمون الذي يشبع حاجاته، فالأفراد هم الذين يستخدمون وسائل الاتّصال وليست وسائل الاتّصال هي التي تستخدمهم.

د–يستطيع أفراد الجمهور دائما تحديد حاجاتهم ودوافعهم، وبالتّالي يختارون الوسائل التي تشبع تلك الحاجات.

هـ–يمكن الاستدلال على المعايير الثّقافية السّائدة من خلال استخدامات الجمهور لوسائل الاتّصال وليس من خلال محتوى الرّسالة فقط.[1]

2. نظريّة المجال العام وتشكيل اتّجاهات الرّأي العام الالكتروني: تعدّ من أهمّ النّظريات التي اهتمت بتحليل الاتّصال والتّواصل عن طريق الفضاء الإلكتروني، تقوم بوصف وشرح عمليّة تشكيل الرّأي العام، وكان **هابرماس** قد استخدم هذا المصطلح في كتابه الشّهير " **التّحولات البنيويّة في المجال العام**" حيث أكّد **هابرماس** على الدّور الفعّال لوسائل الإعلام في المجال العام، تقوم هذه الوسائل كمجالات عامّة بدور مزدوج ووسيط بين وسائل الإعلام والسّلطة، كما تبقى وسائل الإعلام التّقليدية تؤدّي دورا بسيطا في تشكيل الرّأي العام والتّعبير عن الإرادة، فإنّ نظريّة المجال العام تقوم على فرضين رئيسيين هما:

أ–عدم انفصال الفرد عن الجماعة، فذلك الفرد في المجال العام غير منفصل عن الجماعة التي يستطيع الاندماج معها عبر الشّبكة، فالفرد العقلاني هو أصل المجال العام.

ب–تشتّت الخطاب، يلاحظ اليوم تنوعا كبيرا في ساحات النقاش عبر مواقع التواصل الاجتماعي، " فالخطاب أقدم على تغيير مساحات النّقاش عبر المجال العام ويتميّز بقدر من التجزئة وأحيانا التّشتّت، ويمكن أن يعتمد على أطروحات ومقولات لا ترتبط ببعضها لتعبّر بشكل واضح عن فكر ما بعد الحداثة." [2]

---

[1] المرجع نفسه، ص ص. 240، 241.

[2] فاطمة عبد الكاظم، حنان حيدر، "التّسويق السّياسي وتشكيل اتّجاهات الرّأي العام"، مجلة الباحث الاعلامي. مجلد 10، العدد 39، السنة 2018، ص، 191.

ثانيا-نماذج التّواصل.

بدوره شغل مجال التّواصل بال الدّارسين، ومن ثمّ تعمّقت وتطوّرت أشكال التّحليل حوله، وتعدّدت النّظريات، ومن هنا يمكن اختيار البعض من نماذج التّواصل لارتباطها بمجال الدّراسة والبحث، ومنها:

-**النموذج الأول: نموذج هارولد لاسويل 1948:** يرى **هارولد لاسويل** أنّ التّواصل لم يعد يعني مجرّد التّحكّم في المعنى الأكثر عموميّة في الرّسالة، بل أصبح يعني أيضا التحكّم في الإرسال وذلك حتى يتوصّل المتلقّي بمحتوى الرّسالة، ويرى **لاسويل**، أنّه لتبليغ الرّسالة بشكل جيّد، يمكن اعتماد طرح الأسئلة التّالية: من يقول ماذا؟ بأيّة قناة؟ لمن؟ بأيّة آثار؟، وتسمّى هذه الأسئلة حسبه بالعثور على خطوات سيرورة التّواصل وتحليله، بحيث أنّ (من يقول ماذا؟) تثير المرسل ومحتوى الرّسالة، و(بأيّة قناة؟) تقترح قياس أهميّة وجدوى الوسائط المستعملة في التّواصل، بينما (لمن؟) تجعلنا إزّاء المتلقّي، في حين أنّ (بأيّة آثار؟) تسمح بالتّساؤل حول أبعاد التّواصل والأهداف المتّبعة.[1]

-**النموذج الثاني: نموذج ريلي، النّموذج الاجتماعي:** هو نموذج **ريلي وريلي Riley &Riley** الذي يعتمد على فهم طريقة انتماء الأفراد إلى الجماعات. فالمرسل هو المعتمد والمستقبل هم الذين يودعون في جماعات أوليّة اجتماعية مثل العائلات والتّجمّعات والجماعات الصّغيرة، وهؤلاء الأفراد يتأثّرون ويفكّرون ويحكمون ويرون الأشياء بمنظار الجماعات التي ينتمون إليها والتي بدورها تتطوّر في حضن السّياق الاجتماعي الذي أفرزها. ويلاحظ أنّ هذا النموذج ينتمي إلى علم الاجتماع ولاسيما إلى علم النّفس الاجتماعي حيث يرصد مختلف العلاقات النّفسية والاجتماعية بين المتواصلين داخل السّياق الاجتماعي. وهذا ما يجعل هذا النّظام يساهم في تأسيس علم تواصل الجماعة la communication de groupe ومن المفاهيم التّواصلية المهمّة داخل هذا النّظام نجد مفهوم السّياق الاجتماعي والانتماء إلى الجماعة.

-**النموذج الثّالث: النّموذج الإعلامي:** هذا النّموذج الإعلامي قائم على توظيف التّقنيات الإعلامية الجديدة كالحاسوب والإنترنت والذّاكرة المنطقيّة المركزيّة في الحاسوب. ومن مرتكزات هذا النموذج:

-1. خطوة الاتّصال وخلق العلاقة التّرابطية. -2. خطوة إرسال الرّسائل. -3. خطوة الإغلاق Phase de cloture /Déconnexion.

وبتطوّر التّكنولوجيا وانتشار مواقع التّواصل الاجتماعي شهدت هذه المواقع بدورها تطورا.

[1] ابراهيم بايزو ، مرجع سابق.

المبحث الثاني: مواقع التّواصل الاجتماعي والمجتمعات الافتراضية.

بعد أن تطرّقنا لماهية التّواصل ونماذجه من الضّروري الحديث عن مفهوم وخصائص الشّبكات الاجتماعية التي تعدّ هي المدخل الرّئيس للدّراسة، فما هي مواقع التواصل الاجتماعي، ما هي خصائصها وكيف نشأت وتطوّرت ؟

المطلب الأول: ماهية مواقع التواصل الاجتماعي.

1. تعريف مواقع التّواصل الاجتماعي.

في الواقع تعدّدت تعريفات مواقع التواصل الاجتماعي بتعدّد المدارس والنّظريات كما تختلف من باحث إلى آخر، ومن أبرز هذه التّعريفات تعريف **بالاس** Balas 2006 ، على أنّها "برنامج يستخدم لبناء مجتمعات على الأنترنت أين يمكن للأفراد أن يتّصلوا ببعضهم البعض لعديد من الأسباب المتنوعة"[1]. كما عرّفها رضوان بلخيري على أنّها " تلك المواقع الضّخمة التي تجمع آلاف بل الملايين، أين يمكنهم تكوين صداقات ومشاركة صورهم وملفّاتهم، كما يمكنهم تكوين الجمعيات والأحزاب. وعقد التّحالفات وتنظيم الحملات الالكترونية "[2]. وبالتالي يمكننا القول أنّها عبارة عن مواقع للتّواصل الاجتماعي على شبكة الانترنت ظهرت مع الجيل الثّاني للويب 2.0 تتيح التّواصل بين الأفراد في بيئة وواقع افتراضي من خلال علاقات افتراضية يجمع بين أفرادها اهتمام مشترك أو شبه انتماء (بلد – جامعة – مدرسة – شركة ...الخ)، يتم التّواصل بينهم من خلال هذه المواقع عبر الرّسائل أو الاطّلاع على الملفّات الشّخصـية ومعرفة أخبارهم ومعلوماتهم التي يتيحونها للعرض، ومن ثمّ هب وسيلة فعّالة للتّواصل الاجتماعي بين الأفراد والمجتمعات سواء كانوا أشخاصا في الواقع أو أصدقاء في البيئات الافتراضيةّ.

كتعريف إجرائي يمكن القول،" بأنّها مجموعة من المواقع التي تتيح للأفراد التّواصل في مجتمع افتراضي يُعرّفون فيه بأنفسهم ويتبادلون فيه الاهتمام، ويقوم الأفراد من خلال هذه المواقع بنشر عدد من المواضيع والصّور والفيديوهات وغيرها من النّشاطات التي يستقبلون تعليقات عليها من طرف المستخدمين الذين ينتمون لهذه الشّبكات ويملكون روابط مشتركة، وتتيح هذه المواقع العديد من الخدمات التي تختلف من موقع إلى آخر "[3]، نوجزها في التّالي: الملفّات الشّخصية أو صفحات الويب، إرسال الرّسائل، ألبومات الصّور، الصّفحات.

---

[1] رضوان بلخيري، "**مدخل الى الاعلام الجديد**". الجزائر: الجسور للنشر والتوزيع، ط 1، 2014، ص 49.

[2] نفس المرجع، ص 16.

[3] نفس المرجع.

2. خصائص مواقع التواصل الاجتماعي.

تتميّز مواقع التّواصل الاجتماعي بخصائص فريدة ومنها:

-المشاركة "Participation": وسائل المواقع الاجتماعية تشجّع المساهمات وردود الفعل من الأشخاص المهتمّين، حيث أنّها تطمس الخطّ الفاصل بين الإعلام والجمهور.

-الانفتاح " **Openess":** معظم وسائل الإعلام عبر مواقع التّواصل الاجتماعي تقدّم خدمات مفتوحة لردود الفعل والمشاركة، أو الانشاء والتّعديل على الصّفحات، حيث أنّها تشجّع التّصويت والتّعليقات وتبادل المعلومات.

-المحادثة **"Conversations":** حيث تتميّز مواقع التّواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام الاجتماعية عن التّقليدية من خلال إتاحتها للمحادثة في اتّجاهين، أي المشاركة والتّفاعل مع الحدث أو الخبر أو المعلومة المعروضة.

-المجتمع "Community": وسائل الإعلام الاجتماعية تسمح للمجتمعات المحليّة تشكيل مواقعها الخاصّة بسرعة والتّواصل بشكل فعّال، ومن ثمّ ترتبط تلك المجتمعات في العالم أجمع حول مصالح أو اهتمامات مشتركة ويصبح العالم بالفعل قرية صغيرة تحوي مجتمعا إلكترونيا متقاربا.

-التّرابط "Connectedness": في عصر العولمة "تتميّز مواقع التّواصل الاجتماعي بأنّها عبارة عن شبكة اجتماعية مترابطة بعضها مع بعض، وذلك عبر الوصلات والرّوابط التي توفرها صفحات تلك المواقع والتي ترتبط بمواقع أخرى للتّواصل الاجتماعي أيضا".[1]

3 . نشأة وتطوّر مواقع التواصل الاجتماعي.

قبل الحديث عن أنواع مواقع التواصل الاجتماعي يجدر بنا الحديث عن نشأتها وتطورها،
- بدأت مجموعة من الشّبكات الاجتماعية في الظّهور في أواخر التّسعينيات مثل Classmates.com عام 1995 للرّبط بين زملاء الدّراسة وموقع SixDegrees.com عام 1997 ، حيث ركّز ذلك الموقع على الرّوابط المباشرة بين الأشخاص. وظهرت في تلك المواقع الملفّات الشّخصية للمستخدمين وخدمة إرسال الرّسائل الخّاصة لمجموعة من الأصدقاء. وبالرّغم من توفير تلك المواقع لخدمات مشابهة لما توجد في الشّبكات الاجتماعية الحالية إلاّ أنّ تلك المواقع لم تستطع أن تدرّ ربحاً لمالكيها وتمّ إغلاقها. وبعد ذلك ظهرت مجموعة من الشّبكات الاجتماعية التي لم تستطع أن تحقّق النّجاح الكبير بين الأعوام 1999 و2001 .

[1] خالد غسان يوسف المقدادي، " **ثورة الشبكات الاجتماعية**". عمان– الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع. 2013، ص 27.

– مع بداية عام 2005 ظهر موقع بلغ عدد مشاهدات صفحاته أكثر من google وهو موقع MySpace الأميركي الشّهير ويعتبر من أوائل وأكبر الشّبكات الاجتماعية على مستوى العالم، ومعه منافسه الشّهير فيسبوك الذي بدأ أيضاً في الانتشار المتوازي مع ماي سبيس، حتى قام فيسبوك في عام 2007 بإتاحة تكوين التّطبيقات للمطوّرين وهذا ما أدى إلى زيادة أعداد مستخدمي فيسبوك بشكل كبير ويعتقد أنّ عددهم حالياً يتجاوز الملياري مستخدم على مستوى العالم[1].

تزايد عدد المستخدمين في السنوات الأخيرة بشكل كبير جدا، و" وفق آخر الاحصائيات الصّادرة عن الشّركة الإعلامية(We are Social) ومنصّة إدارة حسابات التّواصل الاجتماعي (Hoot _ Suite) فقد بلغ عدد مستخدمي الانترنت في العالم عام 2018 حوالي 4.021 مليار مستخدم بزيادة تبلغ 7 % سنويا، في حين بلغ مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي عام 2018 نحو 3.196 مليار مستخدم نشط، أي بزيادة 13 % سنويا، وسجّل موقع التواصل الاجتماعي" فيسبوك" عام 2018 حوالي 2.2 مليار مستخدم نشط شهريا وموقع يوتيوب 1.5 مليار زيارة... في حين لدى تويتر 326 مليون مستخدم شهريا." [2]

لقد تعدّدت مواقع الشّبكات الاجتماعية بحسب أنواعها واستخداماتها، وقد زادت تطوّرا بحسب تطوّر الاستخدام من جهة وبتقدّم التّقنية والتّكنولوجيا والحاجة إليها من جهة أخرى.

المطلب الثاني: أهم مواقع التواصل الاجتماعي.

من أهم مواقع التّواصل الاجتماعي التي تضمّ عددا هائلا من المستخدمين ما يلي:

1- الفايسبوك: يعدّ من أهم مواقع التّواصل الاجتماعي على الإطلاق وقد شهد تطوّرا كبيرا من حيث عدد المستخدمين ومن حيث الانتشار في السّنوات الأخيرة. ويعرّف قاموس الإعلام والاتصال Dictionary of Media and Communications على أنّه موقع خاص بالتّواصل الاجتماعي أُسّس عام 2004 ، ويتيح نشر الصّفحات الخاصّة، وقد وضع في البداية لخدمة طلاّب الجامعة وهيئة التّدريس والموظّفين لكنّه اتّسع ليشمل كلّ الأشخاص. فقد قام **مارك زوكربيرغ** أحد طلبة جامعة هارفرد بإنشاء موقع انترنت بسيط يجمع بين طلبة جامعة هارفرد كموقع تعارفي بغية تعزيز التّواصل بين الطلبة، وقد رأت فكرته النّور في الرابع فيفري 2004، وشهد بعدها نجاحا كبيرا منقطع النّظير. فيما يعتبر الغرض الأساسي من الموقع هو التّواصل بين

---

[1] مرسي مشري، "شبكات التواصل الاجتماعي الرقمية : نظرة في الوظائف"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية. عدد 395، يناير 2012، ص 152.

[2] بوكبشة محمد، " الأخبار الكاذبة على منصّات التّواصل الاجتماعي تهديد للأمن الوطني وتماسك المجتمع"، مجلة الجيش، المركز الوطني للمنشورات العسكرية. عدد 670 ، ماي 2019 ، ص 41.

أعضائه المسجّلين به، وقد كوّن كلّ من الـ 175 مليون شخص المسجّل في الموقع وهو رقم يساوي أربعة أضعاف سكّان الجزائر تقريبا. أو ضعفي عدد سكّان بلد مثل مصر، صفحة خاصّة به تضمّ معلومات شخصية وصورا وآراء شخصية، وينشئ المستخدمون كذلك نواد للاهتمامات المشتركة وصفحات للمناسبات والفعّاليات التي يودّون أن يعلنوا عنها[1].

الواقع أنّ الفايسبوك أصبح متعدّد الاستعمالات في شتىّ المجالات، بل أصبح وسيلة إعلامية وتفاعلية مهمّة سواء للأخبار أو السّياسة والفنّ والتّرفيه والشّخصيات الهامّة وعامّة النّاس من مختلف المشارب والاتجاهات، وأصبح منبرا للآراء والأفكار وله تأثيرات كبيرة نتيجة الخدمات التي يتيحها.

2- موقع تويتر: شبكة اجتماعية يستخدمها ملايين النّاس في جميع أنحاء العالم للبقاء على اتّصال مع أصدقائهم وأقاربهم وزملاء العمل من خلال أجهزة الكمبيوتر والهواتف النّقّالة، وتسمح واجهة "تويتر" بنشر رسائل قصيرة تصل إلى 140 حرفا ويمكن قراءاتها من طرف مستخدمي الموقع، ويمكن للمستخدم أن يعلن متابعته لأحد الشّخصيات وعندئذ يُبلّغ هذا الشّخص في حال ما إذا هذه الشّخصيات قد وضعت مشاركة جديدة. يمثّل تويتر شبكة معلومات آنية مدعومة من النّاس في جميع أنحاء العالم تسمح بمشاركة واكتشاف "ماذا يحدث الآن؟" What is happening now? "، حيث يطرح الموقع في واجهته هذا السؤال ويجعل الإجابة تنتشر إلى الملايين عبر العالم على الفور"[2].

يستغل تويتر في بعض الحملات مثل الانتخابات وهو ما حدث في الانتخابات الرّئاسية في الولايات المتّحدة الأمريكية وفي بعض الأحداث المهمّة، كما تتّخذ منه بعض الشّخصيات المرموقة والمهمّة منبرا لها بإرسال تغريدات قصيرة ومختصرة، كما يستخدمه السّياسيون ورؤساء الدّول مثل **دونالد ترامب** الرّئيس الأمريكي. حسب "تويتر" في جوان 2011 فإنّ متوسط التّغريدات التي أرسلها مستخدمو "تويتر" هو 200 مليون تغريدة في اليوم. وقد أشار نائب رئيس هندسة المنصّة في تويتر في منشور له سنة 2013 أنّ الموقع يشهد عادة في اليوم الواحد 500 مليون تغريدة"[3].

3- اليوتيوب Youtube: اختلفت الآراء حول موقع "يوتيوب" وما إذا كان هذا الموقع شبكة اجتماعية أو لا، حيث تميل بعض الآراء إلى اعتباره موقع لمشاركة الصّور الاجتماعية وتصنيفه كنوع من مواقع الشّبكات الاجتماعية نظرا لاشتراكه معها في عدد من الخصائص، جعلنا نتحدّث عنه كأهمّ هذه المواقع نظرا للأهمية الكبيرة التي يقوم بها في مجال نشر الفيديوهات واستقبال التّعليقات عليها ونشرها بشكل واسع. " تأسّس "يوتيوب"

[1] رضوان بلخيري، مرجع سابق، مدخل إلى الاعلام الجديد، ص 49.

[2] .Jeffrey Bellin. (2012): Facebook, twitter, and the uncertain future of present sense impressions ,University of 1 ,Pennsylvania Law Review ,Vol.160, p 331

[3] . http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm? Abstract tid=1792786

كموقع مستقلّ في الرّابع عشر من فيفري من العام 2005 بواسطة ثلاثة موظّفين هم: الأمريكي تشاد هيرلي والتايواني تشين والبنغالي جاود كريم الذين يعملون في شركة – باي بال –للتّجارة الإلكترونية، بيد أنّ جاود كريم ترك رفقاءه للحصول على درجة علمية من كلية ستانفورد. ليصبح الفضل الحقيقي في ظهور "يوتيوب" الذي نراه اليوم للثّنائي الآخرين اللذان نجحا في تكوين أحد أكبر الكيانات في عالم الويب في الوقت الحالي"[1].

المطلب الثالث: دور مواقع التّواصل الاجتماعي في تشكيل المجتمعات الافتراضية.

1–**تعريفها:** لقد ولّدت مواقع التّواصل الاجتماعي مجتمعات افتراضية، التي يطلق عليها بعض الباحثين والمختصّين في علم الاجتماع المجتمع الجديد أو اسم مجتمع الحاسوب. كما يقول **ماكيفر**، " معنى ذلك أنّ هذا المجتمع هو الذي يضبط مقاييس السّلوك والمعايير التي ينبغي أن نرى أنفسنا من خلالها. ذلك أنّنا نراه هو من خلال هذه المعايير عينها، فينعكس بذلك في ذاتنا نحن. وهذه الذّات بدورها ليست إلاّ مجتمعنا "[2]. هذا "المجتمع الجديد ينطوي تحت عالم جديد يقوم أساسا على التّكنولوجيات الحديثة والإعلام الجديد: ذلك أنّ الدّلالة اللّغوية للأجهزة الرّقمية هي الانفصال، مما يمثّل عالما من لحظات منفصلة ومعارضات ثنائية للتّشغيل أو الإغلاق، والداخل والخارج، أو نعم أو لا. أصبحت الأجهزة الرّقمية التي نستخدمها ذات قوّة متزايدة، وأصبحت قادرة على ربطنا بالآخرين بطرق رائعة، ولكن في الوقت نفسه، يبدو أنها تعزّز نوعا من الفردانية الفائقة، وعدم الشّعور بالانتماء إلى الجماعة. ونقول أنّ الاتّصال العالمي يعني أنّه يمكنك أن تكون متّصلا بالجميع "[3]. يعرف **كارازار** (Karasar) المجتمع الافتراضي بأنّه" مجموعة أشخاص اندمجوا في الاتّصالات والتفاعلات عبر الأنترنيت في حلقات النّقاش أو منتديات المحادثة الإلكترونية "، أما **شرام** "Schramm " فيرى أنّ المجتمع الافتراضي هو عملية تقاسم فضاء للاتّصال، مع أفراد لا نعرفهم وغالبا ما يتم هذا في الوقت الحقيقي، هو عبارة عن انعكاس للمجتمع الواقعي، لكن لا يوجد فيه أناس فعليون واتّصالات حقيقيّة كما في الواقع (أي) عبارة عن جمهور من كلّ أنحاء العالم، جالسون أمام شاشة الكمبيوتر للتّواصل مع بعضهم البعض "[4]. ما لبث أن تطور بسرعة رهيبة نتيجة عوامل، وبالتالي نستنتج من العوامل التي أدّت إلى تطوّره، التّغيرات الاجتماعية المتزايدة من يوم إلى آخر وما أفرزته من تحوّلات تكنولوجية وثقافية وعلمية في مجالات الاتّصال والتّواصل. وتزايد عدد المستخدمين لمواقع التّواصل الاجتماعي ومن ثمّ المرتبطين بالمجتمعات الافتراضية. وتعدّد صور وأدوات وأنماط الاستخدام

---

[1] غادة ممدوح سيد، "**الإعلام الجديد والشبكات الاجتماعية Social networking : مدخل نظري لفهم الخصائص والسلبيات**"، جامعة القاهرة: قسم الإذاعة والتليفزيون كلية الإعلام، 2016، ص19.

[2] علي محمد رحومة، "علم الاجتماع الآلي"، مجلة عالم المعرفة. عدد 347، يناير 2008، ص 25.

[3] آرثر أسا بيرغر ، "وسائل الاعلام والمجتمع"، (تر: صالح خليل أبو إصبع)، مجلة عالم المعرفة.عدد 386، 2012، ص 134

[4]. Serge Proulx(2004) , les communauté virtuelles, construisent-elles du lien social ?, colloque international: l'organisation media, dispositifs médiatiques, sémiotiques et des médiations de l'organisation université [2] Jean moulin, Lyon

من منتديات وغرف دردشة وغيرها. ونتيجة لهذا يرى الباحثون " أنّ المجتمعات الافتراضية ستكون الوسيلة الأفضل مستقبلا للتّواصل بين الأفراد نتيجة الزّخم الكبير من المعلومات والتّكنولوجيا"[1].

من هنا يُلاحظ أنّ أغلب التّعاريف أسقطت نموذج العلاقات الاجتماعية الكلاسيكية على المجتمعات الافتراضية وحصرتها في غرف الدردشة والمنتديات وغير ذلك، وهذا لا يفي في الواقع بتطورات المجتمع الافتراضي، في حين لم تتم الاشارة بما فيه الكفاية لدور الشّبكات الاجتماعية في تنميط وتشكيل المجتمعات الافتراضية. ومن ثمّ يعدّ تعريف هارولد راينغولد أكثر إجرائيا، حيث يركّز على الشّقين التّكنولوجي والشّبكات الاجتماعية وعمليات التّفاعل.

2-**خصاصها:** إنّ المجتمعات الافتراضية تتميّز بمجموعة من الخصائص جعلت منها الوسيلة الأمثل لعمليات التّواصل السّياسي وذات أهمية في العمليات الاتّصالية السّياسية، ومن أهمها:

- لا حدود للعلاقات في المجتمع الافتراضي زمانيا ومكانيا، والاتّصال والتّفاعل دائم ومستمر.
- إفساح المجال لحريّة التّعبير عبر المجتمعات الافتراضية، حتّى أنّ الرّموز الاتّصالية تطوّرت بأشكال مختلفة من خلال الانترنت من صوت وصورة وكلمات ورموز "Smiles" وغيرها.
- الانتماء لنفس المجال والنّشاط على الشّبكات الاجتماعية والمجتمع الافتراضي.
- توفّر المعلومات الضّرورية للمستخدمين بغضّ النّظر عن مدى صحتها. [2]

3-**دورها:** في الواقع لم ينشأ المجتمع الافتراضي من عدم بل نتيجة حلقات من التّطور، بدأت بظهور الشبكة العنكبوتية وتطوّرت إلى شكل فضاء رمزي، حيث سيبقى هذا المجتمع مفتوحا على آفاق مستقبلية رحبة، نتيجة التطوّر العلمي وارتباطه بتقنيات الاتّصال والتّواصل ومنها السّياسي على وجه الخصوص، حيث تقوم عمليات إنتاج وإعادة إنتاج لشبكات وتنظيمات من التفاعلات والعلاقات السياسية، و" تشكيل المواطنة الافتراضية Virtual Citizenship التي تتجلّى في ممارسة حقوق المواطنة في المجتمع الافتراضي، وهي تتزاوج بين المواطنة المقننة والمواطنة الحرّة، هذه الأخيرة التي ساهمت شبكات التّواصل الاجتماعي في تشكيلها من خلال نقل القضايا من الواقع إلى العالم الافتراضي ومناقشتها بغض النظر عن حواجز الدّين واللّغة والأصل"[3] ، إلاّ أنّه في المقابل أدّى ذلك إلى عولمة المواطنة في حد ذاتها من خلال ثقافة العولمة من جهة، ومن خلال ما يثار

---

[1] . Anita L. Blanchard : **Definition, Antecedents, and Outcomes of Successful Virtual Communities**, USA :university of north Carolina .p05

[2] . Anna Chmiel (2011), **Collective Emotions Online and Their influence on Community Life**, Plos 5 ONE. Vol6 (7)

[3] . Ibid.

من قضايا على مستوى شبكات التّواصل الاجتماعي، يلاحظ أنها أصبحت تشكل خطرا على الهوية الوطنية إنها أزمة هوية وأزمة مواطنة، فانتشار العنصرية والطائفية والقبلية والجهوية بشكل واضح وعلني، على شبكات التواصل الاجتماعي، أضحت تهدّد الوحدة الوطنية لكثير من الدّول وتستخدم كمنصّات للهجوم على السّيادة الوطنية وتقويض الدولة الوطنية، بل تتصادم بشكل أساسي مع فحوى مبدأ وفكرة المواطنة التي تقوم على العدالة والمساواة وعدم التفريق بين جهات الوطن أو الأفراد، كما ظهرت العديد من المتغيّرات خلقتها هذه الشّبكات تمثل بداعي المواطنة الافتراضية وفي الواقع تؤثّر سلبا على المواطنة وعلى المفهوم الحقيقي للديمقراطية وحريات التعبير وأحيانا الأمن الوطني للدّولة.

كما تتميّز العلاقات في المجتمعات الافتراضية ببعدين أساسيين وهما:

* البعد الأول: القرب الوظيفي وجدليّة العلاقة: "الإنسان والمكان"، وأهمية القرب لبداية الاحتكاك والاتصال الاجتماعي في عصر المعلوماتية، القرب وهمي ويتم من خلال الفراغ المكاني، والمكان افتراضي.

* البعد الثاني: الاتصال والتفاعل وجدلية العلاقة: "الإنسان والزمان"، الحضور في المعلوماتية غير متزامن، فالتفاعل يكون في أي وقت وغير مواجهي، يعني أنّ النقائص الموجودة في الاتصال عن بعد مقارنة بالاتصال المواجهي تعمل التكنولوجيا الاتصالية دائما على إزالتها، من خلال توفير وسائل، تقنيات وظروف تجعل المتصل يحسّ بأنه مع من يتصل به دون حدود زمنية أو جغرافية، "لقد انتقلت التفاعلات الواقعية من خلال الشبكات الاجتماعية في مجتمع آخر مواز للمجتمع الحقيقي".[1]

الواقع، أنّ هناك اتجاه من الباحثين يرى أنّ للعلاقات الافتراضية دور إيجابي، وهام حيث " تساهم في دعم العلاقات الاجتماعية والحفاظ عليها، ومثال ذلك الدور الذي يلعبه موقع "الفيسبوك" اليوم في حياة الأشخاص "[2]. في حين يرى اتجاه آخر بأن المجتمع الافتراضي قد يلغي العلاقات الاجتماعية الكلاسيكية ويؤثر سلبا، إذ يرى فيلمان Wellman وآخرون أن استخدامها قد يحدث ما يعرف باتصال "**ما بعد الأسرة**"، عندما يصبح أعضاء الأسرة يتفاعلون مع الكمبيوتر بدلا من تفاعلهم مع بعضهم البعض، ويحدث ما يطلق عليه انطوائية الكمبيوتر Computer Phyliac [3]. والحقيقة أنّ دورها ينطلق من نمط وطبيعة الاستخدامات والاشباعات المحققة من خلالها، فهي لا تعدو أن تكون وسيلة وأداة يمكن تكييفها والاستفادة منها بحسب أوجه وأنماط الاستخدامات، وبالتالي يمكن تشكيل وإعادة تشكيل المجتمعات الافتراضية بحسب طبيعة العلاقات القائمة والهدف منها.

[1] الصادق رابح، " الانترنت كفضاء مستحدث لتشكّل الذات"، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام. العدد 08، 2007 ص67

[2] . Janna Quitney Anderson, Lee Rainnie, **The future of social relations**, Washington: Pew Research Center's internet and Americain Life Project, 2010, P 02.

[3] Ibid.

المبحث الثالث: التّحوّل الدّيمقراطي، المفهوم، الخصائص والأبعاد.

يرى الباحثون أنّ الدّيمقراطية تنطلق في فحواها من ثلاثة أبعاد رئيسية وهي: المنافسة، والمشاركة، والحرّيات المدنية والسّياسية، وللوقوف على مدى تقدّمها لابدّ من الوقوف على أحد مؤشّرات الدّيمقراطية هذه، من خلال دراسة كل بلد بمفرده لأنّ الأنظمة الديمقراطية تختلف وتتفاوت في أنماطها السّياسيّة، وكذا الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثّر في نوعيّة الدّيمقراطية، إضافة إلى الأوضاع المحلّية والدّولية، ولذلك تطرح تساؤلات من قبيل، " ما نمط الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافية وغيرها الأكثر مواتاة لظهور الدّيمقراطية وترسيخها ترسيخا أعمق؟" [1]، وكيف تساهم التطوّرات المستحدثة في مجال تكنولوجيا الاتصال والإعلام من خلال الوظائف السّياسيّة الجديدة لها في عمليّات التّحوّل الدّيمقراطي؟

المطلب الأول: ماهيّة التّحوّل الدّيمقراطي:

الدّيمقراطيّة بحسب عالم السّياسة **موريس ديفرجيه**، تعرّف بأنّها النّظام الذي يختار فيه المحكومون الحاكمين عن طريق الانتخابات الصّحيحة. بينما عرّفها آخرون بأنّها، "هي التي تتكفّل بمنح الفرص المتساوية للجماعات والأفراد، لكي يعبّروا عن انتماءاتهم وهويّاتهم، فضلا عن أنّها تتضمّن بناء الهويّة الواحدة للجميع في إطار التّوافق والانسجام بين جميع مكوّنات وهويّات الشّعب داخل البلد الواحد" [2]. للدّيمقراطية ثلاث صور تباينت تطبيقاتها، وفقا للمكان والزّمان، كذلك انسجاما مع التّطوّر السّياسي والاجتماعي للشّعوب المختلفة وهي كالآتي.

1-الدّيمقراطية المباشرة أو التّقليدية: يراد بها أن يتولّى الشّعب بمفهومه السّياسي، مظاهر السّيادة بنفسه دون سلطة نوّاب عنه، أي قيام الشّعب بإدارة شؤون الدّولة كافّة، فهو الذي يشرّع القوانين وينفّذها.

2-الديمقراطية النّيابية (النّظام النّيابي): ويقصد بها أن يقوم الشّعب باختيار حكّامه ويخوّلهم ممارسة السّلطة نيابة عنه، نظرا لتعذّر الدّيمقراطية المباشرة.

3-الديمقراطية شبه المباشرة، ويتوسط هذا الأسلوب الأسلوبين السّابقين، وتقوم الدّيمقراطية هنا على أساس وجود نوّاب للشّعب (مجلس نيابي) [3].

---

[1] غيورغ سورسن، ، "**الديمقراطية والتحول الديمقراطي – السيرورات والمأمول في عالم متغير**"، (ترجمة: عفاف البطاينة) . بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أبريل 2015، ص51

[2] المرجع نفسه، ص 116.

[3] المرجع نفسه. نفس الصفحة.

إلاّ أنّ تطبيق الدّيمقراطية قد ينتابه تعارض مع الحرّيات الأساسيّة، كما قد يكون تطبيقا صُوريّا أو تختلف الرُّؤى والتَّصوّرات حول المفهوم وآليات الممارسة السّياسية، ومن هنا انبثقت مفاهيم وتصوّرات جديدة لعمليات تسعى للتّحوّل الديمقراطي، ومع دخول مفهوم التّحوّل الدّيمقراطي كمفهوم سياسي جديد ميدان الفكر السّياسي المعاصر في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، بحيث أصبح يعبّر عن كيفيّة جديدة لوعي المجال السّياسي وأسلوب جديد لممارسة السّياسة والسّعي إلى السّلطة، والتّحوّل الديمقراطي بل ثورة بمفهوم جديد، فهو ثورة تقطع صلتها باستراتيجية الثّورة بمفهومها الأول. تستخدم عادة في سياق التّعبير عن هذه الظّاهرة العديد من المصطلحات وفي بعض الأحيان بشكل مترادف مثل: الإصلاح السّياسي والتّحوّل الدّيمقراطي، الانتقال الدّيمقراطي، والدّمقرطة، " كإشارة لعملية الانتقال نحو الدّيمقراطية والتّحوّل عن النّظم السّلطوية إلى حكومة شعبية أو ديمقراطية، وهي العمليّة التي تقتضي إصلاحا أو تحوّلا في بنية النّظام السّياسي القائم وما يتطلّبه من بناء ديمقراطي حقيقي".[1]

من هنا نستنتج أنّه " يقصد بالتّحوّل الدّيمقراطي في الدّلالة اللّفظية المرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي ونظام ديمقراطي في اتّجاه التّحوّل إلى نظام ديمقراطي"[2] ويتم ذلك عبر مراحل، " بحيث يكون التّحوّل الدّيمقراطي عبارة عن مجموعة من المراحل المتميّزة، تبدأ بزوال النّظم السّلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها"[3]. انطلاقا من هذه التّعاريف نلاحظ أنّ التّحوّل يتعلّق بالنّظام في جميع جوانبه المختلفة، من تشريعات وآليات ومؤسّسات وممارسات، إضافة إلى النّسق الثّقافي والاجتماعي وحتّى الاقتصادي ومن ثمّ، " هو تلك العمليّة التي يهدف من ورائها النّظام إلى تفعيل مختلف الأنساق (سياسية اجتماعية، اقتصادية، وثقافية) المرتبطة أساسا بالعملية السّياسية" [4].

يرجع الفضل في التّأصيل النّظري العميق للتّحوّل الدّيمقراطي لنظريّة **صامويل هانتجتون** التي من خلالها يحدّد ثلاثة تحوّلات كبرى مرّ بها العالم في إطار التوجّه نحو الدّيمقراطية، " فحسبه المرحلة الأولى امتدت من سنة 1828 إلى 1926، والثّانية من 1943 إلى 1962، والثّالثة وهي أهم مرحلة من سنة 1974

---

[1] يونس مسعودي، "التحوّل الديمقراطي: مقاربة مفاهيمية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية. العدد: صفر، قسم العلوم السياسية– جامعة أبو بكر بلقايد، مارس 2014، ص148.

[2] لعجال أعجال محمد لمين، "معوقات التحول الديمقراطي"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الأول حول: التّحوّل الدّيمقراطي في الجزائر، نظمتها جامعة محمد خيضر– بسكرة، 10–11 ديسمبر 2005، ص50.

[3] محمد نصر مهنا، "في النّظم الدّستورية والسّياسية – دراسة تطبيقية". الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2005، ص 442.

[4] إلهام نايت سعيدي، "طبيعة التّحوّل الدّيمقراطي"، ورقة بحث قدّمت في الملتقى الوطني حول التّحوّل الدّيمقراطي في الجزائر. الجزائر، جامعة محمد خيضر. بسكرة،10–11 ديسمبر 2005، ص 79.

ما زالت مستمرّة إلى الآن، وأهمية هذه الأخيرة تكمن في أنّها تميّزت بتحوّل العديد من الأنظمة الشّمولية والاستبدادية إلى أنظمة أكثر انفتاحا تتّسم بالتّعدّدية السّياسية"[1].

المطلب الثّاني: أنماط ومراحل التّحوّل الدّيمقراطي:

يحدّد "**صامويل هانتجتون**" [2] في سياق التّحوّل نحو الدّيمقراطية ثلاثة أنماط رئيسيّة، وهي:

1-نمط التّحوّل: حيث تقود النّخبة الحاكمة في النّظام الشّمولي أو التّسلّطي المبادرة في عمليّة التّحوّل الدّيمقراطي، وهي تلعب الدّور الرّئيسي في القضاء على هذا النّظام أو تحويله إلى نظام ديمقراطي.

2-نمط الإحلال: وينتج التّحوّل في هذا النّمط من خلال تصاعد نفوذ القوى المعارضة، وفي المقابل يحدث انهيار في قوة النّخبة الحاكمة، مما يؤدّي في النّهاية إلى انهيارها أو الإطاحة بها.

3-نمط الإحلال التّحوّلي: يتم هذا النّمط عن طريق حدوث توافق على التّغيير بين الحكومة والمعارضة، بسبب حدوث توافق على التّغيير بين الحكومة والمعارضة، بسبب حدوث توازن في معادلة القوّة بينهما، فتوافق الحكومة على التّفاوض مع المعارضة لتغيير طبيعة النّظام السّلطوي الشّمولي وتحويله إلى نظام ديمقراطي

بالمقابل أثبتت تجارب التّحوّل الدّيمقراطي أنّه لا توجد طريقة واحدة لهذا التّحوّل، بل طرق عديدة، يمكن إجمالها في أربعة:

أ-الانتقال من الأعلى: TRANSITION EN AMONT وهو الذي يحصل من داخل النّظام التّسلّطي، ويقوده في هذه الحالة الجناح الإصلاحي في النّخبة الحاكمة، المقبول من المعارضة الدّاخلية ومن القوّة الدّولية المؤثّرة في الخارج، مثلما حدث في إسبانيا والبرازيل.

ب- الانتقال من الأسفل: TRANSITION EN AVAL وتقوده المعارضة الدّاخلية شرط أن تكون موحّدة ومتماسكة وتملك القدرة التّنظيمية والسّياسية والتّعبويّة ضدّ النّظام التّسلّطي.

ج- الانتقال من خلال التّفاوض بين النّظام الحاكم وقوى المعارضة: LA TRANSITION PAR NEGOCIATION ويكون هذا النّمط من التّحوّل الدّيمقراطي عندما يكون نوع من التّوازن النّسبي في ميزان القوى ما بين الطّرفين ويستحيل حسم الوضع لمصلحة أي طرف منهما.

---

[1] العبدي صونيا، "المشاركة السياسية والتحوّل الديمقراطي في الجزائر"، رسالة ماجستير مقدمة في قسم علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2005، ص 200.

[2] المرجع نفسه، ص 220.

د- الانتقال الدّيمقراطي من خلال التّدخل العسكري الأجنبي L'INTERVENTION MILITAIRE وغالبا ما ارتبط هذا النّمط من الانتقال بحروب وصراعات تؤثّر فيها وتحكمها مصالح وتوازنات داخلية وإقليمية ودولية، وهو ما يحدث في حالة رفض النّظام الحاكم التّغيير وعدم وجود جناح إصلاحي داخله وعجز المعارضة عن الإطاحة به بسبب ضعفها وهشاشتها، نتيجة لسياسة النّظام القمعية. مثلما ما حدث في الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، و" يتّخذ هذا النّمط من التّغيير عدة ذرائع لأجل كسب الشّرعية الدّولية، كالتدخّل باسم المساعدات الإنسانية وحماية الأقليات أو لأجل وضع الحروب الأهلية"[1].

- **الانتقال الدّيمقراطي:** كما أنّه يوجد فارق بين التّحوّل والانتقال والتّرسيخ الدّيمقراطي، فعادة ما " تستخدم عبارة الانتقال الدّيمقراطي في الأدبيات السّياسية لوصف بلد يتخلّى عن نظام حكم سلطوي ليدخل تدريجيا وبشكل سلمي في أغلب الحالات إلى تجربة جديدة تتّسم ببناء منظومة حكم أكثر ديمقراطية". [2]

أما مفهوم الانتقال الدّيمقراطي فيقصد به "حسب **أودونيل** O'Donnell و**شومبيتر** Schumpeter المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر، وفي أثناء عمليّة الانتقال أو في أعقابها يتمّ تدعيم النّظام الجديد وتنتهي هذه العملية في اللّحظة التي يجري فيها اكتمال تأسيس النّظام الجديد وعمليات الانتقال لا تحسم دائما بالشّكل النّهائي لنظام الحكم. فتوجد ثلاثة نماذج من الانتقال الدّيمقراطي، الانتقال عن طريق انتخابات نزيهة، الانتقال عبر إصلاحات اقتصادية، والانتقال عبر آليات أخرى"[3].

بذلك يكون التّحوّل الدّيمقراطي ذو مضامين اجتماعية وسياسية تفضي إلى تغيير جذري لعلاقات السّلطة في المجال السّياسي والاجتماعي. ويرى الدّارسون أنّ التحوّل الديمقراطي مرحلة متقدمة على الانتقال الديمقراطي تتميز بالصّعوبة والتعقيد، " تمثل عملية التّحوّل في التغيّر البطيء والتّدريجي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في بلد ما دون التنكّر لما سبق تحقيقه بالاعتماد على التّجارب السّابقة قصد الاستفادة منها، فهي العمليّة التي يجري بموجبها تطبيق قواعد وإجراءات المواطنة على المؤسّسات السّياسية التي كانت محكومة بمبادئ أخرى أو توسيع هذه القواعد".[4]

---

[1] توفيق المديني، "**تونس الثورة المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية، الطوباوية الأصولية في السلطة**". بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013، ص ص 312-313

[2] عبد الواحد بلقصري، " إشكالية الانتقال الديمقراطي في المغرب والتجارب المقارنة –البرتغال نموذجا–الحوار المتمدن"، في موقع http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=77331&r=0 تم الاسترجاع بتاريخ 15 مارس 2019، الساعة: 13.00

[3] مساعيد فاطمة، "التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية: نماذج مختارة"، دفاتر السياسة والقانون. عدد 13، جوان 2000، ص 229.

[4] مرجع سابق، يونس مسعودي، ص 150.

كما أنّ (الانتقال الدّيمقراطي) "يشير من النّاحية النّظرية إلى مرحلة وسيطة، تشهد في الأغلب الأعمّ مراحل فرعيّة، يتمّ خلالها تفكيك النّظام غير الدّيمقراطي القديم أو انهياره، وبناء نظام ديمقراطي جديد".[1] وعادة ما تكون هناك أسباب للانتقال الدّيمقراطي حسب الدّارسين ومنها: "أسباب تتعلّق بتفاقم حدّة الأزمات الدّاخلية وعجز النظام غير الديمقراطي عن مواجهتها بفاعلية، وأسباب تتعلّق بطبيعة الفاعلين السّياسيين من حيث هويّاتهم وميزان القوّة النّسبي فيما بينهم، وأخرى تتعلّق بطبيعة المجتمع المدني، ومدى فاعلية قواه ومنظّماته في ممارسة الضّغوط من أجل الانتقال الدّيمقراطي "[2].

-**التّرسيخ الدّيمقراطي**: أما "مفهوم ترسيخ الدّيمقراطية Consolidatuion of Democracy في أوسع معانيها تشير إلى عملية تطوير وتعزيز النّظام السّياسي حتى يتحوّل إلى نظام مؤسّسي مستقر يكون قادرا على الاستمرار، ويجسّد قيم الدّيمقراطية وعناصرها وآلياتها بشكل حقيقي وفعّال"[3].

بلغة أخرى، فإنّ التّرسيخ يتضمّن معاني تعميق الدّيمقراطية واستكمالها ومأسستها على النّحو الذي يجعل من الصّعب انهيار النّظام الدّيمقراطي أو الانقلاب عليه. " وقد استخدم "أودونيل" مفهوم الانتقال الثّاني (Second Transition) للتّعبير عن عملية ترسيخ الدّيمقراطية، وهو حسب رأيه يشير إلى الانتقال من حكومة منتخبة ديمقراطيا تنتهي عندها فترة الانتقال إلى نظام ديمقراطي مؤسّسي راسخ"[4]، من ثمّ يتطلّب التّرسيخ الدّيمقراطي آليات من أجل تكريسه، ومن أهمّها الآليات السّلمية التي لا تستخدم العنف، وتعتمد القوانين الدّستورية والانتخابات.

أمّا المؤشّرات التي يعتمد عليها **غيورغ سورسن** في قياس مستوى التّرسيخ الدّيمقراطي فمنها: التّنظيمية ذات الصّلة باستقرار أسس وقواعد اللّعبة الدّيمقراطية بما في ذلك تكرار الانتخابات والقبول بنتائجها، واستقرار المؤسّسات السّياسية الدّيمقراطية مع قدرتها على التكيّف مع مستجدّات البيئة المحيطة بها. وبعضها الآخر يتّصل باستراتيجيات وممارسات الفاعلين السّياسيين الرّئيسيين من حيث التزامهم النّهائي والأصيل بأسس وقواعد الممارسة الدّيمقراطية حتّى في فترات الأزمات الاقتصادية والسياسية، وهو ما يعني أنّ أيّا من هؤلاء الفاعلين لا يفكّر في الانقلاب على الدّيمقراطية أو العمل خارج أطرها وقواعدها، إضافة إلى مؤشّرات تتعلّق بالقيم مثل القناعة بالإجراءات الدّيمقراطية والشّرعية وتحكيم القانون والشّفافية والمساءلة ومدى احترام حقوق

---

[1] حسنين توفيق ابراهيم، " الانتقال الديمقراطي: إطار نظري، مركز الجزيرة للدراسات"، في موقع: http://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.html، تم تصفح الموقع بتاريخ، 20 مارس 2019، على الساعة 14.05.

[2] المرجع نفسه. نفس الصفحة.

[3] يونس مسعودي، مرجع سابق، ص150.

[4] حسنين توفيق ابراهيم. مرجع سابق، نفس الصفحة.

المواطنين. مع ذلك فقد وجد هذا المفهوم العديد من الانتقادات كون مصدره الدّيمقراطيات الغربية، إضافة إلى إشكالية تحديد نوعية النّظام الدّيمقراطي، ومدى تطابقها مع معايير الحوكمة السّياسية (الديمقراطية الجيدة) مع اختلاف طبيعة المجتمعات والقيم التي تحتكم إليها.

الشكل رقم : 01 . جدول بمؤشرات الترسيخ الديمقراطي.[1]

المستوى	المعايير والمعتقدات	السلوك
النخب	-يؤمن معظم القادة ذوي الشّأن في مجال الرّأي والثّقافة وإدارة الأعمال والمنظّمات الاجتماعية بالشّرعية الديمقراطية. -يؤمن جميع القادة الرئيسيين في الحكومة والأحزاب المؤثّرة سياسيا بأن الديمقراطية هي أفضل أشكال الحكم...	-يحترم قادة الحكومة ومؤسّسات الدّولة والأحزاب السّياسية ذات الشّأن وجماعات المصالح، بعضهم حقوق بعض في التّنافس سلميا من أجل السّلطة، ويتجنّبون الضّعف ويتّبعون القوانين والدّساتير ومعايير السّلوك السّياسي المتبادلة والمقبولة.
المنظمات	-تقرّ جميع الأحزاب السّياسية المؤثّرة وجماعات المصالح والحركات الاجتماعية...بشرعية الدّيمقراطية	- لا يسعى أي حزب سياسي أو جماعة مصالح أو حركة أو منظّمة ذات تأثير سياسي ملحوظ إلى الانقلاب على الديمقراطية.
الجمهور العام	-يؤمن أكثر من 70 في المئة من الجمهور العام إيمانا ثابتا بأنّ الديمقراطية هي الخيار المفضّل من بين أشكال الحكم الأخرى كاملة...ولا يفضل بقوّة أكثر من 15 في المئة من العامّة الشّكل التّسلطي للحكم.	-لا تتمتّع أي حركة سياسيّة أو منظّمة مناهضة للدّيمقراطية بشعبيّة جماهيرية كبيرة.

[1] غيورغ سورسن، مرجع سابق، ص84.

المطلب الثّالث: وظائف مواقع التّواصل الاجتماعيّ في ظلّ التّحوّل الدّيمقراطي:

لقد ساهم التّطور الكبير الذي شهدته تكنولوجيا الإعلام والاتّصال في ردم الهوّة الشّاسعة التي كانت تفصل الشّباب في العالم العربي ومنه في تونس مقارنة بالتّطوّر الحاصل في العالم الغربي، ومن ثمّ الانفتاح على العالم والاندماج في عالم الحرّيّة والدّيمقراطية في ظلّ تحوّلات كبرى يشهدها العالم، حيث كان يعبّر عن هذه الهوّة التكنولوجية بمجموعة من التّوزيعات الإحصائية والأرقام الكمية لعدد من المؤشّرات من قبيل عدد الهواتف وعدد الحواسيب الشّخصية وعدد مواقع الانترنت ومستخدميها منسوبة إلى إجمالي عدد السّكان، إذ يأتي الإقليم العربي ضمن الشّرائح الدّنيا لهذه التّوزيعات الاحصائيّة، ومع التّطوّر الحاصل في السّنوات الأخيرة خلال العقدين الأوّل والثّاني من القرن الواحد والعشرين أدّى ذلك إلى توسّع كبير في استخدام هذه التّكنولوجيا نتيجة العولمة، هذه التّكنولوجيا أخذت في الانتشار منذ أواخر القرن العشرين، وبدأت تصبح متاحة والحصول عليها ميسورا لأغلب الفئات الاجتماعيّة بما فيها الشّرائح الفقيرة، فالجيل الجديد من الشباب أصبح له وسائل وطرق أخرى للتّواصل، فجيل الانترنت الذي يميل للتّفاعل والتّآلف الاجتماعي وبناء هويّته الرّقمية اندمج في الآليات التي يتيحها له الفضاء الالكتروني، فهو بذلك مختلف عن الأجيال التي سبقته من حيث التّكنولوجيا، تبلور في شكل تمايز جيلي يمكن أن يطلق عليه الفجوة الجيليّة الرّقمية.

مبدئيا حدّد كلّ من **(شرام)** و**(لاسويل)** عدداً من الوظائف الرّئيسيّة والفرعيّة للإعلام في المجتمعات، ووجد **ولبر شرام** أربع عشرة وظيفة أو مهمّة رئيسيّة أو فرعيّة لوسائل الاتّصال الجماهيري وهي: "مراقبة النّاس والتعلّم منهم، توسع آفاق التّعرّف على العالم، توسيع التّركيز والاهتمام، رفع معنويّة النّاس، خلق الأجواء الملائمة للتّنميّة، يساعد بصورة غير مباشرة على تغيير الاتّجاه، يغذّي قنوات الاتّصال بين الأشخاص، تدعيم الحالة الاجتماعيّة، توسيع نطاق الحوار السّياسي، تقويّة المعايير الاجتماعية، تنمية أشكال التذوّق الفنّي والأدبي، يؤثّر في الاتجاهات الضّعيفة ويقوّيها، ويعمل مدرّسا ويساعد في جميع أنواع التّعليم." [1]

من هنا يرى **غابريال ألموند** أنّ هذه الوسائل بدأت تؤدّي دورا مهمّا في بثّ التّوجهات والقيم السّياسية الحديثة إلى الأمم، تتمثل في تقديم معلومات دقيقة ومحدّدة وفورية عن الأحداث السّياسية في العالم، فقد ركزت دراسات كل من **ألموند وباول** حول القيم السياسية والثقافية، وخاصة أهمية الثقافة السياسية ودورها في صنع السياسة العامة والعلاقات الاتصالية السياسية التي تقوم بدور فاعل ورئيس في حقل السياسة العامة، كما أجرى دراسات معمقة في هذا المجال ليس فحسب داخل الأنظمة السياسية الغربية، بل كذلك في دول العالم الثالث مع إجراء دراسات سياسية مقارنة أثرت العلوم الدراسات السياسية، وهوى يرى أن هذه الوسائل " إنّها

[1] انتصار إبراهيم عبد الرزاق وصفد هشام الساموك، "**الإعلام الجديد: تطور الأداء والوسيلة والوظيفة**". العراق: سلسلة مكتبة الإعلام والمجتمع، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 2011، ص 60

تنقل–سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة–القيم الأساسية التي يقرّها المجتمع الغربي، إذ تنقل عنه بعض الشّعارات بطريقة مثيرة للعاطفة، كما أنّ الأحداث التي يتمّ وصفها مع هذه الشّعارات يكون لها لون عاطفي محدّد، وهو ما يجعل من وسائل الإعلام أداة قويّة تسهم في تشكيل المعتقدات السّياسية"[1]. وللإعلام الجديد ومواقع التّواصل الاجتماعي دور وتأثير في الشّأن السّياسي، وقد ارتبط بروز الاهتمام بالدّور السّياسي للإعلام السّياسي بمنطقة الشّرق الأوسط بالاحتجاجات التي أعقبت انتخابات الرّئاسة الايرانيّة في العام 2009، وسمّيت ثورة تويتر، إضافة إلى الثّورة الخضراء، غير أنّ ذروة الاهتمام إعلاميا وبحثيا، إنّما جاء مع انطلاق ما يسمّى (الرّبيع العربي) نهاية 2010، وبداية 2011، والذي سارع عدد من الإعلاميين والباحثين الغربيين خصوصا، إلى اعتبار ثورته ناجمة أساسا عن وسائل التّواصل الاجتماعي لاسيّما فيسبوك ويوتيوب و تويتر.[2]

في حين كانت وسائل الإعلام التّقليديّة تتّسم بالقطريّة أي تقتصر على البلد الواحد فقط، والطّابع السّلطوي الذي يقتصر على الخطاب الإعلامي الذي يمجّد السّلطة، والابتعاد عن واقع الجمهور، فإنّ الإعلام الجديد شكّل نموّا كبيرا وسريعا لشبكات التّواصل الاجتماعي وتحوّلا في أنماط واتّجاهات استخدامه من حيث الوسائل والمضامين والاستراتيجيّات، ومن ثمّ التّأثير المهمّ والتّفاعل والتّعبئة والحشد وتشكيل الآراء، وقد تبلور خاصّة في الثّورات العربيّة، نظرا لأنّ الفئة الأكثر عرضة لهذه الوسائل الجديدة تتمثّل في الشّباب الذين وجدوا فيها متنفّسا وفرصة لأبداء آرائهم والتّفاعل والمشاركة السّياسيّة.

بالتّالي امتدّ دورها وتأثيرها السّياسي إلى:

1–**زيادة الوعي السّياسيّ:** الوعيّ السّياسيّ حسب الموسوعة البريطانيّة " ما لدى الأفراد من معارف سياسيّة على المستوى المحلّي أو العالمي نتيجة الثّقافة السّياسيّة التي يحصل عليها الأفراد داخل المجتمع، التي تعدّ مؤشّرا جيّدا على التّقدّم السّياسيّ من حيث إدراك الأفراد لدورهم في صنع القرار ومدى ظهور فكرة المواطنة "[3]، حيث أضحى الوعيّ السّياسيّ أحد أهمّ الوّظائف السّياسيّة التي تضطلع بها مواقع التّواصل الاجتماعي نتيجة التّسارعية وقوّة الانتشار والشّمولية ليشمل " مجموعة من المعارف والاتّجاهات والمبادئ والمعرفة السّياسيّة التي تتشكّل لدى الشّباب عن طريق استخدامهم لمواقع التّواصل الاجتماعيّ عبر المجتمع الافتراضيّ، الذي يتيح لهم

---

[1] بدر الدين بلمولاي، "دور الإعلام في التنشئة والممارسة السياسية"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية. العدد 29، الجزائر جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، جوان 2017، ص05.

[2] نفس المرجع، ص06.

[3] حمدي أحمد عمر علي، "مواقع التواصل الاجتماعي وتشكيل الوعي السياسي"، دورية إعلام الشرق الأوسط. العدد العاشر، خريف 2014، ص 53.

إدراك أوضاع مجتمعهم وفهم مشكلاته، ويقومون بتحليلها والحكم عليها وتحديد موقفهم منها " [1] ، وهذا يدفعهم إلى التّحرّك من أجل تطويرها وتغييرها وفهم البيئة المحيطة وعلى الأخصّ البيئة السّياسيّة.

حيث كان للمدوّنات دورا رئيسيّا ومتزايدا في تشكيل الرّأي العام من خلال المدوّنين العرب، " والذي ساهم في نشر ثقافة الاحتجاج وزيادة معدّلات الممارسة للنّاشطين سياسيّا، رغم كلّ إجراءات الرّقابة على الانترنت والقمع والتّخويف للمدوّنين في الدّول العربيّة " [2].

كما ساهمت تطبيقات الانترنت وصحافة المواطن بدور كبير في إسماع العالم أصواتا معزولة ومغمورة، وفي تمكين هذه الأصوات المهمّشة من التّعبير عن نفسها ومشاغلها واحتياجاتها، بشكل مسموع لدى الأوساط السّياسيّة، سواء كانت داخليّة أو خارجيّة. " فقد مكّنت الجمهور من إبداء رأيه حول مختلف القضايا السّياسيّة، وانتقادها أو التّعليق عليها أو مساندتها، وتشكيل جماعات افتراضية حول اهتمامات وأهداف مشتركة" [3]

بالمقابل فإنّ لتكنولوجيا الإعلام والاتّصال الدّور والتّأثير الكبير في عمليّة تشكيل الوعي وتكوين النّخب، إذ أجمع الكثير من المراقبين والخبراء والدّارسين على الدّور الكبير الذي تقوم به تكنولوجيا الاتّصال والإعلام في تشكيل ذلك الوعي لدى أفراد المجتمع، " وذلك من خلال توفير المعرفة الصّحيحة بالأخبار وتجارب الآخرين والتّوعية بالحقوق والقوانين وغير ذلك، مما يؤدّي إلى تحصيل الوعي وتنميته، وفي بداية نشوئها، لم يكن متاحا لغير النّخب في اقتناء وسائل الإعلام أو الحصول عليها"[4] .

2-تشجيع المشاركة في النّشاطات السّياسيّة والانتخابيّة: أثبتت الدّراسات أنّ مواقع التّواصل الاجتماعي كالفيسبوك وماي سبيس وتويتر وغيرها تزيد من اهتمامات المشتركين بالحياة السّياسيّة، إمّا من خلال المشاركة بالفعّاليات التي تنظّم عبر تلك المواقع أو المشاركة بالانتخابات المحليّة الخّاصة بهم، مما عمل على تنشيط الحراك السّياسيّ الرّاكد ... وساهم في انخراط الملايين من الشّباب الذين ملّوا من الكذب والنّفاق السّياسيّ الرّسمي، وأبواق المعارضة التّقليديّة المتواطئة سرّا مع الأنظمة الحاكمة مقابل اقتسام الغنائم، وانخرطوا تحت راية المجتمع الإلكتروني الواحد نحو عالم أكثر حرّيّة وديمقراطيّة ومساواة وعدالة اجتماعيّة واقتصاديّة[5]." كما أنّ هناك

---

[1] نفس المرجع، ص، 54.

[2] ابراهيم بعزيز، "دور وسائل الاتصال الجديدة في إحداث التغيير السياسي في البلدان العربية"، ص 182. مسترجع بتاريخ 15 مارس 2019، من موقع :http://brahimsearch.unblog.fr/2012/05/01 / دراسة-بعنوان-دور-وسائل-الاتصال-الجديد/

[3] نفس المرجع. نفس الصفحة.

[4] حسن قطيم طماح الشمري، "**الاستخدامات السياسية لمواقع التواصل الاجتماعية "تويتر**" من قبل الشباب الكويتي". الكويت: جامعة الشرق الأوسط، أبريل" نيسان" 2013، ص 49.

[5] خالد غسان يوسف المقدادي، " **ثورة الشبكات الاجتماعية**". الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1، 2013، ص 165.

دراسة حديثة لمعهد "**بو**" للأبحاث المهمّة، بعنوان أثر التّواصل الاجتماعي على حياتنا نشرت عام 2011 أكّدت أنّ مستخدمي مواقع التّواصل الاجتماعي هم أكثر انخراطا في الحياة السّياسيّة من نظرائهم العاديّين " فعلى صعيد التّفاعل السّياسي والمشاعر الدّيمقراطية توصّلت الدّراسة إلى أنّ 10 % من مستخدمي الفيسبوك قد حضروا تجمّعا أو حدثا سياسيّا، و66 % قد صوّتوا في انتخابات بلدانهم، و75 % مندمجين مع الأحداث السّياسيّة، و57 % يدعون لمرشّح محدّد للانتخاب وأنّ مستخدمي مواقع التّواصل الاجتماعي منفتحون نحو الرّأي الآخر المعارض لرأيهم أكثر بـ 7 نقاط من غيرهم[1].

3-حشد الأشخاص خلف قضيّة: في البدء يعرّف الحشد بأنّه تجمّع محدود في الزّمان والمكان، مؤقّت ونادر، يعاد تكوينه بنفس الشّكل، قد يكون أعضاؤه محدّدي الهوّيّة، يتقاسمون نفس الاهتمامات ولكن لا توجد بينهم بنية، أعضاؤه مدركون أنّ تجمعهم مؤقّت أملاه الحدث العارض. أما الجمهور فيخرج بإرادته من أجل قضيّة تشغله، يكون أكثر حرّيّة ولا يحرّكه أحد، وغير محدّد الهوّيّة، أعضاؤه مدركون أنّ تجمّعهم دائم حتّى الانتهاء من الحدث، كما " يتباين جمهور الحشد المشكّل عبر المجتمع الافتراضي إلى تنويعات منها النّشطاء: وهم الأفراد الذين يقومون بتأسيس الصّفحات والمجموعات الأخرى المستترة على الصّعيد الشّبكي، الجمهور المتفاعل: وهم الأفراد الذين يستقبلون هذه الدّعوات ويرسلونها إلى أصدقائهم وربّما يؤسّسون المجموعات بناء على قناعاتهم بأهداف النّشطاء، مع ملاحظة أنّ فكرة القيادة في الحشود الافتراضيّة أو الزّعامة مقتصرة حول دائرة الأفراد، حيث تدور في فلك الجماعات، وهناك جمهور من الحشد يمكن تسميته بالجمهور المتعاطف: وهذا النّمط من المتفاعلين يكتفي باستعمال الدّعوات فقط، والاقتناع بأهدافها، ولكن لا يتحرّك نحو التّحوّل من الحشد الافتراضي إلى الواقع"[2].

بحسب تقرير لمجلّة **حلف النّاتو** كتبه كبير مستشاري الابتكارات لوزيرة الشّؤون الخارجية السّابقة في الولايات المتّحدة **هيلاري كلينتون**، وزميلها **بُنْ سكوت**، رأيا فيه أنّ تكنولوجيا التّواصل الاجتماعي سرّعت التّغيير السّياسيّ وخاصّة في الشّرق الأوسط، من خلال جمع الأشخاص أصحاب التّفكير المماثل في شبكة واحدة وسمحت بتنسيق مباشر للحركات وسرّعت التحرّكات... وهو أمر عجزت عنه الحركات والأحزاب السّياسيّة بوسائلها التّقليديّة [3].

4-تغيير مفاهيم النّضال والاحتجاج: نتيجة لهذا الزّخم التّكنولوجي وآليات الاتّصال والتّواصل، ظهرت وتطوّرت مفاهيم تتعلّق بالنّضال والاحتجاج، فلم يعد النّضال المسلّح هو الطّريق الأنسب، ولم تعد المظاهرات الدّمويّة

[1] غيورغ سورسن، مرجع سابق، ص84.

[2] محمد مصطفى رفعت، " **الرأي العام في الواقع الافتراضي وقوة التعبئة الافتراضية**" . القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2018، ص207.

[3] خالد غسان يوسف المقدادي، مرجع سابق، ص166.

هي السّبيل الوحيد للاعتراض على الظلم والمطالبة بالإصلاح، ولم يعد بالضّرورة ذلك الحشد البشري المّادي المثير للصّخب، المؤدّي إلى التّخريب والقتل، وإنّما " أصبحت أمواج الرّسائل الاحتجاجيّة أو التّأديبيّة التي تَرد عبر الانترنت تعوّض الاحتشاد المّادي في مكان واحد، إذ رأى أهل القضّيّة أن يتفادوا المواجهة المباشرة مع القوى القمعيّة أو اجتناب الآثار السّلبيّة والثّمن الباهظ للاحتشاد المّادي، وقد برهنت العرائض الإلكترونيّة التي يوقّعها الآلاف أو ملايين النّاس على أنّها أداة سياسيّة فعّالة تغني أحيانا عن المظاهرات الحاشدة"[1].

5-عولمة قضايا النّضال السّياسيّ المحلّيّة: عملت مواقع التّواصل الاجتماعي على نشر الآراء والأفكار السّياسية لمناضلين وأحزاب سياسيّة محلّيّة، ومن ثمّ تخطّت الحدود الجغرافية في ظرف زمني وجيز واستطاعت أن تصل إلى كلّ أصقاع العالم " لم يكن ليسمع بقضاياها العالم، ولو أرادت أن تتعرّض لمثل هذا المدى الواسع الانتشار كما حدث لقضايا ثورات الرّبيع العربيّ، لاحتاج الأفراد والأحزاب لدفع الملايين والمليارات كحملات إعلامية في الغرب وغيره، أو لاضطروا للقيام بأعمال تخريبيّة أو خطف بهدف جذب الانتباه لقضيّتهم".[2]

6-التّسويق السّياسيّ: يقصد به طبقاً لرؤيّة **هاروب Harrop** عام 1990 فإنّ التّسويق السّياسي ليس فقط متمثّلاً في الدّعاية الانتخابية والانتشار الحزبي والخطب الانتخابيّة لكنّه يحتاج إلى كافّة الأدوات الاتّصالية للتّرويج عن الحزب. كما قال **كافانا Kavangh** عام 1995، و1996 " أنّ التّسويق السّياسي هو وضع استراتيجيات وأدوات لتتبّع ودراسة الرّأي العام قبل وأثناء الحملة الانتخابيّة لتطوير وتنميّة مضمون الرّسائل السّياسيّة في الحملات الانتخابيّة وتقييم أثرها." [3] وقد كان الفضل كبيرا لوسائل التّواصل الاجتماعي في الارتقاء بعمليّة الاتّصال السّياسي التي سرّعت من عمليات التّسويق، وإلى جانب أخر، يرى كلاً من **لوك وهارس** **Lock and** Harris عام 1996 " أنّ التّسويق السّياسي يهتم بالاتّصال بأعضاء الأحزاب ووسائل الإعلام ومصادر التّمويل المحتملة فضلاً عن النّاخبين. كما يعرّف **رينج Wring** عام 1997، بأنّ التّسويق السّياسي هو استخدام الحزب أو المرشّح لدراسات الرّأي العام وتحليل البيئة للإنتاج وللتّرويج لمرشّح مناسب والذي يساعدها على تحقيق الأهداف التّنظيمية وتلبية رغبات النّاخبين مقابل أصواتهم."[4]

7-الدّيمقراطيّة الإلكترونيّة: الدّيمقراطية الإلكترونيّة أو (الويبقراطيّة) جزء لا يتجزّأ من السّياسة وطريقة تعاطي الدّيمقراطية التي يتوقّع الخبراء أن تكون هي السّائدة مستقبلا من حيث تداول السّلطات واتخاذ القرارات، وتعدّ شقّا أساسيّا من الحكومة الإلكترونية التي اتّخذت من الانترنت ومواقع التّواصل الاجتماعي وسائل للاتّصال

---

[1] نفس المرجع، ص 168.

[2] نفس المرجع، ص 169.

[3] الموسوعة السياسية، مفهوم التسويق السياسي. مسترجع بتاريخ 01 مارس 2019، من موقع : https://political-encyclopedia.org/dictionary

[4] نفس المرجع.

السّياسي، التي ترتبط بعمليات المشاركة والمساءلة والمحاسبة والتي تؤدّي إلى عمليات متقدّمة من التّحوّل الدّيمقراطي وصولا إلى مراحل التّرسيخ الدّيمقراطي، من خلال خمسة أبعاد وهي:

-البعد الأول: أنظمة الاقتراع الإلكترونية: تسمح للنّاخب بالاقتراع مرّة واحدة، والمشاركة في اتّخاذ القرارات من خلال إجراءات مؤمّنة إلكترونيا.

-البعد الثاني: النّشاطات السّياسية عبر مواقع التّواصل الاجتماعي: وذلك بتطوير العلاقة بين الشّعب والأحزاب والدّولة وتطوير التّجمّعات الشّعبية الإلكترونيّة.

-البعد الثالث: الشّفافية والثّقة الإلكترونيّة: من خلال نشر ومشاركة وثائق الحكومة والمؤسّسات السّياسية ومن ثمّ محاربة الفساد وإرساء قواعد الشّفافية، ومحاسبة المسؤولين.

-البعد الرابع: المشاركة الدّيمقراطية: من خلال الاستطلاعات الإلكترونيّة عبر مواقع التّواصل الاجتماعي ومعرفة اتّجاهات الرّأي العام تجاه القضايا السّياسية وبالتّالي اتّخاذ القرارات الحكومية.

-البعد الخامس: تقليل الفجوة الرّقمية: من خلال تحسين البنى التّحتية للاتصالات والتّركيز على تطوير بوّابة الحكومة الإلكترونية على مواقع التّواصل بهدف تعزيز المشاركة السّياسية[1].

[1] خالد غسان يوسف المقدادي، مرجع سابق، ص 195.

خلاصة الفصل.

نشأت شبكات التّواصل الاجتماعي وتطوّرت بفعل نشأة الانترنت، ما أتاح ظهور وسائل وطرق جديدة للتّواصل عن طريق شبكات ترتبط بوسائل التّكنولوجيا، هذا التّطور المتسارع في التكنولوجيا والإعلام أسهم في ظهور مجتمعات جديدة تعتمد الواقع الافتراضي، الذي يؤثّر ويتأثّر بالواقع المجتمعي، أسهم في بروز مفاهيم جديدة مرتبطة بالإعلام من جهة وبحركية المجتمع من جهة أخرى. إنّ ظهور الإعلام الجديد أدّى إلى طفرة نوعية في طرق الاتّصال والتّواصل، كما حمل معه ثورة معلوماتية ومعرفية جعلت من العالم قرية صغيرة.

هذه التّطورات وهذا الزّخم الكبير من التّفاعلات جعل الباحثين والمنظرين يولون أهمية بالغة له من حيث البحث والتّنقيب بغية دراسة هذه التّفاعلات وتأثيرها في الظّواهر الاجتماعية والسّياسية والثّقافية والاقتصادية.

بالتالي يمكننا استنتاج مجموعة من النّقاط لهذا الفصل الأول، ومن أهمها:

1. تعتبر الانترنت ثورة تكنولوجية ومعلوماتية واتّصالية أتاحت تقريب المسافات واختصار الزّمان، وأسهمت في إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعيّة بين النّاس.

2. إنّ ظهور مواقع وشبكات الإعلام الجديد مثل الفايسبوك واليوتيوب وتويتر وغيرها، أدّى إلى التّطوّر في أنماط العلاقات الاجتماعية وتشعّب طرق الاتّصال السّياسي.

3. أسهمت هذه المجتمعات في ظهور حراك سياسي يتناغم مع عمليات التّحوّلات الدّيمقراطية مفاهيميا ونظريا وعمليا وسرّعت عمليات التّحوّل الدّيمقراطي، ونادت بتغييرات جذرية في المضامين السّياسية مثل آليات العمليات الانتخابية والشّفافية والدّيمقراطية الإلكترونية.

4-لقد تحوّل المواطن بفعل هذا التّطوّر التّكنولوجي ومواقع التّواصل الاجتماعي إلى فاعل ومؤثّر في الشّأن السّياسي، ويكمن ذلك من خلال الوظائف الجديدة لهذه المواقع في ظلّ التّحوّلات الدّيمقراطية.

الفصل الثّاني:

مواقع التّواصل الاجتماعي

والتّحوّل الديمقراطي في تونس.

تعدّ تونس من أوّل البلدان العربيّة التي شهدت تحوّلا ديمقراطيا مع نهاية سنة 2010، وبداية سنة 2011، من خلال ما أطلق عليه ثورة الياسمين، خلال موجة الرّبيع العربي، وعلى الرّغم من اختلاف المسمّيات، إلاّ أنّ تأثيرها كان بارزا على بقية البلدان العربيّة، إذ شهدت حراكا اجتماعيا اختلفت الآراء والأفكار حول ماهيته، في كونه ثورة أو انتفاضة، أم أنّه مجرد مطالب اجتماعية واقتصادية محدّدة ؟، إلاّ أنّه دون ريب كان الأول من نوعه والأشدّ من حيث تأثيراته.

كان لجيل الشّباب " جيل الانترنت " الدور البارز، حيث استغلّ كلّ الوسائل التّكنولوجية المتاحة، وخاصّة مواقع التّواصل الاجتماعي، فكان تارة مؤثّرا وتارة أخرى متأثّرا، كما أنّها كانت وسائل اتّصال وتواصل ذات أهمية في تفعيل الحراك الافتراضي وتحويله إلى واقع عملي، أفرز عمليات تأطير لمراحل التّحوّل، أثّرت بدورها في المفاهيم والرّؤى وعمليات التّنظيم من خلال التّعبئة والحشد، وكانت ولا زالت قنوات اتّصال سياسي لتعزيز سيادة دولة القانون ومحاربة الفساد بهدف إرساء ديمقراطية حقيقية من خلال الفضاء الإلكتروني والواقع السّياسي. ومن ثمّ ينطبق البحث من ثلاثة مباحث، الأول التّطور التاريخي والثاني لدور مواقع التّواصل الاجتماعي في التّحوّل الدّيمقراطي والثّالث لفاعليّة هذه المواقع وتأثيرها في التّحوّل الديمقراطي.

- **المبحث الأول: التطوّرات السّياسية في تونس ما بعد الاستقلال.**
  - المطلب الأول: تونس من بورقيبة إلى الثّورة.
  - المطلب الثاني: تونس ما بعد الثّورة .
- **المبحث الثاني : دور مواقع التّواصل الاجتماعي في التّحوّل الدّيمقراطي في تونس.**
  - المطلب الأول: المفاهيم الجديدة من خلال مواقع التّواصل الاجتماعي.
  - المطلب الثاني: دور مواقع التّواصل الاجتماعي في تغيير النّظام السّياسي في تونس.
  - المطلب الثالث: تأطير الحراك الثّوري في تونس.
- **المبحث الثالث: أثر مواقع التّواصل الاجتماعي في الانتقال الديمقراطي في تونس.**
  - المطلب الأول: تأثير مواقع التواصل الاجتماعي في المعترك السياسي.
  - المطلب الثاني: أثر مواقع التواصل الاجتماعي في تعزيز العدالة الانتقالية ومحاربة الفساد.
  - المطلب الثالث: الفضاء الإلكتروني وإرساء الدّيمقراطية التّشاركية والإلكترونية في تونس.

المبحث الأول: التطوّرات السّياسية في تونس ما بعد الاستقلال.

قبل التطرّق لدور وفاعلية مواقع التّواصل الاجتماعي في التّحوّل الديمقراطي في تونس من المهمّ التطرّق للمراحل المفصلية في تاريخها السّياسي المعاصر، حيث تظافرت خلالها عديد العوامل، وبفعل التّطورات المختلفة جاءت ثورة 2011 التي كانت نتيجة منطقية وتحصيل حاصل لما سبقها من مراحل، كما أنّ مواقع التّواصل الاجتماعي كانت البيئة الحاضنة لما أطلق عليها ثورات الرّبيع العربي التي أثّرت في عمليات التّحوّل الدّيمقراطي في تونس، التي يمكن تناولها من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: تونس من بورقيبة إلى الثّورة.

المطلب الثاني: تونس ما بعد الثّورة .

المطلب الأول : تونس من حكم بورقيبة إلى الثّورة.

نالت تونس استقلالها عن فرنسا عام 1956، ومرّت تونس بعدها بمراحل، أولها حكم الحبيب بورقيبة الذي يصفه معارضوه بالشّمولي، ثمّ حكم زين العابدين بن علي الذي وصفوه هو الآخر بالديكتاتوري والقمعي، وصولا إلى مرحلة ما بعد الثّورة التّونسية.

1. حكم بورقيبة (1957- 1987): حصلت تونس على استقلالها عن الاستعمار الفرنسي يوم 20 مارس 1956، ولكن فرنسا احتفظت بوجود عسكري في بنزرت (شمال شرق) حتى سنة 1963. تم تعيين الحبيب بورقيبة الذي عاد من منفاه وزيرا أولا، وأعلن بورقيبة تونس "جمهورية" وأصبح أول رئيس لها يوم 25 جويلية 1957، وفي عام 1975 انتخب رئيسا مدى الحياة. حكم بورقيبة تونس 30 عاما (1957-1987).

لم يكن نظام بورقيبة يقبل المعارضة، وقد شهدت سنوات حكمه الأولى صراعا عنيفا مع "اليوسفيين نسبة إلى صالح بن يوسف أحد زعماء الحركة الوطنية، الذي اغتيل في فرانكفورت بألمانيا في أوت 1961." [1] كما قام بورقية بتجميد نشاط الحزب الشيوعي عام 1962، وحارب فيما بعد الإسلاميين (حركة الاتجاه الإسلامي وحركة النهضة لاحقا) ونكل بهم بعد فترة وجيزة من الهدنة استثمرها في حربه على المعارضة اليسارية التي شل فاعليتها وألغى الحريات الأساسية وفرض الرقابة على الإعلام.[2]

[1] عبد الحفيظ موسم، "الحركة التونسية والثورة التحريرية الجزائرية"، أطروحة دكتوراه (ل. م. د) في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم التاريخ –جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، السنة الجامعية 2016/2015، ص 181

[2] هيئة الحقيقة والكرامة.. "ملجأ تونس لتضميد جراحها"، موقع الجزيرة على الانترنت، مسترجع بتاريخ 20 فيفري 2019، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures

تمّ إقرار نظام الحزب الواحد وتحالف مع الاتحاد العام التونسي للشغل، قام بتعديل دستوري في 27 ديسمبر 1974 سمح له برئاسة الدولة مدى الحياة[1] . وبينما أقرَّ مجانية التعليم وإجباريته أجهز على مؤسسة الزيتونة الإسلامية، ومنع تتعدد الزوجات وشرع التبني.

واجه نظام بورقيبة من 1977 حتى 1987 سلسلة اضطرابات اجتماعية، وعرف عهده انتهاكات لحقوق الإنسان، أشهرها ما يعرف لدى التونسيين بأحداث الخميس الأسود ومظاهرات 3 يناير 1984 التي قامت بسبب ارتفاع سعر الخبز وعرفت بـ"ثورة الخبز". ثمّ شهدت تونس أحداث الخميس الأسود ليوم 26 جانفي 1978 عندما خرج آلاف النقابيين من مختلف القطاعات في مسيرات احتجاج على الأوضاع المتردية، سبقها وصاحبها إضراب عام دعا إليه الاتحاد العام التونسي للشغل الذي كان يطالب ببسط الحريات والحقوق العمالية، ويرفض توجهات نظام الرئيس بورقيبة السياسية والاقتصادية، القاضية بالانفتاح الاقتصادي، فرضت قوات الجيش والأمن حصارا أمنيا وعسكريا على مناطق الاحتجاج وطوقت الشوارع ومقرات اتحاد الشغل. ثم فتحت نيرانها بأمر كتابي من رئيس الجمهورية، حسبما صرح به مدير الأمن والمخابرات التونسي الأسبق أحمد بنّور لقناة الجزيرة على المحتجين. حيث انتهجت تونس في الستينيات سياسة اقتصادية تسمى سياسية التعاضد (الاشتراكية) من خلال تجميع الأراضي الفلاحية، لكنها فشلت، فتحوّلت إلى الليبرالية في السّبعينيات. " لقد حكم بورقيبة مدة ثلاثين سنة كان فيها الزّعيم الأوحد والمجاهد الأكبر حيث بنى فيها دولة مستقلة ووضع أسس النظام التونسي، إلاّ أنّ تونس لم تعترف بهذا الجميل، حيث قوبل بورقيبة بانقلاب سياسي ناعم، عرف بثورة الياسمين في 07 نوفمبر 1987، الذي قاده رئيس الوزراء التونسي زين العابدين بن علي "[2]

2. حكم بن علي (1987–2011): تولى زين العابدين بن علي السلطة في تونس يوم 7 نوفمبر 1987 بعد أن انقلب – وهو في منصب وزير أول– على بورقيبة الذي أنهكه وقتها المرض والشيخوخة.

لم يكن نظام بن علي بدوره متسامحا مع المعارضة، حيث تعرض آلاف المعارضين الإسلاميين واليساريين للسجن والتعذيب والتنكيل، كما أحكم قبضته على الصحافة والنقابات. انفتح النظام التونسي زمن بن علي على الغرب (أوروبا وأميركا) ودخل في اتفاقات معهم، جعلهم يغضون الطرف عن سياسته الاستبدادية، وخنقه لمعارضيه وللأحزاب والتعددية السياسية وحرية الصحافة وأنشطة المجتمع المدني، وتبنيه الحزب الوحيد. في كل الانتخابات التي أجريت في عهده، أعيد انتخاب بن علي رئيسا للبلاد بنسب تتجاوز 90%، كما أنه

---

[1] مسترجع من موقع ويكيبيديا، بتاريخ 01 جوان 2019. https://ar.wikipedia.org/

[2] نيكولا لابو، جان بيير توكوا، "**صديقنا الجنرال زين العابدين بن علي وجه – المعجزة التونسية– الحقيقي**"، تر: زياد منى، (د. د. ن) باريس، 2002، ص 12.

عدّل الدستور ورفع السن القانونية القصوى للترشح للانتخابات الرئاسية إلى 75 عاما بدلا من 70، وألغى حد الولايات الرئاسية الثلاث. وتميزت فترة حكم بن علي أيضا بفساد مالي وإداري، وأصبحت عائلته وعائلة زوجته ليلى الطرابلسي رمزا للفساد في تونس.

3. اندلاع الثورة (2010): اشتعلت شرارة الثورة التونسية إثر إضرام البائع المتجول **محمد البوعزيزي** (26 عاما) يوم 17 ديسمبر 2010 النّار في جسده أمام ولاية سيدي بوزيد (وسط غرب) احتجاجا على مصادرة الشرطة البلدية عربة الفاكهة التي كان يعتاش منها [1]. وفجّر البوعزيزي مخزون الغضب عند جموع التّونسيين الرافضين لتردّي أوضاع بلدهم الذي يعاني شعبه البطالة وغياب وجود العدالة الاجتماعية وتفاقم الفساد داخل النظام الحاكم، فضلا عن كبت الحريات وانتهاك حقوق الإنسان. اتسع نطاق المظاهرات وشملت مدنا عديدة في تونس، وسقط فيها 338 قتيلا إلى جانب مئات الجرحى، نتيجة تصادمهم مع قوات الأمن، ولم تفلح العبارة الشهيرة التي خاطب بها بن علي شعبه "فهمتكو" في احتواء المظاهرات والاحتجاجات. واضطر بن علي يوم 14 يناير 2014 إلى السعودية حيث يقيم بمنفاه في جدة.

لخصت عبارة المواطن التونسي الذي نزل إلى أحد شوارع العاصمة فرحا "بن علي هرب" الحالة، وبعد فرار بن علي أعلن الوزير الأول محمد الغنوشي في اليوم نفسه توليه رئاسة الجمهورية مؤقتا، وذلك بسبب تعثر أداء الرئيس لمهامه وفقا للفصل 56 من الدستور القديم مع إعلان حالة الطوارئ وحظر التجول. [2] وبعد يوم واحد قرر المجلس الدستوري اللجوء للفصل 57 من الدستور وإعلان شغور منصب الرئيس، وبناء على ذلك أعلن في يوم السبت 15 يناير 2011 تولي فؤاد المبزع رئيس مجلس النواب منصب رئيس الجمهورية مؤقتا، إلى حين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة في فترة بين 45 و60 يوما.

المطلب الثاني: تونس ما بعد الثورة .

بعد نجاح الشّعب التّونسي في اسقاط نظام حكم **زين العابدين** في 14 جانفي 2011، عمل على بناء نظام جديد والدّخول في مرحلة انتقالية، كانت أوّل خطواتها تولّي فؤاد المبزّع الرّئاسة بعدما أكّد المجلس الدّستوري الشّغور النّهائي لمنصب رئيس الجمهورية، و" بعد يومين تمّ تشكيل حكومة ائتلاف وطني برئاسة محمّد الغنوشي، لكنّ الشّعب رفضها وطلب إبعاد جميع رموز النّظام والمنتمين إلى الحزب الدّستوري الحاكم،

[1] هيئة الحقيقة والكرامة، مرجع سابق. موقع الانترنت.

[2] نفس المرجع.

فكوّن الغنّوشي مرّة ثانية حكومة مؤقّتة في 27 جانفي 2011، رفضها الشّعب ثانية، فقام محمّد الغنّوشي بتقديم استقالته في نفس اليوم، وخلفته حكومة باجي قائد السّبسي التي ضمّت ممثّلين عن المعارضة" [1]

-أجريت يوم 23 أكتوبر/تشرين الأول 2011 انتخابات "المجلس الوطني التأسيسي" (البرلمان المؤقت) المكلف بكتابة دستور جديد لتونس. وفازت حركة النهضة بتلك الانتخابات، وانتخب المجلس الوطني التأسيسي المنصف المرزوقي "رئيسا مؤقتا" للبلاد. استمرّت في الإصلاحات إلى غاية 18 مارس 2011، وصادق مجلس الوزراء على حلّ البرلمان بغرفتيه والمجلس الدّستوري والاقتصادي في 07 مارس. كما " أعلنت وزارة الدّاخلية التّونسية إلغاء إدارة أمن الدّولة والبوليس السّياسي تماشيا مع قيم الثّورة ومبادئها، كما تمّ الافراج عن المعتقلين السّياسيين مع إصباغ العفو عن المفرج عنهم "[2].

-غير أن البلاد ورغم تحقيقها انتقالا سلميا للسلطة، شهدت تواصلا للاحتجاجات الاجتماعية، وتصاعدا لأعمال عنف نتيجة عمليات نفذتها جماعات "جهادية" مسلحة، وتفاقم الوضع الأمني والسياسي عقب اغتيال السياسي المعارض شكري بلعيد يوم 6 فبراير/شباط 2016 والنائب محمد البراهمي يوم 25 يوليو/تموز 2013. وفي ظل هذه الظروف، قادت أربع منظمات أبرزها المركزية النقابية "حوارا وطنيا" بين حركة النهضة والمعارضة في أكتوبر/تشرين الأول 2013، وانتهى بقبول الحركة ترك السلطة لحكومة تكنوقراط. وفي نهاية 2014 أجريت في تونس انتخابات تشريعية ورئاسية فاز فيها الباجي قايد السبسي بمنصب الرئاسة. ويمكن تلخيص هذه التطورات كما يلي:

-**انتخابات المجلس التّأسيسي الوطني التّونسي:** حيث استمرت الثّورة التّونسية في خطواتها الانتقالية، وتمّ حلّ الحزب الحاكم ومؤسّسات النّظام السّابق، وبدأت مرحلة بناء مؤسّسات الدّولة التّونسية من خلال انتخابات **المؤتمر التّأسيسي** في 23 أكتوبر 2011، وحدد عدد الأعضاء ب 217 عضوا يتم انتخابهم بالاقتراع السّري ومهمّته وضع دستور جديد للبلاد. " تقدّمت للمشاركة في الانتخابات التّأسيسية حوالي 1600 قائمة انتخابية من بينها 700 قائمة لشخصيات أو تحالفات مستقلّة والبقيّة قوائم لأحزاب وتحالفات أحزاب" [2] وقامت هذه الأحزاب بالتّسويق السّياسي مستغلّة الفايسبوك بدرجة أولى من خلال عرض أطروحاتها وبرامجها ومرشّحيها، حيث تصدّرت القوائم الحرّة المشهد نظرا لاهتزاز مكانة الأحزاب السّياسية، ومن أبرز النّاشطين في المواقع

---

[1] أحمد يوسف أحمد، نيفين مسعد، "حال الأمة العربية، 2010-2011"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2011)، ص 152.

[2] منير سوسي، " الخارطة الانتخابية في تونس الجديدة أول انتخابات ديمقراطية في تونس في عهد الربيع العربي" ، دوتشفيله 2011، مسترجع بتاريخ 30 أفريل 2019 على الساعة 18 و 10د. من الموقع:
https://ar.qantara.de

الاجتماعية، كل من" **القطب الدّيمقراطي الحداثي**" الذي كوّنه **حزب التّجديد** وأحزاب ومنظمات، وظهر ائتلاف باسم **الائتلاف الدّيمقراطي المستقل** الذي تزعّمه **عبد الحميد مورو**. أسفرت نتائج الانتخابات على فوز **حزب النّهضة** بالمرتبة الأولى ب 89 مقعدا، ثم **حزب المؤتمر من أجل الدّيمقراطية** ب 29 مقعدا وفي المرتبة الثالثة **حزب العريضة الشّعبية** ب 26 مقعدا ثم **حزب التّكتل الديمقراطي** من أجل العمل والحرّيات ب 20 مقعدا ثمّ **الحزب التّقدمي** ب 16 مقعدا. وبالرّجوع إلى مدى تموقع هذه الأحزاب على الشّبكة العنكبوتية ومواقع التّواصل الاجتماعي نجد أنّها تمتلك صفحات ناشطة وفاعلة من خلالها أثّرت بصورة واضحة ومباشرة في النّاخب وفي دعوته للمشاركة السّياسية.

لقد " أفرزت هذه الانتخابات خطوة ايجابية أنتجت سلطة تشريعية مؤقتة تعمل على صياغة دستور جديد وأنتجت مؤسّسات انتقالية تنفيذية تمثّلت في رئيس الدولة منصف المرزوقي، وحكومة ائتلافية كوّنها حزب النهضة وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية وحزب التّكتل من أجل العمل والحرّيات، ويرأسها حمّادي الجبالي"[1]، وتعتبر هذه المرحلة خطيرة جدا لما تستطيع أن تحدثه من ارتداد، فالثّورات لا تنتهي بإسقاط الحكّام، فهي المرحلة التمهيدية الأسهل، ولكن الأصعب هو عملية إعادة بناء النّظام البديل

-**دستور 2014**، في ذات الوقت رافق الفضاء الإلكتروني مرحلة ما بعد الثّورة، حيث ساهم في الضّغط على المجلس التّأسيسي من أجل إخراج دستور جديد في 26 جانفي 2014، بعد جدل محتدم، وكان النّقاش محتدما في المواقع الإلكترونية باقتراح فقرات دستورية ومواد قانونية.

في ظل هذه التّطورات السياسية ظهرت محطّات للتّوافق السّياسي التّونسي بين الفرقاء تتضح فيما يلي:

1.الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثّورة والإصلاح السّياسي والانتقال الدّيمقراطي: أسّست هذه الهيئة يوم 18 فيفري2011 بمقتضى مرسوم رئاسي، نتيجةً لاندماج المجلس الوطني لحماية الثّورة التّونسية الذي تشكّل كليّا خارج الأطر الرّسمية وضمّ أحزابا سياسيةً ومنظماتٍ وطنيةً وشخصياتٍ عامةً.

2.التّرويكا: ائتلاف حكومي برلماني رئاسي بين أحزاب النّهضة والمؤتمر والتكتّل؛ بحيث نالت النّهضة رئاسة الحكومة في شخص أمينها العام **حمّادي الجبالي** ثم **علي لعريّض** بعد استقالة الحكومة الأولى، وتولّى رئيس حزب المؤتمر المنصف المرزوقي رئاسة الجمهورية، في حين أوكلت مهمة رئاسة المجلس التّأسيسي لرئيس حزب التّكتل **مصطفى بن جعفر**، ليُطلق عليه إعلاميا لقب التّرويكا بوصفه تأسّس بمشاركة ثلاثة أطراف حزبية.

---

[1] مصطفى عبد العزيز مرسي، " الثورات العربية والنظام العربي والصراع على الأدوار الإقليمية"، مجلة الشؤون العربية. عدد 147، خريف 2011، ص 120.

3.الحوار الوطني: أعلنت أحزاب وجمعيات تأسيس جبهة سياسية أطلق عليها اسم "جبهة الإنقاذ"، من بين أهدافها التّعبئة الشّعبية في مقارّ السّلطة المحلية والجهوية إضافةً إلى تنظيم "اعتصام الرّحيل" قبالة مقرّ المجلس الوطني التّأسيسي لفرض حلّه وحلّ هيئات السّلطة المؤقّتة المنبثقة عنه رئاسة الجمهورية، والحكومة والتّهديد بالعصيان المدني.

4.حكومة الحبيب الصّيد : تحت ضغط مختلف الأحزاب، رشّح نداء تونس شخصيةً مستقلّةً لتشكيل الحكومة وهي **الحبيب الصّيد**، ليقدّم يوم 23 جانفي 2015 تشكيلًا ضمّ 40 عضوا يتكون من 23 وزيرا و3 وزراء معتمدين وأربعة كاتب دولة، والأهم أنّه كان تشكيلًا من دون حركة النّهضة، صاحبة الكتلة البرلمانية الثّانية. ولكن أهم الأحزاب الممثّلة في مجلس نواب الشّعب قرّرت عدم منحها الثّقة. وهذه الأحزاب هي حركة النّهضة، وآفاق تونس، والجبهة الشّعبية، والمؤتمر من أجل الجمهورية.

5.وثيقة قرطاج : انطلقت المشاورات حول حكومة الوحدة الوطنية بإشراف السّبسي، لتتوج يوم 13 جويلية 2016 بتوقيع تسعة أحزاب وثلاث منظّمات وطنية وهي: اتّحاد الشّغل، ومنظمة الأعراف، والاتحاد التّونسي للفلاحة والصيد البحري "وثيقة قرطاج" التي تلخّص أولويات حكومة الوحدة الوطنية. " وبعد سحب الثّقة من الحبيب الصيد برلمانيا يوم 30 جويلية 2016، اجتمع السّبسي بالأطراف التي وقّعت وثيقة قرطاج واقترح يوسف الشّاهد، وزير الشؤون المحلّية في الحكومة المتخلّية ليكون رئيس الحكومة المقبلة. ثمّ كلّفه رسميا بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية يوم الثالث3 أوت 2016" [1]. كما أجريت الانتخابات البلدية لسنة 2018، وشهدت نسبة مشاركة ب 35.6 بالمئة، أي أقل من السّنوات السّابقة.

أما بالنسبة للانتخابات القادمة لسنة 2019، فقد" أعلنت الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات، خلال ندوة صحفية انتظمت مساء الأربعاء 6 مارس 2019، عن رزنامة الانتخابات التّشريعية والرئاسية 2019. وقال رئيس هيئة الانتخابات **نبيل بفون** إنّ مجلس الهيئة قرّر بعد التّداول أن يكون موعد الانتخابات التّشريعية داخل الجمهورية التّونسية يوم الأحد 6 أكتوبر 2019 ويجري الاقتراع للتّشريعية بالنّسبة للتّونسيين المقيمين بالخارج أيام الجمعة والسبت والأحد 4 و5 و6 أكتوبر المقبل. الاقتراع للدورة الأولى للانتخابات الرئاسية داخل الجمهورية التّونسية سيكون يوم 10 نوفمبر 2019 والاقتراع بالنسبة للتونسيين المقيمين بالخارج لنفس الانتخابات سيكون أيام الجمعة والسبت والأحد 8 و9 و10 نوفمبر/ تشرين الثاني القادم".[2]

---

[1] هيثم سليماني، "التوافق السياسي في تونس محطات ومطبات". قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017 ، ص 08.

[2] فريق التحرير، موقع الترا تونس، "هيئة الانتخابات تكشف مواعيد الانتخابات التشريعية والرئاسية 2019".

-شكل رقم: 02.

جدول لمسار الانتخابـات في تونس بعد سنة (2011) [1]

الانتخابات	السّنة	النسبة %
المجلس التّأسيسي	2011	% 51.57
التشريعية	2014	% 68.36
الرئاسية : الدّورة الأولى	2014	% 62.91
الرئاسية: الدّورة الثانية	2014	% 60.1
البلدية	2018	% 35.6

[1] موقع ويكيبيديا على الانترنت، https://ar.wikipedia.org/wiki، مسترجع بتاريخ: 2019/05/02 على الساعة 18 و 20 دقيقة.

المبحث الثاني : دور مواقع التّواصل الاجتماعي في التّحوّل الدّيمقراطي في تونس.

ساهمت مواقع التواصل الاجتماعي بدور فعّال في التّحوّل الديمقراطي في تونس من خلال تبلور مفاهيم جديدة، وكذا من خلال مراحل التّدوين والتّعبئة والحشد، التي يمكن تناولها من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: المفاهيم الجديدة من خلال مواقع التّواصل الاجتماعي.

المطلب الثاني: دور مواقع التّواصل الاجتماعي في تغيير النّظام السّياسي في تونس.

المطلب الثالث: الثّورة وتأطير الحراك الثّوري في تونس.

المطلب الأول: المفاهيم الجديدة من خلال مواقع التّواصل الاجتماعي.

1-**مفهوم الثّورة:** يعدّ مفهوم الثّورة في الواقع السّياسي العربي من المفاهيم المتداولة والمتعارف عليها، كما تشكّل في بعض البلدان منها الشّرعية الثّورية أحد مرتكزات نظام الحكم، انطلاقا من شرعيّة الثّورات التّحريرية ضدّ المستعمر، في مراحل الأربعينات والخمسينات والسّتينات من القرن العشرين، وقد ارتبط مفهوم الثّورة في الواقع العربي بالتّغيّرات والحركيّة التي تقوم بها المجتمعات سياسيّا واجتماعيّا واقتصاديّا وثقافيّا، وما أحدثته ثورات الرّبيع العربي، في حين أنّ العديد من البّاحثين والدّارسين يتحفّظون حول إطلاق مفهوم الثّورة عليها نتيجة تداخل في المفاهيم، في حين ذهب البعض الآخر إلى أنّ مفهوم الثّورة في حدّ ذاته قد تغيّر نتيجة التّطوّرات الحاصلة، بعد دخول الثّورة الرّقمية والثّورة السّلمية عليه، حيث شكّلت تونس من خلاله أول هذه النماذج الجديدة لإرهاصات تبلور المفهوم الجديد.

الواقع، تتولّد الثّورة نتيجة التّراكمات الاجتماعية والسّياسية والاقتصاديّة إذ "هي الغضب المتراكم بسبب الفساد والبطالة والفقر وهشاشة الأمن الاجتماعي والانساني وجحيمية الحياة اليوميّة، ومنه فإنّ الحرمان الاجتماعي والسّياسي والإهانة وانعدام الحرّيات وسوء تعامل أجهزة الأمن مع النّاس وإذلال المواطن هو المدخل الطبيعي للثّورة"[1]، أمّا بالنّسبة لتعريف الثّورة حسب **روبرت. م. ماكيفر Robert.M.Mackeever** في كتابه **تكوين الدّولة** فقد ربطها بالعنف ويقترن المفهوم بمدلول عنفي، "لأنّ الثّورة تعني انفجار حركة عنيفة ترمي إلى قلب النّظام القائم واستبداله بنظام جديد، وينطوي هذا الانفجار على تحدٍ لوظيفة الحكومة الرّئيسة، لأنّ الحكومة هي القيّمة على القوّة المنظّمة في المجتمع، والثّورة تحرمها ولو لفترة مؤقّتة من هذه الوظيفة، يأتي هذا المفهوم

[1] أسامة علي عبد القادر، "مقارنة الثورات العربية والمصالح الأجنبية"، رسالة ماجستير في علم الاجتماع السياسي غير منشورة، معهد العلوم الاجتماعية، الجامعة اللبنانية –لبنان، 2012)، ص 13.

عند **ماكيفر** في إطار عمليات التّغيير الثّورية السّريعة والديناميكية التي تؤثّر في شكل النّظام القائم "[1] في حين أنّ الكاتبة **حنّة أرندت** "Hannah Arendt" التي ألّفت كتاب **في الثّورة** ذهبت إلى أنّ الثورات هي" الأحداث السّياسية الوحيدة التي تواجهها مباشرة وبشكل لا مناص منه بمسألة البداية، ذلك أنّ الثّورات مهما حاولنا تعريفها ليست مجرّد تغييرات "[2].

حسب المفكرين فإنّ الثّورة تمرّ بأربع مراحل وهي: " الأولى، الوعي بالواقع وطبيعة المرحلة القادمة. الثانية، توفر محفّزات رفض الواقع. الثّالثة، وضع صورة متكاملة لأهداف المرحلة القادمة. الرّابعة، الشّروع في عملية التّغيير مترابطة ومتناسقة ومخطط لها لتحقيق أهداف التّغيير." [3]، إلاّ أنّه يجب التّمييز بين المفاهيم التي هي تصورات ذهنية أو ما نفكر به والمصطلحات المتعارف عليها والتي تشكل دلالات حسية للتعبير، فليس كلّ تغيير ثورة، حيث يوجد الانقلاب العسكري، والانتفاضة والهبّة الشّعبية والحراك الشّعبي، وغيرها من الأحداث التي تؤدّي إلى التّغيير إلاّ أنّها قد لا تحمل دلالات الثّورة من حيث التّغيير الجذري للأوضاع الرّاهنة. ومن ثمّ لابد من التطرّق لبقيّة المفاهيم.

2-**مفهوم الحراك:** أصبح مفهوم الحراك أكثر تداولا مع انتشار مواقع التّواصل الاجتماعي، وهو مصطلح يأتي بمعنى الحركة من مكان لآخر، أو تحريك الشّيء من موضعه، والمصطلح له دلالة واضحة على النّشاط داخل الكيان الاجتماعي " وهو واحد من أنواع التّصرّف Comportement الذي يتحرّك بناء على خلفيات سياسيّة، وذلك من خلال تحريك موارد المجتمع سواء أكانت بشريّة أو ماديّة، وله نهايات مؤدّاها التّأثير للوصول إلى تغيير سلمي"[4]. وقد عرفت تونس مثل بقيّة البلدان العربيّة أنواع شتّى من الحراك، ومن أبرزها:

-**الحراك التّاريخي:** الذي ارتبط بالحراك السّياسي ضد المستعمر وخاصّة في شمال افريقيا وعرفته تونس من خلال النّشطاء السّياسيين ضد الاستعمار الفرنسي.

-**الحراك السّلطوي:** ارتبط بطريقة انتقال السّلطة وبداية تكوين الدّولة في البلدان العربيّة مثلما حدث في مصر عام 1952 والجزائر عام 1965 وتونس سنوات الاستقلال بين صالح بن يوسف وبورقيبة ولاحقا عام 1987 بانقلاب بن علي على الحبيب بورقيبة، وغيرها من البلدان العربيّة وهو يعكس الصّراع حول السّلطة.

---

[1] جليلة العبداوي، "**الثورات العربية: الأسباب والتداعيات**". باتنة-الجزائر: دار قانة للنشر والتوزيع. ، ط1، 2016، ص13

[2] نفس المرجع، ص14.

[3] Souad Kamoun-Chouk, Mouvements sociaux de la cyberdissidence à l'insurrection populaire, dans: (Sous la direction Raja Fenniche), Les mailles du filets: Révolution tunisienne et web 2.0, Edition 1, (PP 15-32), Manouba, Tunisie : Presse universitaire de la Manouba, 2013, P18

[4] مصعب حسام الدين لطفي قتلوني، "دور مواقع التواصل الاجتماعي في عملية التغيير الاجتماعي: مصر نموذجا"، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2012)، ص46.

-**الحراك الدّيمقراطي:** بدأ في بداية سنة 2000 مع تأثيرات وتداعيات تصدّع المعسكر الشّيوعي وتأثّرت به البلدان العربيّة، شهدته كلّ من سوريا والعراق مع حرب الخليج، ثم انتقل إلى مراحل متقدّمة بما أطلق عليه الرّبيع العربي نهاية 2010 وبداية سنة 2011، وهو يهدف إلى التّحرّر من النّظم التّسلّطية العربيّة، تميّزت بشكلها الشّبابي والجماهيري واستخدامها للتّقنيات الرّقمية وشبكات التّواصل الاجتماعي وبرامج محوسبة واعتمادها على الثّورة المعلوماتية، مما جعلها تجمع بين العالم الافتراضي والثّورة الشّبابية.

كما يختلف مفهوم الحراك من حيث مجالات النّشاط ومنه: الحراك المجتمعي، الذي يتمظهر في شكل مطالب اجتماعيّة، والحراك الثّوري الذي يؤدّي إلى تغيير جذري، وحراك سياسي يكون داخل الدّولة أو خارجها يهدف إلى تغييرات سياسيّة لإسقاط الأنظمة أو تغييرها. " فقد غلبت على السّاحة الإعلامية أوصاف الأحداث والعنف والاحتجاجات والمظاهرات والخروج إلى الشّارع والاعتصامات ثم بدأت أسماء أخرى متتابعة مثل (ثورات الفيسبوك)، (تحرّكات المجال الافتراضي) وصولا إلى (حراك وثورات الرّبيع العربي)"[1].

3- **مفاهيم الإصلاح والتغيير والتّحديث:** إضافة إلى المفاهيم السّابقة ظهرت في الأدبيات السّياسية التّونسية والعربية مفاهيم تداولتها الفّعاليات السّياسية في مراحل مختلفة ومن أبزها الإصلاح والتغيير والتّحديث، انطلقت في البداية حركة إصلاح ضد الكنيسة، ومن ثمّ ضدّ حقّ التّفويض، وهي لا تعدو إلاّ أن تكون شكلا آخر من أشكال محاولات التّحوّل الديمقراطي، إلاّ أنّ محدّدات الفعل قد تتغيّر من مصطلح لآخر، إذ يشير مصطلح **الإصلاح** إلى توجّه داخلي من الكيان أو السّلطة أو النّظام، يكون في كثير الحالات تلقائيا، للتكيّف مع ميكانيزمات التّغيير بهدف التّطوير نتيجة عوامل داخليّة أو خارجيّة، حيث أنّ الإصلاح السّياسي " يعني خلق الأداة الفاعلة للقيام بالإصلاح، أي الأداة الحاكمة التي تعرف كيف تقود ومتى تفرض الاحترام وحدوده، ومن أهم أوجه الإصلاح العناية الواجبة بحقوق الإنسان السّياسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة والاقتصادية، ونشر ثقافة هذه الحقوق بين النّاس"[2]. يرتبط الإصلاح السّياسي تاريخيا بفكرة الإصلاح التي ظهرت في أوربا خلال النّهضة الأوربية وانتشار الأفكار العلمانية للتحرّر من الكنيسة ومن ثمّ فكرة التّفويض الإلاهي للملك، أما في العالم العربي تمثلت في فكرة الإصلاح بالتّوجه نحو التخلّص من الحكم المطلق والاتجاه نحو الدّسترة والدّمقرطة، وارتبطت في الأصل بالفكر اللّيبرالي المستورد حديثا بعد استقلال دول العالم العربي ومنها تونس من خلال دعوة الحكّام العرب والأنظمة المستبدة إلى دمقرطة الحياة الساسية، وذلك بتقييد سلطاتهم ودسترتها واعتبار الشعب مصدر السلطات، ةتنظيم انتخابات نزيهة مستقلة محددة العهدة الانتخابية والغاء الحكم العسكري، واحترام حقوق

---

[1] . جيدور حاج بشير، "أثر وسائل التواصل الاجتماعي في عملية التحوّل الديمقراطي في الدول العربية: دراسة مقارنة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية –قسم العلوم السياسية، 2017/2016، ص 85.

[2] . **معجم مصطلحات حقوق الإنسان**، إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي. مصر: منشورات كتب عربية، 2006، ص57.

الانسان وحريات التعبير والصحافة، واشراك الأحزاب السياسية والمجتمع المدني في عمليات صنع السياسة العامة فعليا لا شكليا، المدنية وتكريس دولة القانون ومحاربة الفساد والتسلّط.

أمّا مفهوم **التّغيير**، يترادف بمعنى التّحوّل والانتقال من حال إلى حال آخر، أي التّحوّل في البنى والسّلوكيات والغايات السّياسية، التي تؤثّر في ممارسة وتوزيع السّلطة، إنّ التّغيير السّياسي (Political Change) هو كلّ سلوك يصاحب مفهوم الثّورة والتي تصاحب بدورها ميلاد كلّ مرحلة جديدة في الحياة السّياسية، وهو " كلّ تغيير كيفي أو نوعي أو عميق، بشرط أن يكون حاسم النّتائج، إذ يعتبر (آلان روكي) أنّ عوامل التّغيير السّياسي سواء كان مستمرا أو منقطعا، تعود إلى عدّة متغيرات لا يستبعد بعضها بعضا، على أنّ إغراء السّببية المهيمنة يمرّ عبر تأويلات اقتصادية للتّحوّلات السّياسية، سواء في نسختها التّقريرية أو في ضمّ متغيرات وسيطة للمتغيّر المحدّد"[1]

وبالتالي نستنتج أن مصطلح التّحديث يعني الانتقال من المجتمع القديم إلى المجتمع الحديث المرتبط بالتّكنولوجيا والتصنيع في العالم العربي، للأسف هذا المفهوم ارتبط بالتحديث الصناعي والتكنولوجي في البلاد العربية دون التوغل في الحداثة أو توطين النظريات والأفكار، والتحديث الحقيقي يعني قدرة المجتمع على التجدّد.

4-**مفهوم الرّبيع العربي:** لقد ارتبطت تسمية الرّبيع العربي بالحركات التي شهدتها المنطقة العربية منذ ديسمبر 2010، في تونس لتشمل لاحقا بقية الحركات في البلاد العربية، "وكان أول من استعمله الأكاديمي الأمريكي (Marc Lynch) في مجلة السّياسة الخارجية الأمريكية (Foreign Policy) بتاريخ 06 جانفي 2011، مباشرة بعد اندلاع ثورة الياسمين بتونس، حيث كتب مقالا بعنوان، الربيع الأوبامي" [2] محاولا الرّبط بين الأحداث التي تجري في تونس والتّغييرات التي كانت ترغب إدارة الرّئيس الأمريكي السّابق أوباما في إجرائها في المنطقة العربية، على نظم الحكم، ويبدو أنّ هذه التّسمية مشتقّة من ربيع براغ سنة 1968، ومن بعده ربيع بكين، إلاّ أنّ الجديد في الرّبيع العربي في تونس كونه سلميا واستخدمت فيه وسائل التّواصل الاجتماعي بشكل كبير، حيث أسماها بعض المفكّرين" بالجمهورية الدّيمقراطية للأنترنت" وهي بالفعل جمهورية افتراضية، كما كانت ركيزتها فئة الشّباب المتعلم والذي أحدث ثورة في هذا المجال.

من هنا نلاحظ أنّ ما حدث في البلاد العربية نقل مفهوم الثّورة من مفهومها التّقليدي المرتبط بالتّغيير العنيف والجذري إلى التّغيير السّلمي الذي يعتمد الوسائل التكنولوجية للتعبئة والحشد والتّنظيم والوصول إلى الأهداف، إلاّ أنّ التّسمية لم ترتق إلى مفهوم حسب بعض الباحثين.

---

[1] جيدور حاج بشير، مرجع سابق، ص 86.

[2] حسن محمد الزين، "**الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير**". بيروت دار القلم الجديد، ط1، 2013، ص 59.

المطلب الثاني: دور مواقع التّواصل الاجتماعي في تغيير النّظام السّياسي في تونس.

1-**التّدوين السّياسي في تونس:** يعتبر التّدوين السّياسي أول ما شهدته البلاد العربية وبصفة أخصّ تونس كنشاط سياسي عبر الانترنت، وخاصّة ما تعلّق بقضايا الشّأن السّياسي، وكان فرصة للنّاشطين السّياسيين للتّعبير عن رأيهم، نظرا لسهولة استخدام هذا الفضاء من جهة وإمكانية إخفاء الهويّة وتجنّب المتابعة وسرعة الانتشار وفعالية التّأثير، وكانت البداية منذ سنة 2003 تمثل الفترة الأولى لنشاط المدوّنين وامتدت من سنة 2003 إلى 2007 تقريبا، حيث أنّ المدونين نجحوا في القيام بدور أساسي في السّاحة السّياسية بالضغط على الحكومات للتحرّك حيال عدد من المسائل كقضايا التّعذيب والتّحرّش الجنسي في مصر سنة 2006، وقضايا الرّشى التي تلقّاها عناصر الشّرطة إلى سنة 2007، بالإضافة إلى ما تعلق بمكافحة الفساد وفضح رجالات السّلطة من رجال الأعمال الذين ارتبطوا بدوائر سياسية رسمية في النّظام الحاكم والحزب الوطني الدّيمقراطي صاحب السّلطة السّياسية.

بدأت في تونس أغلب المنشورات التدوينية تركّز على الجانب السّياسي في هذه الفترة، على قضايا الفساد الاقتصادي المرتبط برجال السّلطة والمقرّبين عائليا منهم وشبكة أصدقائهم، مثل احتجاجات مصنع الفوسفات في "ولاية قفصة" سنة 2005، والغضب الشعبي من قضايا – الفنادق والمنتجعات– في جلّ المناطق السّياحية التي احتكرتها عائلة الطرابلسي، من أقارب ليلى الطرابلسي زوجة زين العابدين بن علي.

كانت بداية انطلاقة حركة التّدوين السّياسي عبر الانترنت، حيث قادها الشّباب المثقّف من المدوّنين، بهدف التّعبير عن الرّأي وايصال رسائلهم إلى المجتمع المدني والرّأي العام، نظرا لتوفّر سقف أعلى من الحرّية عبر هذه الوسائط الجديدة، حيث كان المدوّنون التّونسيون يعبرون عن آرائهم بين النّقد والانتقاد والغضب والاحتجاج، إلاّ أنّ هذه المدوّنات لم ترق إلى التّعبئة، وسادت لاحقا موجة من اليأس ابتداء من سنتي 2008 و2009، نتيجة التّضييق وانحصار هذه العملية على النّخب المثقّفة آنذاك، بيد أنّ الاحتقان كان يتزايد، وبانتشار وسائل الإعلام الجديد والهواتف النّقالة والحواسيب بدأت تنتشر الاستخدامات إلى العامّة منذ سنة 2010، ونظرا لإعادة إنتاج النّظام السياسي في تونس في ذلك الوقت لنفسه، دون التّكيف مع ميكانيزمات التّغيّر الحاصلة في المجتمع التونسي، " كان على النّاشطين في المجال العام الافتراضي والفضاء الالكتروني أن يبحثوا عن وسائل جديدة لأنّهم آمنوا بأنّ التّغيير بالإصلاح لن يبدأ إلا ضمن الحيّز غير الحقيقي،"[1]، وبفشل التّدوين عبر المدوّنات ومع انتشار وسائل التّواصل الاجتماعي انتقل النّشاط إلى هذه الوسائل الجديدة التي كانت أكثر شعبية. حيث شهدت سنة 2010 نقلة نوعية نحو الحشد والتّعبئة عبر مواقع التواصل الاجتماعي في تونس.

---

[1] . جيدور حاج بشير، مرجع سابق، ص 91.

2-التّعبئة والحشد عبر مواقع التّواصل الاجتماعي في تونس:

استخدم النّاشطون الشّباب وسائل الاتّصال البديلة بشكل مكثّف للإعداد للثّورة في تونس، إنّ المتظاهرين الشّباب استخدموا وسائل الاتّصال الحديثة لتنظيم أنفسهم، وطرح المبادرات قبل الثّورة، و" التّواصل فيما بينهم في نواحي البلد المختلفة، ونقل أخبار الثّورة وصورها، وتجنيد التّضامن العربي والعالمي معها بعد نشوبها، وكما شكّلت هذه الوسائل الجديدة – بالنّسبة إليهم- أسلوبا لكسر احتكار الدّولة للإعلام، فقد شكّلت أيضا مكان لقاء واجتماع، وحيلة للتّفاعل، وحوضا للتّأثير حتّى فيمن يكتفون بالمشاركة الإلكترونية دون الفعل، بينما ينضمّون إلى الفعل في مراحل معيّنة من تطوره"[1].

أصبحت وسائل التّواصل الاجتماعي فعل يومي في حياة المواطن التّونسي ابتداء من سنة 2010، كما أنّ دوافع مثل حماية الخصوصية وسرعة الانتشار وإمكانية إخفاء الهويّة، وحبّ الشّهرة جعلت من الكثيرين يرتادون هذه المواقع نظرا لميزاتها المتعدّدة ونظرا للسّيطرة المحدودة عليها من قبل الدولة، حيث وُظّف Facebook في البداية كمنصّة للتّعارف وتبادل الصّور والصّداقات والمشاركات وحتّى كوسائل للتّرفيه ومجموعات للتّعارف، ثم تطوّر تدريجيا كوسيلة في يد الشّباب الذين استغلوه للتعبير على مشروعيّة حقّ المواطن في التّعبير عن احتجاجه للمطالبة بحقوقه، ومنها الاضراب والاعتصام، بينما استخدم Youtube كمنصّة مشاركة الفيديوهات العامّة بين الأصدقاء ووسيلة متعة وترفيه، مع ملاحظة عدم الاقبال الكبير على موقع Twitter بسبب شروطه في التّغريد(140 حرفا فقط) بالإضافة إلى وضعه بأنّه تطبيق للنّخبة وفئة المثقّفين والطّلاب، حيث يعتبر كلّ من الفيسبوك واليوتيوب ثم تويتر من أهم مواقع التّواصل الاجتماعي شعبيّة في العالم العربي وتونس، ولا تزال لحدّ اليوم تحتل الصّدارة من حيث نقل المعلومة والخبر والبحث عن المستجدّات في مختلف المجالات وخاصّة السّياسية والاجتماعية، " فمصر تتصدّر دول الشّرق الأوسط من حيث عدد مستخدمي مواقع التّواصل الاجتماعي، (Facebook) ، حيث بلغ عدد مستخدميه سنة 2013 أكثر من 11.3 مليون مستخدم، وبلغ العدد في تونس 3.2 مليون مستخدم"[2]، هذه المواقع كان لها دور فاعل في عمليات التّعبئة والحشد حيث " ساهمت الانتفاضات السّياسية في تونس ومصر في عام 2011 في تكثيف المناقشات حول دور الاتّصال في السّياسة عبر الانترنت والتي ترتبط ارتباطا وثيقا من البداية، حيث تعتبر التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتّصالات (ICT) أداة مستحدثة يعهد إليها عادة تسهيل تبادل المعلومات بشكل أكثر انفتاحا، كما أنّها تساهم في تشكيل آراء سياسية بديلة،"[3] وحشد كثير من الصّفوف خلف فكرة أو مبدأ أو قضية، ومنه فإنّ

---

[1] عزمي بشارة، "**الثورة التونسية المجيدة**". قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012، ص ص، 56-57.

[2] شهرزاد صحراوي، مرجع سابق، ص125.

[3] توفيق المديني، "**ربيع الثورات العربية الديمقراطية**"، عبد الاله بلقزيز (محررا)، **الربيع العربي إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي**، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 2012)، ص 62.

المتظاهرين استخدموا وسائل الإعلام الاجتماعية مثل (Facebook) لتنظيم وجودهم، لذلك اعتبر كثيرون في ذلك الوقت أنّ هذه الشّبكة ليست إلاّ وسيلة لتحقيق الديمقراطية والتّنمية.

كما أنّ الإقبال الكبير عليها داخل المجتمع التّونسي وخاصة من فئة الشّباب جعلها متنفسا لهم، مع التّضييق الذي فُرض على وسائل الإعلام الرّسمية ومن ثمّ فقد كان لها " دورا مركزيا في التّعبئة والتنظيم، فنحن نعيش عصر الثّقافة التّواصلية التي تستطيع أن تقوم بالتّغيير ، فالمرونة في التّعامل مع الوقائع الميدانية مكّنتها من سرعة التّواصل وتنوّع الآليات وزرعت ثقافة الثّقة في النّفس كنقيض بثقافة الهزيمة"[1]، وقد استخدمت هذه المواقع لتنظيم المظاهرات، على الرّغم من محاولات الحكومة المتكرّرة للحجب والمنع، حيث تمكنت الجماعات المعارضة من التنظيم والتعبئة والإعداد للتجمعات عن طريق موقع (Facebook)، على الرّغم من قيام النظام الحاكم من التضييق وحجب خدمة الانترنت وشبكات الهواتف المحمولة، إلاّ أنّ هذا أخفق أمام إصرار الشباب.

بالتالي فإنّ لمواقع التّواصل الاجتماعي أدوارا مهمّة من خلال وظائف رئيسية يمكن تحديدها في:

–الوظيفة الإخبارية، حيث أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي مصدرا مهمّا لتداول الأخبار في مختلف مجالات الحياة، سواء من خلال انتشار صفحات وسائل الإعلام التّقليدية من صحف وقنوات تلفزيونية على هذه المواقع، أو من خلال تداول المستخدمين الذين يحصلون عليها سواء من مواقع عملهم أو نقلا عن أصدقائهم.

–الوظيفة التّعبوية، وهي الوظيفة التي استطاعت من خلالها وسائل التّواصل الاجتماعي لعب دور سياسي مهم خلال موجة الثّورات العربية، من خلال حشد الرّأي العام وتحريك الجماهير للنّزول إلى الشّارع، وقد وظّفت القدرة التّعبوية لمواقع التّواصل الاجتماعي بأكثر من نمط توظيفي، أولها ذلك النّمط الذي انتشر خلال الثّورات العربية، وتمّ خلاله الدّعوة مباشرة للتّظاهر والاحتجاج على ممارسات النّظم السّياسية [2].

من هنا، جعلت شبكات التّواصل الاجتماعي من الشّباب النّاقمين عن الأوضاع يلتقون في فضاء افتراضي يتفاعل ويساهم في تشكيل الوعي السّياسي وذلك بهدف التّحفيز للحراك على أرض الواقع واستغلالها للإعداد لما يطلق عليه البعض اسم الثّورة التّونسية، حيث كانت البيئة مهيّأة لذلك، "حيث تعتبر Catherine LacourSnowell أنّ عوامل عديدة تتفاعل مع بعضها البعض لتجعل شعبا ما يصل إلى الانفجار، والنّاس

---

[1] زياد حافظ قورة، "**يناير في مصر: تساؤلات الحاصر والمستقبل**"، عبد الاله بلقزيز (محررا)، "رياح التغيير في الوطن العربي"، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 26.

[2] سلمان حسام، " أثر شبكات التواصل الاجتماعي على تشكيل الوعي السياسي للمواطنين: ثورات الربيع العربي نموذجا"، مجلة دراسات استراتيجية. العدد21، جامعة الجزائر، ص 40.

عادة ما يتواصلون مع بعضهم في مثل هذه الحالات لينظموا تفكيرهم وخطواتهم، وهو ما اعتمده الشّبان العرب بالاعتماد على الانترنت ومواقع التّواصل الاجتماعي"[1]. لتنتقل الثّورة من الفضاء الافتراضي إلى الواقع الميداني.

المطلب الثالث: الثّورة وتأطير الحراك الثّوري في تونس.

لقد تبلور مفهوم الثّورة من الافتراضي من خلال منظومة اتّصالية جعلتها تتجسد عمليا، إذ " يستطيع المدقّق لجدلية الثّورة والإعلام أن يلحظ ذلك الارتباط المتبادل بين مقوّمات الثّورة وحالة الإعلام في شروط زمكانية محدّدة، فالثّورات كتجسيد مباشر لإرادة الشّعوب لا يمكن تصوّرها في غياب نظام اتّصالي ومعرفي قادر على حشد قوى الثّورة وتنظيمها في اتجاه الهدف "[2]، ونظرا لسيطرة النّظام السّياسي الحاكم على المنظومة الإعلامية فقد كان لزاما إيجاد بدائل إعلامية واتّصالية، حيث "اتّخذت شبكات التّواصل الاجتماعي أربعة أدوار خلال الثّورة التّونسية، تمثلت ما تم| استخلاصه في :

1. تحشيد وتعبئة الجمهور وتحقيق الشّعبية حيث انتشرت أفقيا.
2. ظهور المواطنة الفاعلة والإيجابية ومن ثمّ ويادة المشاركة السياسية.
3. أدوات دعاية وبالمقابل أدوات مضادّة للدّعاية والإشاعات.
4. تحليل البيانات التي تصدر عن الحكومة ومن ثم شفافية المعلومات.

من ثمّ نستنتج أنّ مواقع التّواصل الاجتماعي تحوّلت إلى أدوار وظيفية مهمّة، في عمليات الحشد والتّعبئة وتحريك الجماهير، " لم تكن شبكات التّواصل الاجتماعي مجرّد ناقل لأحداث تونس، وإنّما من المحرّكات الأساسيّة بحسب التّقارير العالمية حول استخدامات شبكات التّواصل الاجتماعي، احتلت تونس المرتبة الأولى لاستخدامات شبكات التّواصل الاجتماعي"[3].

لقد حوّلت هذه المواقع صورة المواطن التّونسي **محمد البوعزيزي** من مواطن بسيط في **سيدي بوزيد** الدّاخلية إلى شخصية رمزية مشهورة، محورية، تتفاعل فيها صور الثّورة والغضب على الأوضاع والظّلم مقترنة بمشاعر الفخر، اقترنت صورته كحامل لشهادة جامعية عاطل عن العمل يطلب قوت يومه بائعا متجوّلا، بالواقع المرير الذي يكابده جيل، بل أجيال من الشّباب التّونسي، مما جعله يعبّر عن غضبه بإحراق نفسه، وعمدت مواقع التّواصل الاجتماعي إلى نشرها على أوسع نطاق بشكلها الحقيقي دون رتوش أو تزييف، كما كان الإعلام التّقليدي يفعل، فكانت من أكثر الصّور التي صنعت الرّأي العام الثّوري الحانق والغاضب من النّظام ومؤسّساته

[1] نفس المرجع، ص 34.

[2] جليلة العبداوي، مرجع سابق، ص 82.

[3] نفس المرجع.

ورموزه ورجاله وسياساته، هذه الصّورة التي انتشرت بسرعة فائقة كانت بمثابة الشّرارة التي انطلقت منها الثّورة التّونسية كنقمة عن الأوضاع السّائدة،

إنّ الردّ على حرق محمد البوعزيزي لنفسه كان منظّما من قبل ناشطين سياسيّين، وتحوّل الردّ إلى انتفاضة عارمة، في حين انضمّ الجمهور بالتّدريج إلى هذه النّواة السّياسية المنظّمة التي شملت ناشطين سياسيّن حزبيين وغير حزبيّين، وكَوْن المُنظّمين ليسوا من قيادات الأحزاب أو المشاهير لا يعني أنّ أعمال الاحتجاج كانت عفويّة، مع العلم أنّ البعض كان ناشطا حزبيّا أو نقابيّا، " وانضمّت النّقابات والمنظّمات الحقوقيّة وناشطو قوى سياسيّة متعدّدة، واتحادات الطّلاب إلى الاحتجاجات، وبدأ الانضمام على المستوى الجهوي، ومن قبل القواعد النّشطة الرّاديكاليّة، ثمّ توسّع مع الانتفاضة، واضطرّت قيادات المؤسّسات النّقابية والحزبيّة للانضمام مع انضمام قواعدها في عدّة مناطق"[1].

يعتبر بعض الباحثين أنّ الثّورة التّونسية كانت نموذجا للثّورات اللاّحقة في البلدان العربيّة أو ما أطلق عليه ثورات الرّبيع العربي، فشكّلت بذلك نموذجا في جوانب عديدة ومنها: الطّابع الاحتجاجي منذ البداية، الشّعبية والعفويّة المنظّمة مع الحفاظ على التّصعيد والاستمرارية، نشوء الحراك الثّوري خارج الأطر الحزبيّة المعارضة القائمة، تميّزت بالطّرح السّياسي الشّامل، طابع السّلمية واللاعنف رغم أنّها واجهت عنفا بوليسيا، استطاعت أن تقوم بتحييد الجيش، والنّقطة الأبرز استعمال وسائل الاتّصال ومواقع التّواصل الاجتماعي بكثافة في الإعداد للثّورة وفي الثّورة ذاتها، إنّ المتظاهرين الشّباب استخدموا وسائل الاتّصال الحديثة لتنظيم أنفسهم، وطرح مبادرات قبل الثّورة، والتّواصل فيما بينهم في نواحي البلد المختلفة، ونقل أخبار الثّورة وصورها، وتجنيد التّضامن العربي والعالمي بعد نشوبها، " كما شكّلت هذه الوسائل– الجديدة بالنّسبة إليهم– أسلوبا لكسر احتكار الدّولة للإعلام، فقد شكّلت أيضا مكان لقاء واجتماع، وحلبة للتّفاعل، وحوضا للتّأثير، حتّى فيمن يكتفون بالمشاركة الإلكترونية دون الفعل، بينما ينضمّون للفعل في مراحل معيّنة من تطوّره" [2]، لقد استطاع الشّباب فعلا استغلال هذه الوسائل التكنولوجية ومن ثمّ تفعيلها من أجل التخلّص من الأنظمة الاستبدادية والمطالبة بأنظمة أكثر ديمقراطية. ساهمت وسائل التّواصل الاجتماعي الجديدة مثل– YouTube وTwitter وFacebook – إلى جانب المدوّنين عبر الإنترنت والهاتف المحمول – بدور مهم في التّواصل والتّنسيق وتعبئة المعارضة الحكومية والتمرّد الجماعي في جميع أنحاء الشّرق الأوسط و شمال إفريقيا، " تمّ استخدام وسائل التّواصل الاجتماعي بشكل فعال كأداة للتّواصل بين ملايين الشّباب لبدء الثّورة، لكنّها لم تكن هي نفسها خالق الثّورة. عملت وسائل التّواصل الاجتماعي كمحفّز للثّورة مثل شحذ الرّأي العام وزيادة الوعي. في الوقت نفسه... حتّى

[1] عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 38.

[2] نفس المرجع.

لو كانت الحكومات تمنع الإنترنت، فإنّ جيل الشّباب يعرف كيفية الوصول إلى بعض الشّبكات الاجتماعية لتعبئة أنفسهم مثل استخدام الشّبكة الخاصة الافتراضية (VPN)". [1]

ظهرت في تونس مجموعات ناشطة تعرف باسم هاكتيفست (Hacktivists) وهو اسم يطلق على من يربط بين العمل التّكنولوجي والنّشاط السّياسي، وهذه النّشاطات كانت قد دعمت ويكليكس، وشنّت عمليات قرصنة انتقامية ضد المواقع التي حجبت عنها خدمات الاستضافة والتّمويل، ومن أبرز المجموعات مجموعة المجهولين (ANONYMOUS) وهي مجموعة قامت بالتّواصل منذ بدء نشر أخبار تويتات الاحتجاجات في تونس عن طريق موقع تويتر، ولدى تكوين المجهولين فريق آخر في الخارج أطلق المجهولون، عملية بعنوان (2.1.2011) " تهدف إلى توجيه أنظار الإعلام العالمي إلى ما يحدث داخل تونس وقد تضمّنت العملية مهاجمة مواقع حكومية تونسية والعمل على نشر الصّور والفيديوهات المسرّبة من داخل تونس.

بالإضافة إلى رصد كافة وسائل الإعلام عن طريق موقع الكتروني ينشر بيانات المجموعة ويؤرشف الأخبار التي كتبتها الصّحافة التّونسية عن الأحداث الحاصلة في تونس...مع نجاح هذه المجموعة بإيقاف 13 موقعا حكوميا بدأ خبرها وأخبار الاحتجاجات بتونس بالانتشار إعلاميا في القنوات الإخبارية العربية وكذا الغربية"[2]

ليتحوّل دور التّواصل عبر الإعلام الجديد إلى أداة ضغط على منظّمات حقوق الانسان والوسائل الإعلامية العالمية من خلال بثّ صور وفيديوهات لقمع أجهزة الأمن الحكومية للحركات الاحتجاجية في تونس من جهة،" واجتاح وسم هاشتاغ (Sidibouzid) كل أبرز بوابات الانترنت، انتشر على اليوتيوب أكثر من 3000 مقطع فيديو مع كلمة سيدي بوزيد ككلمة مفتاحية"[3]

هذا أدى إلى "دعم الثّورة من خلال انضمام نقابات واتحادات وأحزاب تونسية إلى الثّورة وتنظيم وقفات احتجاجية في أنحاء العالم قرب السّفارات التونسية بالخارج، ونشر بيانات لمنظّمات دولية تنتقد مواقف الحكومة التّونسية، كلّ ذلك أدّى في النّهاية إلى انفلات الأمور من زمام الحكومة والنّظام التّسلطي في تونس." [4] وعلى الرغم من محاولات الحجب والمنع كان التّحول إلى مواقع جديدة وتبادل شيفرات وبرمجيات من قبل الشّباب والتّحايل على القيود المفروضة، إضافة إلى توظيف الهواتف المحمولة. ومن هنا نستنتج الدور الفاعل الذي ساهمت من خلاله مواقع التّواصل الاجتماعي في التعبئة والحشد، حيث كان لجيل الانترنت الدور البارز.

---

[1] Ipek Danju, Yasar Maasoglu, Nahide Maasaglu, From Autocracy to Democracy: The Impact of Social Media on the Transformation Process in North Africa and Middle East, World Congress of Administrative and Political Sciences, ADPOL, 2012,P 680.
Available online at : www.science direct.com

[2] جليلبة العبداوي، مرجع سابق، ص 85.

[3] Tunisia protesters use, Nathan Olivareg –Gilu, twitter and youtube to help organize and facebook report
https://latimesblogs.latimes.com/technology/2011/01/tunisia-students-using-facebook-and-twitter-to-organize.html

[4] جليلة العبداوي، مرجع سابق، ص 86.

شكل رقم : 03-

جدول بصفحات ومجموعات تونسية تعرضت للرّقابة والحجب [1]

اسم الصفحة	عدد الأعضاء
1.صفحة اتحاد صفحات الثّورة http://www.faceboom.com/UPR.tunisie	77.119
2.صفحة " شعب تونس يحرق روحو يا سيادة الرّئيس http://www.facebook.com/137969316260836/	13.008
3.صفحة ابتسم كثيرا فأنت لست من سيدي بوزيد http://www.facebook.com/ebtasem	12.252
4.صفحة الحقائق الخفية http://www.facebook.com/BenikhadaachCity/	1.823

[1] جيدور حاج بشير، مرجع سابق، ص 103.

المبحث الثالث: أثر مواقع التّواصل الاجتماعي في الانتقال الديمقراطي في تونس.

يكمن الدور الفاعل لمواقع التّواصل الاجتماعي من خلال التّأثير على عمليات التّحوّل الدّيمقراطي انطلاقا من معايير تبيّن مدى نجاح عملية الانتقال الدّيمقراطي، تتعلّق بالدّرجة الأولى في معرفة مدى تقدّم المشاركة السّياسية والعدالة الانتقالية من خلال مكافحة الفساد وتحقيق الدّيمقراطية الإلكترونية، التي ظهرت في تونس في مراحل التّحوّل الديمقراطي ومستوى تأثير وتأثّر مواقع التّواصل الاجتماعي بها. والتي تتناولها الدراسة من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: أثر مواقع التواصل الاجتماعي في المعترك السياسي.

المطلب الثاني: أثر مواقع التواصل الاجتماعي في تعزيز العدالة الانتقالية ومحاربة الفساد.

المطلب الثالث: الفضاء الإلكتروني وإرساء الدّيمقراطية التّشاركية والإلكترونية في تونس.

المطلب الأول: أثر مواقع التواصل الاجتماعي في المعترك السياسي.

يتشكل المجتمع التّونسي من فسيفساء سياسية متنوعة ومختلفة من أحزاب سياسية، ومنظّمات مدنية على شكل جمعيات، ونقابات واتحادات متنوّعة، إضافة إلى جماعات ضغط تتفاعل فيما بينها، كما كان لها دور فاعل في عمليات التّحوّل الدّيمقراطي في تونس. هذه الخارطة مرّت بمراحل إلى غاية تبلورها ما بعد سنة 2011، تمازجت ما بين الاتّفاق والاختلاف في محطات مفصليّة في تاريخ تونس المعاصر وواقعها السّياسي الحالي.

كانت خارطة الواقع السّياسي قبل تولّي **زين العابدين بن علي** السّلطة في تونس إثر انقلابه على **الحبيب بورقيبة** في 07 نوفمبر 1987 تتمحور حول الحزب الحاكم، وكمحاولة منه لتغيير النّظام السّياسي قام **زين العابدين بن علي** بإصدار تشريعات وقوانين جديدة لتكريس نظامه تستهدف الأحزاب السّياسية في أفريل سنة 1988، لتقنين الحياة الحزبية، من خلال اعتبار الحزب تنظيم سياسي يسعى لتنظيم وتأطير المواطنين التّونسيين للمشاركة في الحياة السّياسية، حيث يشترط " نبذ كل أشكال العنف والتطرّف والعنصرية وكلّ أوجه التّمييز، ولا يجوز لأي حزب أن يستند أساسا في مستوى مبادئه أو أهدافه أو نشاطه أو برامجه على دين أو لغة أو عنصر أو جنس أو جهة "[1]. كما أتيح مبدئيا الحقّ في إنشاء الجمعيات، إلاّ أنّ أغلبها يدور في فلك حزب **التّجمع الدّستوري الدّيمقراطي** الحاكم مع وجود أحزاب أخرى، يمكن تصنيفها كما يلي:

[1] مركز بيروت للأبحاث والمعلومات، " **دساتير الدول العربية**"، قسم الدّراسات الانتخابية والقانونية، ص112.

أ–**أحزاب غير معتمدة:** ومن أهمها:

1.**حزب العمّال الشّيوعي التّونسي:** الذي تمّ انشاؤه سنة 1958، كامتداد لمنظمة العمل التّونسي يتبنّى الأيديولوجية الماركسية اللّينينية، يرأسه أمينه العام **حمّه الهمّامي،** قوبل برفض الاعتماد في عهد **بن علي** واشتد الصّراع بينه وبين **حزب النّهضة** الإسلامي طيلة عقود كجزء من صراع الفرقاء السّياسيين، وتعرض قادته للاعتقال والملاحقة.

2.**الحركة الاسلامية:** – حركة النّهضة–: تشكّلت رسميا سنة 1970، أعلن عن تشكيلها سنة 1981 من قبل **راشد الغنوشي** تحت اسم **حركة الاتّحاد الاسلامي** ، تم اعتقال أعضاء الحركة مرارا وتكرارا، ساندت في البداية تولّي **بن علي** السّلطة، إلاّ أنّها تعرّضت للمضايقة وكوادرها للاعتقال بسبب مواقفهم وأفكارهم.[1].

حزب المؤتمر من أجل الجمهوريّة: تأسّس سنة 2001 تحت رئاسة **منصف المرزوقي** يضمّ اتّجاهات مختلفة سياسيا وفكريا ومنها الإسلامية، طالب بتعديل الدّستور والفصل بين رئاسة الدّولة ورئاسة الحزب السّياسي، والتّداول على السّلطة، وحق الإسلاميين في تأسيس الأحزاب، والشّعب كمصدر للسّلطة والعدالة الاجتماعية، اعتقل **المرزوقي** في مارس 1994، ثم أطلق سراحه بعد أربعة أشهر من الاعتقال في زنزانة انفرادية. انتخب رئيسا مؤقتا لتونس في 12 ديسمبر 2011 بواسطة المجلس التّأسيسي[2].

ب– **أحزاب معتمدة:** كان عددها في عهد الحبيب بورقيبة ثلاثة أحزاب وتزايد إلى ثمانية أحزاب في عهد بن علي، وهي :

1.**حزب التّجمع الدّستوري الدّيمقراطي:** تم إنشاؤه سنة 1920 على يد **عبد العزيز الثّعالبي** تحت اسم **الحزب الحرّ الدّستوري،** وكان يهدف إلى تحقيق الاستقلال من الاستعمار، الاّ أنّه عرف انشقاقات قادها **بورقيبة،** كوّن من خلالها **الحزب الحرّ الدّستوري الجديد** إثر مؤتمر عام 1934. تحوّل عام 1974 إلى **الحزب الاشتراكي الدّستوري** بقيادة **بورقيبة** ومبايعته رئيسا مدى الحياة. بعد تولّي **زين العابدين** الحكم تمت تسميته باسم **حزب التّجمع الدّستوري الدّيمقراطي** وأصبح مجرد جهاز في يده لإدارة حكم البلاد.

2.**حركة التّجديد – الحزب الشّيوعي التّونسي سابقا–:** تأسّس سنة 1921 في تونس، مثل نشاطه امتداد **للحزب الشّيوعي الفرنسي،** بعد الاستقلال أيّد نظام **بورقيبة** وشارك في انتخابات المجلس التّأسيسي سنة 1956، وبعد

---

[1] راغب السرحاني، "**قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011**". القاهرة: دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، ط1، 2011، ص 56.

[2] ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، مسترجع بتاريخ، 22 أفريل 2019. الساعة 22 و 49 د. من الموقع : https://ar.wikipedia.org/wiki

محاولة انقلاب الضّباط اليوسفيين ضدّ **بورقيبة** عام 1962، تعرّض للحظر، ونشط في السّرية إلى غاية 1981، بعد إقرار **بورقيبة** للتّعددية، أصبح اسمه عام 1994 **حركة التّجديد**، وهو يرتكز على الطّبقة العاملة ويتبنّى مبادئ المركزية الدّيمقراطية والنّظرية الماركسية اللّينينية.

3.حزب حركة الوحدة الشّعبية: تأسّس الحزب من قبل **بن صالح** وهو وزير أول سابق في عهد بورقيبة، منح الاعتماد سنة 1983، تزعّمه **محمد بلحاج عمر**، من أهدافه سنة 1992، العمل على تحقيق الاكتفاء الذّاتي والتّقليص من التّبعية الاقتصادية.

4.**حزب التّجمع الدّيمقراطي** – الاشتراكي التّقدمي سابقا– تم إنشاء هذا الحزب عام 1978، عقب ما شهدته تونس من انتفاضة عمّالية وتمّ تكوين تنظيم "**الماركسيّون المستقلون**" الذي مثّل نواة حزب **التّجمع الاشتراكي التّقدمي** الذي ظهر عام 1983 بقيادة **أحمد نجيب الشّابي**، أمينه العام، تمّ اعتماده رسميا عام 1988، واختار تسمية **الحزب التّقدمي** سنة 2003. وهو يدافع عن الطّبقة العمّالية وضدّ كلّ أشكال الاضطهاد.

5.حزب الاتّحاد الدّيمقراطي الوحدوي: تمّ انشاء الحزب عام 1988 كحزب قومي جديد يضمّ النّاصريين والبعثيين والقوميين والمتمثّل في **حزب البعث** و**التّجمّع القومي العربي**، و**تنظيم طلائع الوحدة العربية** برئاسة **عبد الرّحمان التّليلي** بتكليف من الرّئيس التّونسي المخلوع **زين العابدين بن علي**، يتمسّك بالخيار الدّيمقراطي وحقوق الإنسان والدّفاع عن الوحدة العربية والتّداول على السّلطة وتمّت تسميته، الاتّحاد الدّيمقراطي الوحدوي.[1]

إضافة إلى أحزاب أخرى، إلاّ أنّه في الواقع يمكن تلخيص الأحزاب التّونسية في خمس عائلات فكرية وسياسية وهي: اللّيبرالية واليسارية والقومية والعربية والإسلامية والبيئية. وقد ظهرت مجموعة كبيرة من الأحزاب بعد سنة 2011، إثر ما أطلق عليه **ثورة الياسمين**، حيث بلغ عدد الأحزاب إلى غاية 04 سبتمبر 2017، (208) من الأحزاب، وذلك بعد أن تمّ سنّ المرسوم عدد 87 لسنة 2011 المتعلق بتنظيم الأحزاب، الذي " يعتبر نصّا تحرّريا جاء في سياق فلسفة الثّورة التي انطلقت من حراك اجتماعي واقتصادي من أجل التّغيير"[2]. غير أنّ عدد الأحزاب قد تغيّر بميلاد أحزاب جديدة وغياب أخرى عن السّاحة السّياسية، حيث تُظهر صفحة ويكيبيديا في أفريل 2019، أنّ عدد الأحزاب قد تقلّص نسبيا إلى غاية هذا التاريخ، كما تمّ رفض اعتماد أحزاب أخرى، استنادا إلى مصادر رسمية.

لم يقتصر العمل السّياسي على الأحزاب السّياسية بل امتد إلى النّقابات والمجتمع المدني الذي نشط بفعالية في مرحلة ما قبل وأثناء وبعد الثّورة من خلال الجمعيات النّسوية مثل **الاتحاد القومي للمرأة**

---

[1] شهرزاد صحراوي، مرجع سابق ص ص: 47– 48.

[2] صابرين بن جمعة، " في تونس 208 أحزاب : ديمقراطية أم فوضى"، بتاريخ 05 سبتمبر 2017، من موقع : https://www.maghrebvoices.com/a/Tunisia-political-parties/389187.html
مسترجع بتاريخ 28 أفريل 2019 الساعة 23 و 32 دقيقة.

التّونسية الذي أنشأه **الحبيب بورقيبة** سنة 1956، ولما تولّى **زين العابدين بن علي** الحكم حوله إلى منظمة غير حكومية وجعله وسيلة لتحقيق أهدافه، كما ظهرت **الجمعية التّونسية للنّساء الدّيمقراطيات** بصفة قانونية في 06 أوت 1989 للمناداة بفصل الدّين عن الدّولة وحصول النّساء التّونسيات على جميع حقوقهن.

في جانب آخر "ظهرت جمعيات حقوق الانسان مثل **الرّابطة التّونسية لحقوق الانسان** سنة 1977، **والمجلس الوطني للحرّيات** في تونس سنة 1999. وكذا ظهرت النّقابات التّونسية، **مثل الاتّحاد العام لطلبة تونس** سنة 1952، ومن أبرزها **الاتّحاد العام التّونسي للشّغل** الذي سعى **بورقيبة** لاستغلاله للسّيطرة على هذا الاتّحاد الذي أصبح مدرسة للكوادر السّياسية وقام بدور فاعل في التّحوّل الدّيمقراطي في تونس"[1] ، حيث ثار ضد الرّئيس المخلوع **زين العابدين** كما ساهم بفاعلية في المرحلة الانتقالية في تونس، له صفحة على الفايسبوك تحتوي على أكثر من 412 ألف معجب ومتتبع، ويساهم في رفع مطالب الطّبقات الشّغيلة والاضرابات للضّغط على الحكومة.

لقد تمّ استخدام مواقع التّواصل الاجتماعي كمنصّات للتّسويق السّياسي ولإذكاء صراع الفرقاء السّياسيين، سواء من خلال صفحات الأحزاب السّياسية أو بعض الشّخصيات السّياسية الفاعلة والمؤثرة عبر الفايسبوك، فمن حيث الهيئات السّياسية تحتل صفحة رئاسة الجمهورية التّونسية الصّدارة بأكثر من مليون من المتابعين والمعجبين، في حين من الأحزاب السّياسية، نلاحظ حسب الأرقام المتوفرة، أنّ **حركة النهضة** لها أكثر من 600 ألف معجب ومتابع، أما من حيث السّياسيين فنلاحظ أنّ الرئيس التّونسي السّابق في المرحلة الانتقالية **منصف المرزوقي** يحتل الصّدارة بأكثر من 900 ألف معجب ومتابع، كما ينشط هؤلاء السّياسيون عبر موقع تويتر حيث يفوق عدد متتبّعي **منصف المرزوقي** أكثر من 400 ألف، ثم تأتي صفحة **راشد الغنّوشي** بأكثر من 858 ألف من المعجبين والمتابعين، ثمّ **الهاشمي الحامدي** بأكثر من 800 ألف متابع ومعجب، ثم **يوسف الشّاهد** رئيس الحكومة التّونسية بأكثر من 360 ألف متابع ومعجب و**باجي قائد السّبسي** رئيس الجمهورية التّونسية الحالي بأكثر من 192 ألف متابع ومعجب، كما نلاحظ أنّ كل من **حركة النّهضة** وحزب **تحيا تونس** الذي يترأسه **يوسف الشاهد** رئيس الحكومة الحالي، ثم **حزب نداء تونس** الذي يترأسه الرّئيس التّونسي **باجي قائد السّبسي**، تحتل الصّدارة في عدد المعجبين والمتابعين.

بدورها استغلت **الحكومة التّونسية** البوّابات الالكترونية لإنشاء صفحاتها للتّواصل مع النّشطاء والسّياسيين والمواطنين. يستخدم لحد الساعة **الباجي قائد السّبسي** حسابا على تويتر، يقع في الصفّ الخامس في ترتيب أشهر الحسابات حسب التّصنيف العالمي الذي يعدّه موقع Socialbakers.com ويسبقه في التّرتيب كلّ من المعارض السّابق **الهاشمي الحامدي** في المرتبة الثّالثة والنّقابية والسّياسية التّونسية **كريمة سويد**

[1] هيثم سليماني، مرجع سابق، ص 10.

شكل رقم: 04 جدول بصفحات بعض الأحزاب السياسية والفاعلين السياسيين في تونس [1].

الصفحة، الحساب عبر فايسبوك	المتابعون والمعجبون
صفحة منصف المرزوقي. https://www.facebook.com/Dr.Marzouki.Moncef	المعجبون: 922.795 المتابعون: 922.925
صفحة يوسف الشّاهد الرسمية. https://www.facebook.com/Youssefchahedofficiel	المعجبون : 360.864 المتابعون : 364.170
صفحة راشد الغنّوشي. https://www.facebook.com/rached.ghannoushi	المعجبون: 858.439 المتابعون: 856.870
صفحة حزب تحيا تونس، أنشأه يوسف الشّاهد. https://www.facebook.com/tahyatounes.italie	المعجبون: 430.529 المتابعون: 440.354
صفحة الباجي قائد السّبسي. https://www.facebook.com/BejiCEOfficial	المعجبون: 192.022 المتابعون: 191.200
صفحة حزب النّهضة.https://www.facebook.com/Nahda.Tunisia	المعجبون: 645.032 المتابعون: 640.028
صفحة حزب نداء تونس https://www.facebook.com/NidaaTounes.org	المعجبون: 335.257 المتابعون: 333.452
صفحة الهاشمي الحامدي. https://www.facebook.com/malhachimiofficiel	المعجبون:802.520 المتابعون:803.284
صفحة رئاسة الحكومة التّونسية. /https://www.facebook.com/Presidencedugouverneenttunmisien	المعجبون: 569.374 المتابعون: 573.983
صفحة رئاسة الجمهورية التّونسية https://www.facebook.com/Presidence.tn	المعجبون:1.025692 المتابعون:1.029404

1. الأرقام والمعطيات من موقع فايسبوك، مسترجع بتاريخ 29 أفريل 2019 على الساعة: 00 و38 دقيقة.

المطلب الثاني: -أثر مواقع التواصل الاجتماعي في تعزيز العدالة الانتقالية ومحاربة الفساد.

1. تعزيز العدالة الانتقالية.

تمثّل تونس تجربة رائدة في إحداث انتقال ديمقراطي في البلاد العربية، نظرا لكونها أوّل دولة تقوم بذلك، إضافة إلى مدى مساهمة وسائل التّواصل الاجتماعي في عمليّات التّعبئة والحشد والتّحريض، حيث تمت سيطرة الشّباب على المجال الافتراضي العام وانتقل من هيمنة السّلطة على الإعلام إلى إعلام جديد يسيطر عليه الشّباب انطلاقا من الميديا الجديدة. من خلال:

* بناء مجتمعات وفضاءات جديدة حيث تجاوز بها الإعلام الجديد منظومة الإعلام السّلطوي التقليدي وبالتالي تعطيل ميكانيزمات التسلّط على المجال العمومي، ظهرت بالتالي الأدوات والامكانيات والآليات لبناء فضاءات ثقافية بديلة، تجسّدت في الحركات الاحتجاجية عبر الفضاء الالكتروني للشباب، وأصبحوا يطالبون بدورهم المستقبلي في بناء جمهورية ثانية ودولة جديدة تتماشى وتطلعاتهم.

* تأطير المرحلة الانتقالية ومراقبة أداء السّياسيين، من خلال مواقع التّواصل الاجتماعي، إذ مكّنت شبكات ومواقع التواصل الاجتماعي بفضل خصائصها التونسيين من الاتصال الدائم بالحداث ومواكبتها لحظة بلحظة، والاطلاع على مستجدات الأحداث وحاصة ان الفضائيات أصبحت تستخدم هذه المواقع لنشر الأخبار وكان لقناة الجزيرة وغيرها دور كبير، كما ان ميزة التفاعل المباشر جعلت المستخدمين بتواصل دائم ومن ساكنة هذه الفضاءات، ومن ثمّ بدأ ظهور العديد من الصّفحات الالكترونية التي تستقطب أعدادا كبيرة من المعجبين والمتابعين بغرض التّأثير على المشهد السّياسي في تونس.

إذ تعتبر مسألة العدالة الانتقالية من أهم المعايير الأساسية لأي انتقال ديمقراطي، والتي شغلت مواقع التواصل الاجتماعي، " تشتمل العدالة الانتقالية الأهداف التكاملية التّالية:

> "-إنشاء مؤسّسات خاضعة للمساءلة واستعادة الثّقة في تلك المؤسّسات.-جعل الوصول إلى العدالة ممكناً للفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع في أعقاب الانتهاكات. -ضمان أنّ النّساء والمجموعات المهمّشة تلعب دورا فعالاً في السّعي لتحقيق مجتمع عادل. - احترام سيادة القانون. -تسهيل عمليات السّلام، وتعزيز حلّ دائم للصّراعات. -إقامة أساس لمعالجة الأسباب الكامنة وراء الصّراع والتّهميش -دفع قضية المصالحة". [1] وهي مجمل الأهداف التي قامت من أجلها الثّورة التّونسية وطالب بها المنتفضون.

---

[1] المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ما هي العدالة الانتقالية؟ ، من موقع: -https://www.ictj.org/ar/about/transitional justice مسترجع بتاريخ 30 أفريل 2019 على الساعة 21 و 48 د.

– تعرّف العدالة الانتقالية على أنّها " مسار متكامل من الآليات والوسائل المعتمدة لفهم ومعالجة ماضي انتهاكات حقوق الانسان بكشف حقيقتها ومساءلة ومحاسبة المسؤولين عنها، وجبر ضرر الضّحايا وردّ الاعتبار لهم، بما يحقّق المصالحة الوطنية ويحفظ الذّاكرة الجماعية ويوثقها ويكرّس ضمانات عدم تكرار الانتهاكات والانتقال من حالة الاستبداد إلى نظام ديمقراطي يساهم في تكريس منظومة حقوق الانسان"[1]، من هنا نستنتج أنّ تحقيق العدالة الانتقالية يتجاوز المفهوم القديم القائم فقط على استحداث هيئات أو وزارة تتكفل بذلك، بل تتمثل في التّأسيس لعملية تحوّل ديمقراطي " إنما هي عملية أوسع تعنى بتأسيس قواعد التحوّل إلى الديمقراطية، بما فيها كتابة دستور جديد وإعادة هيكلة مؤسّسات الدّولة لإخضاعها للمراقبة والمساءلة، هذا النّمط من العدالة يسمى (الانتقالية) لأنّه يطبق في مرحلة انتقال الدّولة من الاستبداد إلى الديمقراطية، أو من الحرب إلى السلم".[2]

–بالتالي انتقل مفهوم التشاركية إلى المجتمع المدني ووسائل الإعلام في عمليات التأثير على تعزيز العدالة الانتقالية في تونس.

– اعتبرت البيئة الافتراضية أنّ النّظام السّابق من خلال حزب التّجمع الدّستوري الدّيمقراطي أكبر مفسد للحياة السّياسية وقامت بالضّغط على النّظام التّونسي الجديد، وتمّ إصدار حكم قضائي بتاريخ 09 مارس 2011 قصد حلّ وتصفية كل أمواله وممتلكاته.

–شكّل نجاح الثّورة في تونس أهمية كبيرة عبر مواقع التّواصل الاجتماعي بهدف تحقيق عدالة انتقالية، من خلال الاتفاق على مفهوم ومصطلح العدالة والمبادئ التي تستند إليها لذلك كان ضغط الانترنت عن طريق نشطاء (Facebook) و(Youtube) بوجوب التّحقيق في جرائم قتل المحتجّين في الشّوارع وفي الميادين وجرائم النّهب والسّطو التي تعرض لها المواطنون باسم الثّورة، "وعلى هذا الأساس بدأت لدى الأجهزة القضائية توجهات بخطى ثابتة من أجل تعزيز هذا الباب، وأبرز مثال هو توقيف الشّرطية فادية الحمدي التي اتهمت بصفع محمد البوعزيزي يوم 14 ديسمبر 2011 في ولاية سيدي بوزيد وتقديمها للمحاكمة، بالإضافة إلى ملاحقة العديد من الذين ثبت إجرامهم بتوثيق في وسائل التّواصل الاجتماعي"[3].

ومن أبرزها الصّفحات الإلكترونية الواردة في الجدول التّالي:

[1] أحمد شوقي بنيوب، العدالة الانتقالية: المفهوم والنشأة والتجارب" مجلة المستقبل العربي، عدد 413. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جويلية 2013، ص129.

[2] راوية توفيق، "هل الدولة والمجتمع في مصر مستعدان للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية"، مجلة سياسات عربية. عدد 06، بيروت: المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2014، ص، 93.

[3] نفس المرجع ص 94

شكل رقم: 05 جدول بأهمّ الصّفحات العامّة التي تستقطب المعجبين والمتابعين. [1]

اسم الصفحة ورابطها	المعجبون والمتابعون	اهتماماتها
1. أخبار تونس. (TUNIGATE) https://www.facebook.com/Tunigate/	اعجاب:1.487.676 متابعون: 1.495.119	أخبار ومعلومات السّاعة
2. تونس اليوم. TUNISIA TODAY https://www0facebook.com/tunisiatoday.info/	اعجاب: 20.199 متابعون: 20.392	إخبارية تهكّمية ساخرة
3.الثّورة التونسية2 .Révolution Tunisienne 2/ https://www.facebook.com/revolution.tn.2	اعجاب:148.946 متابعون:148.365	إخبارية عامة
4.أخبار تونس. https://www.facebook.com/nassim.ziadia.99/	اعجاب: 93.139 متابعون: 92.767	اخبارية سياسية عامة
5.أخبار تونس 24/24 https://www.facebook.com/tunisianewsofficiel	اعجاب: 171.170 متابعون: 172.227	سياسية إخبارية متنوعة

2. **محاربة الفساد:**

تتعزّز العدالة الانتقالية بدورها بمحاربة الفساد الذي كان من أهمّ عوامل الثّورة التونسية، وبقي في مقدمة أولويات ما بعد الثّورة، لقد عملت أغلب الصّفحات على مواقع التّواصل الاجتماعي والنّشطاء السّياسيين على:

– نشر قضايا الفساد بهدف تعبئة الرّأي العام. من خلال: الاعتماد على الصّوت والصّورة والأرقام والمؤشّرات، متابعة قضايا الفساد والضّغط على الحكومة والهيئات المعنية بمكافحة الفساد في مختلف القطاعات من أجل الوصول إلى المساءلة والشّفافية. وبحسب مدركات مؤشّرات الفساد فإنّ تونس من بين البلدان التي تضرّرت منه من بين 180 دولة.

[1] معلومات مسترجعة من موقع الفايسبوك، من الصفحات الخاصة بهذه المواقع، بتاريخ 30 أفريل 2019 على الساعة: 20 و16 دقيقة.

- **شكل رقم : 06** جدول بمدركات مؤشّرات الفساد [1].

❖ **النّظام القديم (معدل بين 0 الأكثر فسادا و10 الأقلّ فسادا):**

السّنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المعدّل	4.6	4.2	4.4	4.2	4.3	3.8
المرتبة	51	61	62	65	59	79

❖ **النظام الجديد (معدل بين 0 الأكثر فسادا و100 الأقلّ فسادا):**

السنة	2012	2013	2014	2015	2016
المعدّل	41	41	40	38	41
المرتبة	75	77	79	76	75

يعرّف الفساد حسب منظّمة الشّفافية الدّولية (TRANSPARENTY) على أنّه :" سوء استخدام السّلطة المُوكلة لتحقيق مكاسب خاصّة، وهو السّلوك البيروقراطي المنحرف الذي يستهدف تحقيق منافع ذاتيّة بطريقة غير شرعيّة وبدون وجه حقّ، كما تراه يعبر عن عدم الالتزام المتعمّد بعدم تنحية المصالح الشّخصية والعائلية جانبا في اتّخاذ القرارات بمعرفة الموظّفين الحكوميين، من خلال تقرير ذات المنظمة سنة 2012. حيث استشرى الفساد استشراء الفساد بشكل كبير في تونس مما جعل نشطاء مواقع التّواصل الاجتماعي يضاعفون من نشاطاتهم لمحاربته ومحاولة التّأثير على الحكومة الجديدة بحكم اللامساواة وانعدام العدالة الاجتماعية ولا عدالة التّوزيع ، كلها شكلت عوامل لقيام الثّورة التّونسية، أصبحت الشّعارات والهتافات تغزو مواقع التواصل الاجتماعي للمطالبة بمحاربة الفَساد والمُفسدين، للنّهوض بالاقتصاد التّونسي وضمان العيش الكريم للمواطن، حيث قوّض الفساد منظومة الحكم وأصبح المواطن التّونسي يعاني الأمرين وتزداد مهطالب بتحسين مستوى معيشته.

حيث اعتمدت وسائل التّواصل الاجتماعي على مستويات ثلاث للتّأثير من أجل صدّ الفساد بكل أنواعه:

أ–**مستوى أول: ابستمولوجي ومعرفي،** يستهدف تقديم أكبر قدر من المعلومات والمعارف والوقائع والأحداث والتّحليلات والآراء بما يساعد على تكوين الوعي بالواقع المحيط لدى الأفراد.

ب–**مستوى ثاني: تأثير يستهدف المدركات،** يركّز على تغيير وعي متلقّي الرّسالة أو المنشور ليتبنى وجهة نظر بعينه تجاه الأحداث والوقائع.

[1] موقع منظمة الشفافية العالمية ، مسترجع بتاريخ 01 ماي 2019، على الساعة 12 و 32 دقيقة. من موقع: https://ar.wikipedia.org/wiki

ج-**مستوى ثالث: تأثير يستهدف الفعل والسلوك،** يركّز على دفع متلقّي الرسالة لتغيير سلوكه نحو القضايا والموضوعات التي يتبناها معرفيا وإدراكيا .

من بين أهم المنظّمات التي كان لها نشاط واسع في محاربة الفساد في تونس على أرض الواقع وعلى الانترنت من خلال صفحات التّواصل الاجتماعي نجد:

-**الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد** التي تمّ استحداثها في 24 نوفمبر 2011، خلفا **للجنة تقصّي الحقائق عن الفساد والرّشوة** التي أنشئت بعد الثّورة التّونسية سنة 2011. التي يرأسها **شوقي طبيب** منذ 2016، خلفا **لسمير العنّابي.** وكذا **هيئة الحقيقة والكرامة المستقلّة** التي أدّى أعضاؤها القسم في قصر قرطاج يوم 6 جوان 2014 أمام الرّئيس السّابق **منصف المرزوقي،** ومهمتها الإشراف على العدالة الانتقالية تترأسها **سهام بن سدرين،**

-**لجنة تقصّي الحقائق عن الفساد والرّشوة** التي تمّ استحداثها في 18 فيفري 2011 بموجب المرسوم عدد 7 لسنة 2011 المؤرخ في 18 فيفري 2011، وتقوم بالتّحقيق وجمع المعلومات عن الفساد والرّشوة في عهد الرّئيس المخلوع زين العابدين بن علي في القطاعات الكبرى للدّولة. ولا تزال بعض هذه الصّفحات تنشط لحد اليوم وتقوم بالتّأثير على صانعي السّياسة العامة من خلال نشر التّقارير وتوجيه الرّأي العام وتقديم الملفّات للعدالة. كما قامت بعض الصّفحات بكشف ماضي بعض السّياسيين الفاسدين، حيث يوضّح الجدول التّالي أبرز هذه الصّفحات التي تنشط على مواقع التّواصل الاجتماعي. [1]

[1] نفس المرجع.

-شكل رقم: 07 جدول بصفحات فايسبوكية لمحاربة الفساد. [1]

الصفحة ورابطها	عدد الأعضاء
1.صفحة " أنا يقظ" I WATCH ORGANIZATION http://www.faceboom.com/I.WATCH.Organization	130.600
2.لجنة تونس الثّورية لتقصي الحقائق ANTI CURRAPTION TUNISIE http://www.faceboom.com/Tunisie.No.Corruption	27.197
3.الوزارة الوطنية العمومية والحكومة لمكافحة الفساد http://www.faceboom.com/MinistereFPGLOC/	19.829

المطلب الثالث: الفضاء الإلكتروني وإرساء الدّيمقراطية التّشاركية الإلكترونية في تونس:

* الدّيمقراطية التّشاركية الإلكترونية(*):

شكّلت وسائل الاتّصال والإعلام والتّكنولوجيا الجديدة أهم ركائز ودعائم الاتّصال والتّواصل بين الحكومة والمواطنين وبقية الفواعل السّياسية، نظرا لمطالبها الملحّة للمشاركة في اتخاذ القرارات، فقد تبنت العديد من الدّول في إطار الانتقال من مفهوم الدّولة الحارسة إلى الدّولة المتدخلة مقاربات جديدة تعتمد على التّشاركية، في إطار ما عرف بالدّيمقراطية التّشاركية، التي يمكن تعريفها على أنّها " مجموعة الإجراءات والوسائل والآليات التي تتيح للمواطنين الانخراط المباشر في تسيير الشّؤون العامّة. وتبعا لذلك لا يتمّ تعريف الدّيمقراطية التّشاركية في حدّ ذاتها، أي بوصفها مفهوما، بل يتم تعريفها من خلال الوسائل الموضوعة على ذمّتها وذلك في علاقة بالهدف المقصود من تكريسها. وتسدّ الديمقراطية التّشاركية ثغرات الدّيمقراطية التّمثيلية وتتجه إلى إصلاحها، أي أنها تقوم بدمقرطة الدّيمقراطية "[2].

---

[1] جيدور حاج بشير، مرجع سابق، ص 219..

[*] ينطلق هذا المصطلح من أدوار الإدارة المحلية في سعيها للتقرّب من المواطنين باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي وانشاء صفحات إلكترونية خدمية خاصة بها، تعمل على شكل خلايا اتصال وإعلام على الصعيد المحلي تجاوزا لفكرة المركزية الإدارية.

[2] المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية (DRI)، تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي. ص06.

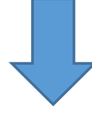
في تونس طبقا لما ينص عليه الدستور في الفصل 32 " تضمن الدولة الحقّ في الإعلام والحقّ في النّفاذ إلى المعلومة" انطلاقا من القانون الأساسي المؤرخ في 24 مارس 2016، المتعلّق بالحقّ في النفاذ إلى المعلومة أساليب لممارسة هذا الحق".[1] وترتبط هذه الممارسة انطلاقا من الشّفافية التي لا يمكن أن تتحقق كليا إلاّ من خلال اطلاع المواطنين على المعلومات والقوانين والإجراءات والتنظيمات، حيث تعد وسائل الاتصال والتواصل أبرز هذه الأدوات ومن أبرزها : الإشهار والأبواب المفتوحة وتقارير حول المدّة الانتخابية والإعلام، حسب ما يوضّحه الشّكل التالي([*]):

[1] نفس المرجع، ص15.

[*] الأشكال الواردة من تصميم الباحث، صور منقولة من أرشيف محرك البحث قوقل.

❖ شكل رقم: 08 آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية.

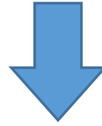
❖ الإشهار: حول اجتماعات المجالس المحلية التداولية.





تستخدم مواقع التواصل الاجتماعي للعديد من البلديات والمعتمديات في تونس.

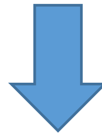
❖ عمليات الأبواب المفتوحة: تقديم أنشطة البلدية ومشاريعها ومناقشة الموضوعات المتعلقة بالحياة المحلية. مع تحديد مشاغل المواطنين وانتظاراتهم.





تركّز الأبواب المفتوحة على الإعلام والاتصال الإلكتروني وغير الإلكتروني.

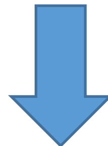
❖ تقارير حول المدّة الانتخابية: تنظّم في شكل اجتماعات علنية يقوم بها المنتخبون باستعراض الالتزامات التي تم اعتمادها خلال الحملات الانتخابية، والحصول على آراء المواطنين والجمعيات في أنشطتهم.





تركز على الاجتماعات والنشر الإلكتروني عبر الفايسبوك المباشر خاصة في الحملات الانتخابية.

❖ الإعلام: المجلاّت البلدية، والإذاعات أو القنوات التلفزية المحلية ومواقع البلديات على شبكة الانترنت.





إدراج بنوك معلومات والمنتديات . أو أيضا البث المباشر لاجتماعات المجالس البلدية.

كما " يعزّز القانون الأساسي بتونس والمتعلق بمجلة الجماعات المحلية التونسية في فصله 29 على الصعيد المحلي بشكل ملحوظ، يقتصر دور السكان في الوقت الراهن على المشاركة في اجتماعات المجالس البلدية وحسب"[1]، ونظرا للتطورات الحاصلة في مجال الفضاء الالكتروني فقد استخدمت المواقع الإكترونية في نشر المشاريع والقرارات " في حين يتعيّن على الجماعات المحلية بمقتضى المشروع أن تنشر على مواقعها الإلكترونية وأن تعلّق في مقراتها مشاريع القرارات الترتيبية التي تعتزم عرضها على مداولات مجالسها، وذلك خمسة عشر يوما على الأقل قبل الجلسة المخصّصة للتداول"[2]. كما أن ذات الفصل يؤكد على ضرورة الشفافية التي تعتبر معيارا رئيسيا في الحوكمة وإرساء مبدأ الديمقراطية الإلكترونية، ومن ثمّ تجلّى هذا التأثير على نسب المشاركة في الانتخابات المحلية والوطنية، دون إهمال تأثير بقية العوامل الاقتصادية والاجتماعية .

*** الحكومة الإلكترونية والدّيمقراطية الإلكترونية:**

من ثم لا يمكن أن تتوسّع الديمقراطية التّشاركية دون ديمقراطية إلكترونية فـ" الديمقراطية الإلكترونية التي تسمّى أيضا الرّقمية وديمقراطية الفضاء الجيلي أو الديمقراطية التّشاركية، تعني استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات لتمكين المواطن وجعله قادرا على محاسبة السّياسيين على أفعالهم وكذلك تسهيل تفعيل الاتّصال بين السّياسيين ومندوبيهم والمواطنين مما يجعل الممثّلين السّياسيين أكثر فعالية في العملية السّياسية "[3] كما توجد تعاريف أخرى تشير إلى استخدام هذا النوع من الدّيمقراطية إلى استخدام الانترنت كوسيط لاختيار المنتخبين ورسم السّياسات بطريقة ديمقراطية أو الاثنين معا بهدف تزويد المواطنين بالمعلومات وما يتعلّق بالمرشّحين وتوفير الخدمات والخيارات، ويمكن استخلاص بعض " **أهداف الديمقراطية الإلكترونية** فيما يلي:

–تقديم المعلومات عن العملية السّياسية، وعن الخدمة والفرص المتوفّرة والمتاحة.

–التّحوّل من الوصول السّلبي للمعلومات إلى المشاركة النّشطة للمواطن.

–دمج وانخراط المواطن في التّحدّيات العامّة والحياة السّياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تهمّه.

–تحسين العمليّة الدّيمقراطية عن طريق استعمال أمثل لتكنولوجيا المعلومات التي تعدّ داعما أساسيا وقويّا للعملية الدّيمقراطية.

---

[1] تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، مرجع سابق، ص 15.

[2] نفس المرجع.

[3] قوقة وداد، "دور الحكومات الالكترونية في تفعيل الديمقراطية الالكترونية"، مجلة العلوم الانسانية. عدد 46، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة، ديسمبر 2016، ص 105

-تحسين الصّورة الديمقراطية للحكومة من خلال أنظمة واضحة وشفافّة في التّعامل مع العمل السّياسي أو الإداري أو مساءلة فاعلة تزيد من ثقة المواطن بالحكومة.

-تفعيل أدوات تكنولوجيا المعلومات لخدمة أغراض الدّيمقراطية الإلكترونية ومنها المشاركة الإلكترونية الفاعلة، والانتخابات والحملات الإلكترونية، والاستشارة الإلكترونية والتّصويت الإلكتروني.

-تحسين المستوى المعيشي للمواطنين من خلال تحسين المستوى الدّيمقراطي في الدّولة من خلال استعمال تكنولوجيا المعلومات لتقديم خدمات أحسن وأسرع وأقلّ تكلفة وأكثر مصداقية وشفافية." [1]

كما تشمل **مجالات استخدام الدّيمقراطية الإلكترونية**، ما يلي: الحكومة الإلكترونية، البرلمان الإلكتروني، المجتمع المدني، الأحزاب السّياسية، الحملات الإلكترونية والاحتجاج الإلكتروني.

وفي الواقع فإنّ **الآليات والأدوات التي تستخدمها الدّيمقراطية الإلكترونية** تتمثّل في المواقع الإلكترونية الحكومية، المنتديات، استطلاعات الرّأي، البريد الإلكتروني والرّسائل النّصية والصوتية، ولا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية إلكترونية دون:

1-المشاركة الإلكترونية: وذلك من خلال مشاركة المواطنين في صنع القرار، والذي اعتمدته الأمم المتحدة كمؤشر لجاهزية الحكومة الإلكترونية.

2-الانتخابات الإلكترونية: حيث أصبحت تعتمد على أدوات الويب وعلى تكنولوجيا المعلومات لإدارة الحملات الانتخابية وتعتبر الأداة الأساسية لمسار التّمثيل الانتخابي.

3-التّصويت الإلكتروني، الذي يعرّف على أنّه استخدام الوسائل الإلكترونية في إدارة التصويت والتي تتضمن أربعة مراحل: تبدأ بتسجيل النّاخبين للتّأكد من هويّة النّاخب والمرشّح، ثم إصدار وثائق تشمل النّاخبين والمرشّحين، ثمّ التّصويت باستخدام أدوات الكترونية والتأكّد من هوية المنتخب، ثم الحصر إلكترونيا الذي يتمّ بصورة آنية وسريعة.

لقد سعت الحكومة التّونسية الوليدة لما بعد الثّورة من انتهاج مقاربة تعتمد على التّشاركية، "عشية 14 جانفي أصبحنا بصدد البحث عن آليات جديدة لتقنين التّواصل إلى أن تمّ التّوصّل بدستور الجمهورية الثّانية في فصله 139 إلى إقرار نوع من العلاقة تضمن الدّيمقراطية التّشاركية، أي إسهام عدد ممكن من المواطنين والمجتمع المدني في إعداد برامج التّنمية، وكان ذلك إضافة إلى آليات الدّيمقراطية التّشاركية من خلال الحكومة الإلكترونية، حيث " قطعت تونس، في ظرف وجيز، خطوات هامّة في مجال إرساء الإدارة الإلكترونية، وهو ما تجلّى بالخصوص على مستوى تطوير المنظومات والخدمات على الخطّ، على غرار تطوير منظومة الشّراءات

[1] نفس المرجع، ص 106.

العمومية والمبادلات البنكية والبريدية، كما تمكّنت تونس من إرساء الدعائم الأوليّة للإدارة الإلكترونيّة التي خوّلت بدورها تحقيق العديد من الإنجازات في المجال المتجسّمة أساسا في وضع خدمات عمومية وتحسين التّفاعل في مجال الأعمال وتفعيل دور المواطن من خلال النّفاذ إلى المعلومة، وتشريكه في مسار اتخاذ القرارات العمومية والرّفع من نجاعة التّصرف العمومية.

في إطار الخطّة الوطنية لإصلاح الإدارة التي أعدتها وزارة الوظيفة العمومية والحوكمة ومكافحة الفساد في 2016، تمّ الشّروع في تنفيذ "خطّة استراتيجية للإدارة الذكيّة 2020، وذلك بهدف دعم إرساء الإدارة الإلكترونية والحكومة المفتوحة وتطوير منظومة البيانات المفتوحة والارتقاء بجودة الخدمات الإدارية وتطوير علاقة الإدارة مع المواطن ومختلف المتعاملين معها والحدّ من الفساد"[1].

حيث وُضعت صفحات إلكترونية عبر بوابات إلكترونية وعبر مواقع التّواصل الاجتماعي مثل صفحات رئاسة الجمهورية التّونسية التي وصل عدد المعجبين بها1.027.273 وعدد المتابعين 1.031.163، وهي تنشر النّشاطات الرئاسية والمناسبات عبر الصّور والفيديوهات والمقالات، وكذا الحال بالنّسبة لصفحة رئاسة الحكومة التي يفوق عدد المعجبين بها 569.711 أما المتابعين فيصل إلى 574.329، ويتضمن أنشطة مختلفة وبلاغات، إضافة إلى صفحات بقية الوزارات مثل وزارة الدّاخلية وغيرها، كما تتضمّن مواقع الويب لهذه الوزارات خدمات إلكترونية متنوّعة مع إمكانية التّواصل المباشر مع المواطن وبعض الاستفتاءات والاستبيانات، في حين لا تزال آليات التّصويت الانتخابي وغيرها من آليات الديمقراطية الإلكترونية غير متوفّر، كما يمكن للمواطن الاحتجاج مباشرة بإرسال رسائل أو التّعليق أو حتّى مشاركة هذه الصّفحات، وفي هذا الإطار" صنّفت منظمة الأمم المتّحدة (قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية UNDESA) تونس في المرتبة 72 عالميا، والمرتبة الثّانية إفريقيا والسّابعة عربيا في تقييم تطوير الإدارة الإلكترونية على مستوى 193 دولة، وذلك باعتماد مؤشّر تطوّر الحكومة الإلكترونية –CDGI- ، وكشف التّقرير السّابع الصّادر عن المنظمة بتاريخ 30 جويلية 2016، أنّ تونس سجلت تقدما ب 3 مراكز مقارنة بترتيب سنة 2014، وأنّ مؤشّرات الحكومة الإلكترونية تطوّرت من 0.5391 في سنة 2014 إلى 0.5682 سنة 2016. هذا التّقرير يصدر عن منظمة الأمم المتّحدة كلّ سنتين لتقييم تطوير الإدارة الإلكترونية في العالم بالاعتماد على ثلاثة مؤشرات فرعية، هي : مؤشّر قياس مواقع الويب، ومؤشر قياس البنية التّحتيّة، ومؤشّر رأس المال البشري. ويتم خلال هذا التقرير تقييم مواقع الويب

[1] موقع الشاهد دوت كوم، " الإدارة الإلكترونية في تونس .. مخاضٌ طويلٌ وولادة ناجحة ! " من موقع : http://www.achahed.com/ مسترجع بتاريخ 29 مارس 2018.

العمومية على غرار الوزارات العاملة في مجالات الصّحة، والتّربية والتغطية الاجتماعية، والشغل والمالية، باعتبار أهم الخدمات التي تقدمها للمواطن "[1].

لقد أُطلق على عملية التّشاركية الدّيمقراطية بالموازاة مع الدّيمقراطية الإلكترونية في تونس اسم شراكة الحوكمة المفتوحة، والتي أسهمت من خلالها تكنولوجيا الاتصال والمعلومات " في التّأسيس لمفهوم المواطنة الافتراضية كركن مهمّ في ترسيخ الدّيمقراطية الرّقمية، هذه المواطنة الرّقمية تعني مجموعة القواعد والضّوابط والمعايير والأعراف والأفكار والمبادئ المتّبعة في الاستخدام الأمثل للتّكنولوجيا والتي يحتاجها المواطنون صغارا وكبارا من أجل المساهمة في رقيّ الوطن ... فهي توجيه نحو منافع التّقنيات الحديثة وحماية من أخطارها. كما يمكن أن تتشكّل المواطنة في شكلها الرّقمي أيضا من مجموعة قواعد السّلوك المعتمدة في استخدامات التّكنولوجيا المتعدّدة، كالتّبادل الإلكتروني للمعلومات والمشاركة الإلكترونية للأفكار التي ترتقي بنظم المجتمع وأفراده، كما يمكن أن تشمل كلّ التّعاملات بين المواطنين عبر شبكة الإنترنت كالدّعوة إلى المشاركة السّياسية أو الحثّ على التّكافل المجتمعي أو غيرها." [2]، إلاّ أنّه لا يزال يعترض تطبيقها في تونس فجوات ومن أبرزها:

-**الفجوة الدّيمقراطية:** فبعد مرحلة النّشاط الأولى للشّباب التّونسي لبناء جمهورية ثانية وخاصة بين سنتي 2011 و 2014، شهد تراجعا كبيرا في المساهمة في البناء الدّيمقراطي، ذلك أنّ الفجوة الدّيمقراطية تبدو جليّة من خلال رجوع الشّباب التّونسي إلى الفضاء الافتراضي حيث يتابع أحلامه الدّيمقراطية في بناء الجمهورية الثّانية، جمهورية الحرّيات العامّة وسيادة القانون ليس على أرض الواقع الملموس، بل من خلال وسائط الإعلام الاجتماعي موجهاً سهام نقده للسّياسات العامّة التي لم تثبت نجاحات تذكر من أجل حياة أفضل للتّونسيات والتّونسيين عموماً. ولكن هذا الانكفاء والغياب عن الحضور الفعلي من الشّباب الحرّ يترك السّاحة لقوى أخرى لتشغلها وتدّعي تمثيل المجتمع التّونسي.

" فيما يتعدّى هذا التّحوير في الاهتمام السّياسي، من خلال التّركيز على مسائل نظرية وعقائدية وثقافية والابتعاد عن معالجة الشّؤون الموضوعية لبناء الدّيمقراطية الصّادقة، ... فبدلاً من أن تكون وسائل التّواصل الاجتماعي أداة لتحقيق النّشاط الميداني، أصبحت هي النّشاط، ولكن افتراضياً لا ميدانياً، ما يحدّ من فائدتها ويقطعها عن جمهورها الطّبيعي، أي المجتمع التّونسي ككلّ، فيما هذه الفجوة في الديمقراطية تزداد

---

[1] موقع جريدة الصباح التونسية(التحرير)، "تطور الادارة الالكترونية تونس الثانية عربيا والسابعة افريقيا"، من الموقع http://www.assabahnews.tn: ، مسترجع بتاريخ 02 ماي 2019 على الساعة 21 و 59 دقيقة.

[2] نوال مغزيلي، "دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إرساء ممارسة جديدة للديمقراطية: الديمقراطية الالكترونية"، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، مجلة العلوم السياسية والقانون، اصدارات المركز الديمقراطي العربي، العدد الثالث "يونيو – حُزيران" لسنة 2017، من موقع: **https://**WWW. democraticac.de/?p=46833 مسترجع بتاريخ 02 ماي 2019، الساعة 23 و 43 دقيقة.

وتتوسّع بين جيل الشّابات والشّباب المنفتح الحرّ ومؤسّسات الدّولة التي تتشكّل وتتطوّر دون أن يكون لهذا الجيل دوراً حاسماً في تشكيلها." [1]

-**الفجوة الرّقمية :** وفي المقابل تظهر الفجوة الرّقمية التي تجعل البون شاسعا بين طموحات الرقمنة والواقع الاجتماعي والاقتصادي للتّونسيين عامة، وهو تحد قائم في أغلب الدّول النامية " لكن التّحدّي الذي يبقى قائما في الدّول النامية ومن بينها الدّول العربية وتونس خاصّة هو الفجوة الرّقمية التي تعدّ البعد الأكثر خطورة في عملية الدّيمقراطية الالكترونية، باعتبار أنّ نسبة المواطنين الذين يعرفون استخدام التّكنولوجيا في هذه الدول متواضعة جدا، ما يستدعي من الحكومات التنبّه من خطر احتكار المعلومة من طرف فئة قليلة من المجتمع التي تمتلك القدرة على الولوج إلى المواقع الإلكترونية الحكومية على حساب الغالبية من المواطنين" . [2]

[1] اليس الزين، "الثورة التونسية والشباب الفجوة الديمقراطية"، منتدى فكرة، من موقع :
https://www.washingtoninstitute.org/ar/ مسترجع بتاريخ 02 ماي 2019 على الساعة 11 و27 دقيقة.

[2] نفس المرجع.

* **خلاصة الفصل:** يمكننا أن نستنتج من خلال هذا الفصل مجموعة من النّقاط المهمّة.

1. تبلور مفاهيم جديدة من خلال الاستخدام المكثّف لمواقع التّواصل الاجتماعي، ارتبطت بالوظائف السّياسية للإعلام الجديد، مما أدّى إلى ظهور الدّيمقراطية الإلكترونية لارتباطها بممارسة الدّيمقراطية عبر الوسائل التّكنولوجية والمجتمعات الافتراضية التي تؤثّر وتتأثّر بمواقع التّواصل الاجتماعي.

2. ساهمت المواقع الإلكترونية من خلال التّدوين وعمليات التّعبئة والحشد في عمليات التّحول الدّيمقراطي في تونس، ومن ثم الانتقال الدّيمقراطي عبر المشاركة في إرساء منظومة قانونية ومؤسّسات سياسيّة عن طريق الدّيمقراطية التّشاركية.

3. استخدم السّياسيون والنّاشطون وسائل التّواصل الاجتماعي للتّأثير على الرّأي العام وللتّسويق السّياسي بشكل مكثّف، وهذا ما دلّت عليه صفحاتهم على مواقع التّواصل الاجتماعي، كما ساهم في تفعيل المواطنة الإلكترونية.

4. استخدمت بدورها مواقع التّواصل الاجتماعي كآليات لمحاربة الفساد والتّشهير بالمفسدين، ومن ثمّ التّأثير على حياتهم السّياسية وعلى صانعي السّياسة العامّة وتصاعد المطالبة بالمساءلة والمحاسبة.

5. أصبحت هذه المواقع تؤدّي وظيفة الاتّصال السّياسي وخاصة عبر موقع الفايسبوك الذي أصبح يستخدم من قبل الفواعل الرّسمية وغير الرّسمية، ومن ثمّ استخدامه للتّسويق السّياسي.

6. بدورها استخدمت الحكومة التّونسية آلية الحكومة الإلكترونية من خلال الحكومة المفتوحة عن طريق الإدارة الإلكترونية والولوج إلى شفافية أكبر في التّعامل مع بقيّة الفواعل والمواطنين.

7. ومع ذلك فإنّ الفجوات الدّيمقراطية من حيث ضآلة المشاركة السّياسية لدى عموم المواطنين نظرا للفجوة الرّقمية المتمثّلة في عدم الثّقة من جهة في المنظومة الإلكترونية، وعدم تعميمها والتحكّم فيها نتيجة إشكاليات ومعضلات مادية واجتماعية قلّل من تأثير الفضاءات الإلكترونية في دفع ودعم الدّيمقراطية الإلكترونية.

كما أنّ الانتخابات المزمع إجراؤها نهاية سنة 2019، قد تشهد بدورها تنافسا محموما سواء منها البلدية أو الرّئاسية، ومن المتوقّع أن تشهد مواقع التّواصل الاجتماعي نشاطا محموما بين الفرقاء السّياسيين بهدف الحصول على مكاسب انتخابية، كما سيكون للشّباب كلمتهم عبر هذا الفضاء في ظلّ تراجع في الواقع السّياسي، دون ريب أضحت هذه المواقع ذات تأثير كبير على النّاخبين والمرشّحين، ولها دور بارز في عمليات الاتّصال السّياسي.

في المقابل هناك من يرى أنّ هذا الدّور والتّأثير الفاعل لهذه المواقع لم يكن بريئا تماما، حيث كان التّغيير نسبيا، بل ويطرح التّساؤلات التّالية " هل هذه ثورة؟ وهل علينا بتصديق أن تمردا ذا جوهر شبّاني، موصوف بالتّمرد (الفايسبوكي) من الممكن أن تمثّله شخصيات مسنّة؟ هل من السّهل تصديق أنّ الفيل الكبير لم

يتمخّض إلاّ فأرا صغيرا ... لكن من أين جاء هؤلاء الشّباب، وكيف استطاعوا تحريك وتعبئة هذه الأعداد من الشّعوب؟ حتى من دون حصولهم على التّأهيل المناسب، أو من دون ارتباطهم بمنظّمة محدّدة"[1]. وهذا يرتبط بأدوار كبرى ومخطّطات خارجية للاستفادة من هذا الواقع، من أجل الضغط على الأنظمة السّياسية الهشّة، لأنّ واقع الدّول العربية لم يتغيّر كثيرا، ولم تحقّق الشّعوب القليل مما كانت تصبو إليه، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، إلاّ القليل من الحريّة عبر فضاءات الانترنت، وطغيان العولمة على جميع مناحي الحياة.

إذا، ليس من السّهل الحكم على مدى نجاح ما أطلق عليه ثورة الرّبيع العربي في تونس نتيجة ما يعتري الوضع السّياسي والاقتصادي من صعوبات، متعدّدة الجوانب " الرّبيع العربي مشروع يحتاج بضعة عقود لكي نحكم عليه بالنجاح أو بالفشل. عليه أن يمرّ بثلاثة محن ...بثلاثة امتحانات، الإطاحة بالنّظام السّياسي القديم. نجاح المرحلة في إبقاء الثّورة مدنية سلمية. إدارة المرحلة الانتقالية وإفشال الثّورة المضادة التي تنطلق حال اندلاع الثّورة نجاح المرحلة الثّبات على المبادئ ... الوفاق الوطني ... المرونة والحزم." [2]، إذ لا تزال تونس في مرحلة إعادة بناء نظام سياسي واقتصادي تتجاذبه رواسب الماضي وتحدّيات الحاضر وآفاق المستقبل.

مهما يكن، وبأيّ حال، لا يمكن إغفال هذا الدّور وهذا التّأثير لمواقع التّواصل الاجتماعي، وخطورته على الأمن القومي للدّول، وخاصة أنّ العديد من الدّراسات تؤكّد أنّ المجتمعات الافتراضية في انتشار وتوسّع متزايد، وباتت ذات تأثير كبير في بلورة الرّأي العام وصناعة السّياسة العامة.

---

[1] . أحمد بن سعادة، "**–ارابيسك– أمريكاني**"، (ترجمة: وئام خلف الجراد). دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2017، ص 12.

[2] . منصف المرزوقي، "**ننتصر...أو ننتصر من أجل الرّبيع العربي**". تونس: الدار المتوسطية للنشر، ط1، 2014، ص 19.

الخاتمة

تراكمت مجموعة من الأسباب والعوامل والآليات التي أدّت إلى تحوّل ديمقراطي في تونس، لم تكن مقتصرة على الأوضاع والتّغيّرات الداخلية في هذه الدّولة بل في العالم بأسره، ولعلّ من أبرزها ثورة التّكنولوجيا والانترنت التي من خلالها شهد العالم تحوّلات عميقة، فأصبح العالم كما القرية الواحدة، ومن ثمّ عالما مفتوحا معلوماتيا ومعرفيا يختصر الزّمان والمكان.

استغلّ الشّباب التّونسي الوسائل الجديدة للتّعبير عن آلامهم وأمالهم في ظلّ منظومة إعلامية مغلقة سيطر عليها النّظام الحاكم لعقود زمنية متتالية، ووفّرت الميزات التي حظيت بها مواقع التّواصل الاجتماعي البيئة الحاضنة لهذه الثّورة الجديدة من الحرّية السّياسية الافتراضية التي جنّدت وحشدت الجماهير عن طريق التّعبئة الافتراضية لتكرّس لواقع ملموس، فظهرت ساحات جديدة للنّقاش والحوار، للصّراع والتوافق كذلك، أدّت في النّهاية لثورة استخدمت صورة **محمد البوعزيزي** ليكون شرارة لما أطلق عليه بالثّورة، أدّت إلى خلع **زين العابدين بن علي**، ودخول تونس في مرحلة جديدة من التّحوّل الديمقراطي من خلال المجلس التّأسيسي الجديد، الدّستور الجديد، الانتخابات، وتشكيل مؤسّسات جديدة للدّولة، كان لمواقع التّواصل الدور والتّأثير فيها من خلال النّشطاء وبقية الفواعل التي جعلت منها أدوات للرّقابة والتّسويق والاتصال وتفعيل دور المواطنة والدّيمقراطية التّشاركية، وتحوّلت إلى وسيلة كذلك في يد المواطنين للضّغط من خلالها لتلبية مطالبهم. بل، كذلك تبلورت من خلالها مفاهيم وأفكار وتصوّرات جديدة.

على الرّغم من الدّور المؤثّر والفاعل الذي قامت به هذه المواقع إلاّ أنّها تبقى نسبية نتيجة للواقع السّياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تعيشه تونس باعتبارها من دول العالم الثالث، مما خلق فجوات عديدة تحدّ من إمكانيات الفضاء الإلكتروني للمساهمة في العمل السّياسي، من أبرزها الفجوة الدّيمقراطية التي جعلت من الشّباب يستخدم هذه المواقع للنّقد أحيانا وللانتقاد أحيانا كثيرة أخرى، دون المساهمة الفعلية على أرض الواقع، وجعل من حلم إقامة دولة الحرّيات والعدالة تجد صداها أكثر في الواقع الافتراضي، ومجرّد أحلام تراوح مخيلات الشّباب فقط، هذا الانكفاء والغياب عن الحضور الفعلي من الشّباب الحرّ ترك السّاحة لقوى أخرى لتشغلها لتدّعي تمثيل المجتمع التّونسي. كما ظهرت الفجوة الرقمية التي جعلت البون شاسعا بين طموحات الرقمنة والواقع الاجتماعي والاقتصادي للتّونسيين عامة، وهو تحدّ قائم في أغلب الدّول النّامية، حيث لا يستخدم كلّ التّونسيين الانترنت، كما أنّ اقتصارها على فئات ونخب محدّدة يعيق الانتقال الدّيمقراطي الحقيقي المجسّد على أرض الواقع. في حين حاولت الحكومة التّونسية استخدام مواقع التّواصل الاجتماعي مع بقية الفواعل والمواطنين كوسيلة للاتّصال السّياسي ولشرح برامجها والتّواصل بمختلف الأشكال بهدف إنجاح سياستها العامّة من خلال التّركيز على الحكومة الإلكترونية، الحكومة المفتوحة على كلّ الفاعليات.

ومن خلال هذا توصّل الباحث إلى:

1. تعتبر تونس أول دولة عربية قامت فيها ثورة من ضمن موجة ثورات الرّبيع العربي، اتسمت بالسّلمية ونجحت بالفعل في اسقاط النّظام من خلال خلع الرّئيس التّونسي السّابق **زين العابدين بن علي**.
2. كان الدّافع والمحرّك الرّئيس لمطالب الشّعب التّونسي المطالبة بمزيد من الكرامة والحرّيات السّياسية في ظلّ تغوّل السّلطة الحاكمة، والتّضييق الممنهج على الحرّيات العامّة، إذ تظهر تونس من خلال الخطب الرّسمية والاجراءات السّياسية دولة ديمقراطية، في حين يؤكد المنتفضون أنّ الواقع عكس ذلك.
3. كانت مواقع التّواصل الاجتماعي محرّكا رئيسيا من خلال عمليات التّعبئة والحشد والتّنظيم والتّنسيق، ولم تكن ثورات لمواقع التّواصل الاجتماعي في حدّ ذاتها، حيث كان لها دور وتأثير فيها فحسب، إذ أنّ الواقع كان مهيأً بأتمّ معنى الكلمة، نتيجة تراكمات عديدة، واستخدمت مواقع التّواصل الاجتماعي استخداما أمثلا في العمل السّياسي لانطلاق فتيل ما أطلق عليه الثّورة،
4. يعتبر كلّ من فايسبوك وتويتر ويوتيوب من بين أهمّ الوسائل التي استخدمها الشّباب والسّياسيون، ولاحقا الحكومة التّونسية الجديدة في عمليات الحشد والتعبئة والتّسويق والتّنظيم، ولاحقا في المتابعة والرّقابة والمشاركة السّياسية، فكان لها الدور الفاعل والتأثير البالغ في عمليات التّحوّل الديمقراطي التي شهدتها تونس.

- **التّوصيات**: يوصي الباحث بالتّوصيات التّالية:

1- التّركيز على دراسة التّحولات الدّيمقراطية في تونس والمغرب العربي بمقاربات حديثة لفهم العلاقة وتفكيكها، العلاقة بين التّكنولوجيا الحديثة ومدى تأثيرها في التّغيّرات السّياسية، وخاصّة أنّ مسلسل الحراك لا يزال مستمرا ولو بمنحنى متقطّع في البلدان العربية، ومنها ما تشهده الجزائر اليوم من الحراك الشّعبي، الذي برز من خلال دور وتأثير مواقع التّواصل الاجتماعي من جديد.

2- إنّ البحث في هذا الموضوع يعدّ أولوية بالنسبة لمستقبل الشّعوب والدول العربية سياسيا، بحكم أنّ الدّول العربية تعتبر مستخدمة وليست منتجة لهذه المواقع ومن ثمّ تبقى أدوات في يد دول كبرى قد تحتوي أجندات سياسية كبيرة، بقدر ما تؤدي إلى تحوّلات ديمقراطية ايجابية، تكون لها انعكاسات سلبية، وخاصة أنّ أغلب الدول العربية لم تحقّق بعد التّوافق بين التّغيّرات الاجتماعية والواقع السّياسي والتّحديات التّكنولوجية من جهة أخرى. وبالتّالي يستوجب تخصيص بحوث أكاديمية في الموضوع محلّ البحث والدّراسة من قبل المؤسّسات والهيئات الرّسمية المتخصّصة.

3- تكثيف الدّراسات المستقبلية والأمبريقية في كلّيات العلوم السّياسية وعلوم الإعلام والاتّصال لمعرفة النّتائج والآثار المستقبلية لتأثير مواقع التّواصل الاجتماعي على الشّعوب العربية وخاصّة الشّباب.

4- تفعيل وتنشيط الدّراسات المعمّقة وتوجيه الرّسائل والأطروحات حول ميدان البحث الميداني في هذا الحقل لرصد، وصف، توصيف، تحليل الواقع واستكشاف التّنبؤات حول مسارات الأدوار والتّأثير بين الفضاء الإلكتروني والتّحوّلات الدّيمقراطية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع.

أولا. المعاجم والقواميس:

1. لسان العرب، ابن منظور المصري، المجلد 11، ط1، دار صابر. بيروت لبنان، 1992.

2. معجم مصطلحات حقوق الإنسان، إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، منشورات كتب عربية. مصر، 2006.

ثانيا. الكتب:

1. أحمد يوسف أحمد، نيفين مسعد، **حال الأمة العربية، 2010-2011**، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.
2. أسا بيرغر آرثر، **وسائل الاعلام والمجتمع**، (تر: صالح خليل أبو إصبع)، عالم المعرفة. عدد 386. الكويت 2012.
3. انتصار إبراهيم عبد الرزاق وصفد هشام الساموك، **الإعلام الجديد: تطور الأداء والوسيلة والوظيفة**، سلسلة مكتبة الإعلام والمجتمع. العراق: جامعة بغداد. 2011.
4. بلخيري رضوان ، **مدخل الى الاعلام الجديد**، ط 1، الجسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
5. بلخيري رضوان و جابري سارة ، **مدخل للاتصال والعلاقات العامة**، الجسور للنشر والتوزيع. 2013.
6. بن سعادة أحمد، **-أرابيسك- أمريكاني: دور الولايات المتحدة الأمريكية في صناعة ثورات الربيع العربي**، اتحاد الكتاب العرب. دمشق، 2017
7. حسن عماد مكاوي وليلى حسين السيد، **الاتصال ونظرياته المعاصرة**، ط 6، الدار المصرية اللبنانية ، ، القاهرة، 2006.
8. حسن قطيم طماح الشمري، **الاستخدامات السياسية لمواقع التواصل الاجتماعية "تويتر" من قبل الشباب الكويتي**، جامعة الشرق الأوسط.
9. حسن محمد الزين، **الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير**، دار القلم الجديد، . بيروت، 2013.
10. خالد غسان يوسف المقدادي، **ثورة الشبكات الاجتماعية**. ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

11. زياد حافظ قورة، **يناير في مصر: تساؤلات الحاصر والمستقبل**، عبد الاله بلقزيز (محررا)، رياح التغيير في الوطن العربي. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

12. السرحاني راغب، **قصّة تونس من البداية إلى ثورة 2011.** تونس: دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة. ، 2011،

13. سليماني هيثم، **التّوافق السياسي في تونس محطات ومطبات**، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السّياسات، قطر، 2017.

14. العبداوي جليلة، الثورات العربية: الأسباب والتداعيات، ط1، دار قانة للنشر والتوزيع. باتنة- الجزائر، 2016.

15. عزمي بشارة، **الثّورة التونسية المجيدة بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2012.

16. غادة ممدوح سيد، **الإعلام الجديد والشبكات الاجتماعية social networking: مدخل نظري لفهم الخصائص والسّلبيات**، جامعة القاهرة قسم الإذاعة والتليفزيون، كلية الإعلام، مصر، 2016.

17. غيورغ سورسن، **الديمقراطية والتحول الديمقراطي –السيرورات والمأمول في عالم متغير**،(ترجمة: عفاف البطاينة) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، أبريل 2015.

18. مجموعة من المؤلفين، **التّواصل نظريات وتطبيقات** -الكتاب الثالث- ط1 (إشراف محمد عابد الجابري)، سلسلة فكر ونقد، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت ،2010.

19. المديني توفيق، **تونس الثورة المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية، الطوباوية الأصولية في السّلطة.** الدار العربية للعلوم ناشرون. بيروت، 2013.

20. المديني توفيق، **ربيع الثّورات العربية الديمقراطية**، عبد الاله بلقزيز (محررا) **الربيع العربي إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي**، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2012.

21. محمد مصطفى رفعت، **الرأي العام في الواقع الافتراضي وقوة التعبئة الافتراضية**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.

22. محمد نصر مهنا، **في النظم الدستورية والسياسية – دراسة تطبيقية**، المكتب الجامعي الحديث. الإسكندرية، 2005.

23. منصف المرزوقي، ننتصر...أو ننتصر من أجل الرّبيع العربي، ط1، الدار المتوسطية للنشر، تونس، 2014.

24. نيكولا لابو، جان بيير توكوا، "**صديقنا الجنرال زين العابدين بن علي وجه – المعجزة التونسية- الحقيقي**"، تر: زياد منى، (د. د. ن) باريس، 2002،

ثالثا. المجلات والدراسات:

1- باللغة العربية.

1. البوغانمي أيمن، " الانتقال الدّيمقراطي التّشاركي في تونس"، مجلة سياسات عربية. عدد 32، ماي، تونس، 2018.

2. الصادق رابح، " الانترنت كفضاء مستحدث لتشكّل الذات"، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام. العدد 08، 2007.

3. بلمولاي بدر الدين،" دور الإعلام في التّنشئة والممارسة السياسية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. العدد 29، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة. الجزائر، جوان 2017،

4. بوكبشة محمد، "الأخبار الكاذبة على منصّات التّواصل الاجتماعي تهديد للأمن الوطني وتماسك المجتمع"، مجلة الجيش. الجزائر: المركز الوطني للمنشورات العسكرية، عدد 670، ماي 2019.

5. راوية توفيق، "هل الدولة والمجتمع في مصر مستعدان للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية؟"، مجلة سياسات عربية. بيروت: المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، عدد 06، جانفي 2014.

6. سلمان حسام،" أثر شبكات التواصل الاجتماعي على تشكيل الوعي السياسي للمواطنين: ثورات الربيع العربي نموذجا"، مجلة دراسات استراتيجية، العدد21، جامعة الجزائر.

7.طارق عاشور، "الإصلاح السّياسي العربي بعد عام 2001، تحليل للحالة الجزائرية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 37. الجزائر، شتاء 2013.

8. علي محمد رحومة، "علم الاجتماع الآلي"، مجلة عالم المعرفة، عدد 347. الكويت، يناير 2008

9. غبارة وليد، "من العدالة الانتقالية إلى عدالة الانتقال الديمقراطي: المفهوم والسياق التونسي"، مجلة المحاماة، مركز دراسات المحامين التونسيين، عدد 05. تونس، جوان 2014.

10. فاطمة عبد الكاظم، حنان حيدر، "التسويق السياسي وتشكيل اتجاهات الرأي العام"، مجلة الباحث الاعلامي، العدد 39. العراق.

11. فاطمة مساعيد ،" التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية: نماذج مختارة"، دفاتر السياسة والقانون، عدد 13، جوان2000.

12. مرسي مشري، "شبكات التواصل الاجتماعي الرقمية : نظرة في الوظائف"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية. عدد 395، يناير 2012

13. مسعودي يونس، "التّحوّل الديمقراطي: مقاربة مفاهيمية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد: صفر، قسم العلوم السياسية–جامعة أبو بكر بلقايد. تلمسان، مارس 2014.

14. مصطفى عبد العزيز مرسي، "الثورات العربية والنظام العربي والصراع على الأدوار الإقليمية"، مجلة الشؤون العربية، عدد 147، خريف 2011

15. ناظم نواف الشمري، "إشكالية التحوّل الديمقراطي في البلدان العربية"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، عدد 39. العراق

16. وداد قوقة ، "دور الحكومات الالكترونية في تفعيل الديمقراطية الإلكترونية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، عدد 46 ديسمبر 2016. الجزائر 2016.

2. باللغة الأجنبية:

1. Anita L. Blanchard : Definition, Antecedents, and Outcomes of Successful Virtual Communities, USA :university of north Carolina.

2.Anna Chmiel (2011), Collective Emotions Online and Their influence on Community Life, Plos 5 ONE. Vol6 (7)

3. Jeffrey Bellin. (2012): Facebook, twitter, and the uncertain future of present sense impressions ,University of ,Pennsylvania Law Review ,Vol.160.

4. Ipek Danju, Yasar Maasoglu, Nahide Maasaglu, From Autocracy to Democracy: The Impact of Social Media on the Transformation Process in North Africa and Middle East, World Congress of Administrative and Political Sciences, ADPOL, 2012,.
Available online at : www.science direct.com.

5. Serge Proulx(2004) , les communauté virtuelles, construisent-elles du lien social ?, colloque international: l'organisation media, dispositifs médiatiques, sémiotiques et des médiations de l'organisation université.

6.Souad Kamoun-Chouk, Mouvements sociaux de la cyberdissidence à l'insurrection populaire, dans: (Sous la direction Raja Fenniche), Les mailles du filets: Révolution tunisienne et web 2.0, Edition 1, (PP 15-32), Manouba, Tunisie : Presse universitaire de la Manouba, 2013.

8.Janna Quitney Anderson, Lee Rainnie, **The future of social relations**, Washington: Pew Research Center's internet and Americain Life Project, 2010.

رابعا : الرّسائل والأطروحات:

1. حاج بشير جيدور، أثر وسائل التّواصل الاجتماعي في عملية التّحوّل الديمقراطي في الدّول العربية: دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية–قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر. بسكرة، 2016–2017.

2. أسامة علي عبد القادر، مقارنة الثّورات العربية والمصالح الأجنبية، رسالة ماجستير غير منشورة في علم الاجتماع السّياسي، معهد العلوم الاجتماعية: الجامعة اللبنانية. لبنان.

3. صونيا العبدي، المشاركة السّياسية والتحوّل الديّمقراطي في الجزائر، رسالة ماجستير، مقدمة في قسم علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر. بسكرة، 2005.

4. عبد الحفيظ موسم، "الحركة التونسية والثورة التحريرية الجزائرية"، أطروحة دكتوراه (ل. م. د) في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم التاريخ –جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، السنة الجامعية 2015/2016.

4. مصعب حسام الدين لطفي قتلوني، دور مواقع التواصل الاجتماعي في عملية التغيير الاجتماعي: مصر نموذجا، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا. فلسطين.

5. شيباني نوال، التّحول الديمقراطي في تونس بين الرّهانات الاقتصادية والمطالب الاجتماعية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة. الجزائر، 2016–2017.

خامسا. التقارير والملتقيات العلمية:

1. المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية (DRI)، تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي.

2. قسم الدراسات الانتخابية والقانونية في مركز بيروت للأبحاث والمعلومات، دساتير الدول العربية.

3. لعجال محمد لمين، معوقات التحول الديمقراطي، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الأول حول: التحول الديمقراطي في الجزائر، جامعة محمد خيضر. بسكرة، 10–11 ديسمبر 2005

4. سعيدي إلهام نايت، طبيعة التّحوّل الدّيمقراطي، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول التّحول الديمقراطي في الجزائر. الجزائر، جامعة محمد خيضر. بسكرة،10–11 ديسمبر.

سادسا. الانترنت:

1. بايزو ابراهيم ، التواصل نظريات ومقاربات، 27 مارس 2013 عن موقع: http://www.anfasse.org
2. بعزيز ابراهيم ، دور وسائل الاتصال الجديدة في إحداث التغيير السياسي في البلدان العربية، 2013، مسترجع من موقع : http://brahimsearch.unblog.fr
3. بلقصري عبد الواحد ، إشكالية الانتقال الديمقراطي في المغرب والتجارب المقارنة – البرتغال نموذجا–الحوار المتمدن، من موقع http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=77331&r=0
4. بن جمعة صابرين ، في تونس 208 أحزاب : ديمقراطية أم فوضى، بتاريخ 05 سبتمبر 2017، https://www.maghrebvoices.com/a/Tunisia-political-parties/389187.html
5. ترند، طلبا لود الناخبين.. فيسبوك تونس صار حلبة للمرشحين، !، مقال ، بتاريخ 04 ماي 2018، https://www.maghrebvoices.com/a/434638.html
6. حسنين توفيق ابراهيم، الانتقال الديمقراطي: إطار نظري، مركز الجزيرة للدراسات، من الموقع: http://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/20 1312495334831438.html
7. سوسي منير، الخارطة الانتخابية في تونس الجديدة أول انتخابات ديمقراطية في تونس في عهد الربيع العربي، دوتشفيله 2011، https://ar.qantara.de/content/lkhrt–
8. فريق التحرير، موقع الترا تونس، هيئة الانتخابات تكشف مواعيد الانتخابات التشريعية والرئاسية 2019، https://ultratunisia.ultrasawt.com/
9. سمر حسن سليمان، مفهوم التواصل الموسوعة السياسية، مفهوم التسويق السياسي. https://political– encyclopedia.org/dictionary/
10. المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ما هي العدالة الانتقالية؟ https://www.ictj.org/ar/about/transitional–justice

11. موقع الشاهد دوت كوم، الإدارة الإلكترونية في تونس .. مخاضٌ طويلٌ وولادة ناجحة ! 29 مارس 2018/http://www.achahed.com

12.موقع جريدة الصباح التونسية، تطور الادارة الالكترونية تونس الثانية عربيا والسابعة افريقيا، بتاريخ 02 أوت 2016، http://www.assabahnews.tn

13.مغزيلي نوال ، دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إرساء ممارسة جديدة للديمقراطية: الديمقراطية الالكترونية، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، مجلة العلوم السياسية والقانون، اصدارات المركز الديمقراطي العربي، العدد الثالث "يونيو – حُزيران" لسنة 2017،https://democraticac.de/?p=46833

14.الزين اليس ، الثورة التونسية والشباب الفجوة الديمقراطية، منتدى فكرة، مسترجع https://www.washingtoninstitute.org/ar/

مستحدث بتاريخ 11 أفريل 2016، عن موقع: https://mawdoo3.com

15.وليد رشاد زكى. (2009): المجتمع الافتراضي. نحو مقاربة للمفهوم. مسترجع من موقع : http://socio.montadarabi.com/t3897-topic

16. ويكيبيديا، الموسوعة الحرة: https://ar.wikipedia.org/wiki

17. Tunisia protesters use, Nathan Olivareg –Gilu, twitter and youtube to help . organize and facebook report. https://latimesblogs.latimes.com/technology/2011/01/tunisia-students-using-facebook-and-twitter-to-organize.html

فهرس الأشكال

والجداول.

فهرس الجداول والأشكال

الجدول	الصفحة
شكل 01. جدول بمؤشرات الترسيخ الديمقراطي.	ص27
شكل 02. جدول بمسار الانتخابات في تونس بعد 2011.	ص 42
شكل 03. جدول بصفحات ومجموعات تونسية تعرضت للرقابة والحجب.	ص53
شكل 04. جدول بصفحات السياسيين والأحزاب السياسية التي تحتل الريادة على الفايسبوك في تونس.	ص 58
شكل 05. جدول بأهم الصفحات العامة التي تستقطب المعجبين والمتابعين.	ص 61
شكل 06. جدول بمدركات مؤشرات الفساد.	ص 62
شكل 07. جدول بصفحات فايسبوكية لمحاربة الفساد.	ص64
شكل 08. أدوات تفعيل الديمقراطية التشاركية الإلكترونية.	ص66

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات.

الصفحة	المحتويات
أ- ط	مقدمة
ص10	**الفصل الأول: الاطار المفاهيمي والنظري لمواقع التواصل الاجتماعي والتحوّل الديمقراطي.**
ص11	**المبحث الأول: الإطار النّظري للتواصل.**
ص11	**المطلب الأول: مفهوم التواصل.**
ص11	1. تعريف التّواصل.
ص12	2-عناصر وأنماط التّواصل.
ص12	**المطلب الثاني: نظريات ونماذج التواصل.**
ص 12	أولا: نظريّات التّواصل.
ص14	ثانيا: نماذج التّواصل.
ص15	**المبحث الثاني: مواقع التواصل والمجتمعات الافتراضية.**
ص15	**المطلب الأول: ماهية مواقع التواصل الاجتماعي.**
ص15	1. تعريف مواقع التواصل الاجتماعي.
ص16	2. خصائص مواقع التواصل الاجتماعي.
ص16	3. نشأة وتطوّر مواقع التواصل الاجتماعي.

المطلب الثاني: أهم مواقع التّواصل الاجتماعي	ص17
1. موقع الفايسبوك.	ص17
2. موقع تويتر.	ص18
3. موقع يوتيوب.	ص18
المطلب الثالث: دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل المجمعات الافتراضية	ص19
المبحث الثالث: التحوّل الديمقراطي، المفهوم، الخصائص والأبعاد.	ص19
المطلب الأول: ماهية التّحوّل الديمقراطي	ص 22
المطلب الثاني: أنماط ومراحل التحوّل الديمقراطي	ص 24
المطلب الثالث: وظائف مواقع التّواصل الاجتماعي في ظلّ التّحوّل الديمقراطي.	ص28
خلاصة الفصل.	ص 34
الفصل الثاني: مواقع التّواصل الاجتماعي والتّحوّل الديمقراطي	ص 35
المبحث الأول : التطوّرات السياسية في تونس بعد الاستقلال.	ص 36.
المطلب الأول: تونس من بورقيبة إلى الثورة.	ص 36
المطلب الثاني: تونس ما بعد الثورة.	ص 38
المبحث الثاني: دور مواقع التواصل الاجتماعي في التحوّل الديمقراطي.	ص 43
المطلب الأول: المفاهيم الجديدة من خلال مواقع التواصل الاجتماعي.	ص 43
المطلب الثاني: دور مواقع التواصل الاجتماعي في تغيير النظام السياسي في تونس	ص 47
1. التدوين السياسي.	ص 47
2. التعبئة والحشد عبر مواقع التواصل الاجتماعي.	ص 48
المطلب الثالث: تأطير الحراك الثوري في تونس.	ص 50.
المبحث الثالث: أثر مواقع التّواصل الاجتماعي في الانتقال الديمقراطي في تونس	ص 54.
المطلب الأول: أثر مواقع التواصل الاجتماعي على المعترك السياسي.	ص 54

المطلب الثاني: أثر مواقع التواصل الاجتماعي في تعزيز العدالة الانتقالية ومحاربة الفساد.	**ص 59**
1. تعزيز العدالة.	**ص59**
2. محاربة الفساد.	**ص 61.**
المطلب الثالث: تأثير الفضاء الإلكتروني في إرساء الدّيمقراطية التّشاركية والإلكترونية في تونس.	**ص 64**
1. الديمقراطية التشاركية الإلكترونية.	**ص 64**
2. الحكومة الإلكترونية والدّيمقراطية الإلكترونية.	**ص 67**
خلاصة الفصل	**ص 72**
خاتمة.	**ص 74**
قائمة المراجع.	**ص 74**
فهرس الجداول.	**ص 80**
فهرس المحتويات.	**ص 81**
ملخص الدراسة.	

الملخّص

الملخّص.

أفرزت الثّورة التّكنولوجية تحوّلات كبيرة في جميع الميادين، من أبرزها دون ريب ثورة الانترنت التي أحدثت نقلة نوعية في عالم الاتصالات، وأوجدت أطرا مفاهيمية ومعرفية وثورة معلوماتية. هذا النّمط الجديد من التّواصل أفرز مجتمعات معاصرة وافتراضية تشابكت في علاقات معقّدة عبر مواقع التّواصل الاجتماعي.

لقد تأثّر العالم بكل هذه المستجدات في المجالات الصّناعية والعلمية والاقتصادية، بل حتّى السّياسية، من خلال المطالبة بحريّة أكبر وديمقراطية أعمق في الممارسة الميدانية، تناغمت إيجابيا مع الحركة السّريعة للتّواصل عبر مواقع التّواصل الاجتماعي وأدّت إلى ظهور مفاهيم جديدة للديّمقراطية والمطالبات بالتّحوّلات الدّيمقراطية في العديد من بلدان العالم، وحتّى بلدان العالم الثالث ومن بينها تونس، إذ أتاحت هذه المواقع نظرا لخصائصها وتنوّعها فرصا أكبر للنّشاط عبرها، والتخلّص من قيود الإعلام القديم الذي أضحى مكبلا ومنقادا بأوامر الأنظمة الحاكمة. ونظرا لدورها وتأثيرها في عمليات التحوّل كان طرح إشكالية البحث حول :

مدى تأثير مواقع التواصل الاجتماعي في التحوّل الديمقراطي في تونس؟.

انطلاقا من مجموعة من **الفرضيات:** تمّ استنتاج مدى صحّتها أو خطأها في هذه الدّراسة، كما يلي:

1. **الفرضيّة الأولى: كلما تزايد ضغط الشّعوب العربية وتفاعلها إلكترونيا كلما زاد الضّغط على الأنظمة السّياسية في الاتجاه نحو التّحوّل الديمقراطي.** ثبت صحّتها وذلك من خلال تفاعل الشّباب التّونسي على مواقع التّواصل الاجتماعي، وكذا بقيّة الشّعوب العربية في بلدان ما أطلق عليه الرّبيع العربي، على الرّغم من اختلاف الخطوات المنتهجة والنّتيجة المحقّقة.

2. **الفرضية الثّانية: بتزايد النّشاط السّياسي عن طريق الفضاء الإلكتروني ومواقع التّواصل الاجتماعي يتزايد الاهتمام بالشّأن السّياسي وممارسة الفعل السّياسي على أرض الواقع.** لم تثبت هذه الفرضية صحتها، ذلك أنّ الكثير من النّشطاء من الشّباب بقوا حبيسي المجتمعات الافتراضية ولم يتجسّد نشاطهم على أرض الواقع باستثناء حالة التعبئة والحشد للثّورة، فقد بقيت نشاطاتهم تقتصر على النّقد أو التّشهير

أو الضّغط، دون الممارسة الفعلية على أرض الواقع، كما أنّها تقتصر في بعض الأحيان على فئات معينة مثل الشّباب ونخب بعينها، ولم تواكب كلّ مراحل الانتقال الدّيمقراطي.

3. **الفرضية الثالثة: تؤثّر مخرجات البيئة الافتراضية في تزايد الضّغط على الأنظمة السّياسية لتنفيذ الاصلاحات السّياسية والانتقال الدّيمقراطي ودمقرطة السّياسات العامّة.** أثبتت هذه الفرضية صحتها، وذلك من خلال تفعيل المطالب وذلك بمرافقة بعض العمليات السّياسية مثل إنشاء صفحات لمحاربة الفساد والتّشهير بالمفسدين وكذا نشاط الحقوقيين المطالبين بالعدالة الانتقالية وفتح أفق للحوار والتّعبئة والمطالبة بتفعيل الدّيمقراطية التّشاركية.

ومن ثمّ تتلخّص في :

1. كان لزاما على الكثير من الدول أن تدخل مجال الفضاء الإلكتروني بفعل العولمة والتّغيرات التي فرضها العالم كحتمية تاريخية وصيرورة حضارية، كما أنّ انفتاحها على شرائح أوسع من المجتمع بظهور مواقع للتّواصل الاجتماعي مثل الفايسبوك وتويتر ويوتيوب وغيرها جعلها في متناول الشّباب في تونس.،

2. أنتجت مواقع التواصل الاجتماعي مفاهيم وطرق جديدة للتواصل السياسي تعتمد التكنولوجيا كان للشباب الدور الفاعل فيها.

3.. استخدمت مواقع التّواصل الاجتماعي للنّشاط السّياسي للمطالبة بنظام أكثر تحرّرا وديمقراطية، غذّته الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردّية، مما أدّى إلى تبلور مفاهيم جديدة، وبمجرد توفّر السّبب المباشر بإحراق **البوعزيزي** لنفسه انتقل النّشاط السّياسي من الفضاء الإلكتروني عبر التّدوين إلى مراحل التّعبئة والحشد والتّنظيم ومن ثمّ انطلاق الثّورة وتبلورها من الفضاء الإلكتروني إلى الواقع.

4-أدّى ذلك إلى اسقاط نظام زين العابدين بن علي، إلاّ أنّ النّشاط السّياسي لم يتوقف بظهور بوادر التّحوّل الدّيمقراطي واستمر في مرافقة المراحل الانتقالية من خلال صفحات الفايسبوك التي أصبحت تقوم بأدوار ووظائف سياسية جديدة في ظلّ التحوّل الديمقراطي،

5- لا ريب في أنّ تأثيرها جد مهم وواضح للغاية في عمليات التّحوّل الديمقراطي في تونس، وبالتالي المساهمة في تعزيز العدالة الانتقالية ومحاربة الفساد، وتفعيل المواطنة للوصول إلى ديمقراطية تشاركية

استغلها السّياسيون وحتّى الحكومة في عمليات التّسويق والاتّصال السّياسي من أجل الانتقال السّلس لجمهورية ثانية رغم العقبات التي تعترضها والفجوات التي تعتريها.

من هنا يبرز الدّور الفعّال لهذه المواقع التي أصبحت جزءا من الحياة اليّومية تساهم في شتّى المجالات من حيث الدور والتّأثير.

Abstract

The technological revolution has brought about major changes in all fields, most notably the revolution of the Internet, which has created a quantum leap in the world of communications, and has created conceptual and cognitive frameworks and information revolution.

This new mode of communication has created contemporary and virtual societies that have been intertwined in complex relationships through social networking sites. The world has been affected by all these developments in the industrial, scientific, economic and even political spheres by demanding greater freedom and deeper democracy in field practice. The rapid movement of communication through social networking sites led to the emergence of new concepts of democracy and claims of democratic transformations in many countries of the world, even the countries of the third world, including Tunisia. As these sites with their characteristics provide more opportunities to act through in order to get rid of the limitations of the old media, which has become bound and guided by the orders of the ruling regimes.

It was imperative for many countries to enter into the field of electronic space, globalization and the changes imposed by the world as a historical imperative and a civilized process. But its openness to wider segments of society with the emergence of social networking sites such as Facebook, Twitter, YouTube and others made it accessible to young people in Tunisia, where it was used to political activity to demand for a more liberal and democratic system, fueled by the deteriorating economic and social conditions, which led to the crystallization of new concepts.

In addition, the direct cause of the burning of Bouazizi by himself moved political activity from cyberspace through codification stages mobilization, organization and then the start of the revolution and thus, its evolution from electronic space to reality. This led to the overthrow of the regime of Zine El Abidine Ben Ali.

However, the political activity did not stop the emergence of signs of democratic transition and continue its role and guidance to accompany, through the pages of Facebook, the new political transition under the new democratic changes which contributed to the promotion of justice and combating of

corruption and activating citizenship to reach a participatory democracy that politicians and even the government used in marketing and political communication for a smooth transition to a second republic in Tunisia. Hence the effective role of these sites, which have become part of our daily lives, contributes to various fields in terms of role and impact.